مجلة شهرية سياسية تعنى بشؤون الجزيرة العربية (السعودية)

الجزيرة العربية

AL-JAZEERA AL-ARABIA

العدد الحادي عشر ـ ديسمبر ١٩٩١ م ـ جمادى الثاني ١٤١٢ هـ

نحو وحدة كونفدرالية لدول مجلس التعاون

علماء المملكة يحرمون الصلح مع إسرائيل

الشيخ إبن جبرين يفتي بقتل المواطنين الشيعة في المملكة

الحكم المحلي .. الوهم الكبير !

ناصر السعيد .. رائد الكفاح الوطني

قرن من التيه .. قضيّة المحرومين من حقّ الجنسيّة في البحرين

وعد جديد : مجلس الشورى خلال شهر ونصف !

شعر

أحمد مطر لافتات ــ ١

إكتشاف

الأعادي
يتسلّون بتطويع السكاكينِ
وتطبيع الميادينِ
وتقطيع بلادي ..
وسلاطينُ بلادي
يتسلّونَ بتضييعِ الملايين
وتجويع المساكين
وتقطيعِ الأيادي ..
ويفوزون
إذا ما أخطأوا الحكمَ
بأجرِ الإجتهادِ !
عَجَباً ..
كيفِ اكتشفتمْ
آيةَ القطعِ
ولم تكتشفوا ، رغم العوادي
آيةً واحدةً
من كلّ آياتِ الجهادِ !

الجزاء

في بلادِ المشركينْ
يَبصقُ المرء بوجه الحاكمينْ
فَيُجازى بالغرامهْ !
ولَدَيْنا نحنُ أصحابَ اليمينْ
يبصقُ المرء دماً تحتَ أيادي المُخبرينْ
ويرى يومَ القيامهْ
عندما ينثُر ماء الوردِ والهيلِ
ــ بلا إذنٍ ــ
على وجهِ أميرِ المؤمنينْ !

الله أعلم

أيُها الناسُ اتّقوا نارَ جهنّمْ
لا تسيئوا الظنّ بالوالي
فسوء الظنّ في الشرعِ محرّمْ
أيّها الناسُ أنا في كلّ أحوالي
سعيدٌ ومنعّمْ
ليس لي في الدربِ سفّاحٌ
ولا في البيتِ مأتمْ
ودمي غير مُباحٍ وفمي غير مكمّمْ
فإذا لم أتكلّمْ
لا تُشيعوا أن للوالي يداً في حبس صوتي
بل أنا يا ناسُ .. أبكَمْ !
قلتُ ما أعلمهُ عن حالتي
.. واللهُ أعلَمْ !

سمعوني قبل أن تفتقدوني
جماعهْ
ستُ كذّاباً ..
ما كانَ أبي حزباً
لا أمّي إذاعهْ
كلّ ما في الأمرِ
نّ العبدَ
سلّي مفرداً بالأمسِ
ب القُدسِ
لكنّ « الجماعهْ »
سيُصلّونَ جماعهْ !

الذنب

عوي الكلبُ
ن أوجَعَهُ الضربُ
فلماذا لا يصحو الشعبُ
وعلى فَمه ينهضُ كلبُ
وعلى دمه يقعي كلبُ ؟
لذلّ بساحتنا يسعى
فلماذا نرفضُ أن نَحبو ؟
ولماذا نُدْخلُ « أبرهةً » في كعبتنا
ونُؤذّنُ : للكعبة ربُ
نحن نفوسٌ
يأنفُ منها العارُ
ويخجلُ منها العيبُ
وتُباهي فيها الأمراضُ
ويمرضُ فيها الطبُ
حقّ علينا السيفُ
وحقّ الضربُ
لا ذنبَ لنا .. لا ذنبَ لنا
نحنُ الذنبُ !

بسم الله الرحمن الرحيم

الجزيرة العربية

AL-JAZEERA AL-ARABIA

مجلّة شهريّة سياسيّة

رئيس التحرير : حمزة الحسن

مدير الأدارة : عبد الإمير موسى

العدد الحادي عشر ــ ديسمبر ١٩٩١ م ــ جمادى الثاني ١٤١٢ هـ

الوحدة بين دول الخليج .. المعوقات والطموح ٢

منذ فترة قريبة وعلى مشارف القمة الخليجية الثانية عشرة ، كان الحديث السائد في الاوساط الصحفية والسياسية مركزا حول الدعوة الى إقامة وحدة خليجية لمواجهة التهديدات التي تتعرض لها دول الخليج الست .

تناقش الافتتاحية معوقات تحول مجلس التعاون الخليجي الى اطار للوحدة ، وتضع تصورا لامكانية حلحلة الخلافات القائمة ، وتقترح تطبيق الاسلوب الكونفدرالي كمشروع للوحدة .

ناصر السعيد .. في ذكرى إختطافه ٢٤

تصادف هذه الايام ذكرى اختطاف المناضل ناصر السعيد من بيروت وتسليمه الى السلطات السعودية ، بعد ان رفع مطالب شعبه الى العالم ، من أجل المساهمة في عملية التغيير السياسي ، حيث كرس المناضل ناصر السعيد سنين طويلة من عمره في حمل هموم شعبه والدفاع عن حقوقه .

وقد خصصت المجلة في هذا العدد ملفا بالمناسبة يتناول بعض الجوانب الهامة من حياة المناضل ناصر السعيد لاسيما مسيرته النضالية ، وآراءه حول التغيير وكيفيته .

إحتجاج شعبي على لقاء بندر باليهود ١٣

كان لقاء بندر بالزعماء اليهود ومشاركة المملكة في مؤتمر السلام في مدريد ، مثار احتجاج وسخط في الاوساط الدينية والسياسية والشعبية .. فقد اصدرت منظمة الثورة الاسلامية بيانا نددت فيه بلقاء بندر بالزعماء اليهود ، كما واصدر بعض علماء الدين في المملكة رأيهم في مسألة السلام مع إسرائيل ، وأدانوا الحكومات العربية المشاركة في المؤتمر ، ومن بينها بالطبع الحكومة السعودية .

الحكم المحلي .. الوهم الكبير ٣١

إذا كان من المتوقع ان يكون أعضاء مجلس الشورى بالتعيين ، وإذا كان من المنتظر وضع دستور يكون على مقاس العائلة المالكة وأمرائها المستبدين .. فإن الحكم المحلي ، أو ما يعرف بنظام المقاطعات سيكون مشوّهاً مثل بقيّة الأنظمة التي ستسن . ومع أن نظام المقاطعات قد وضع قبل ثلاثة عقود وأقره الملك سعود وولي عهده الأمير فيصل ، إلاّ أنه لم يطبق ، وإن دراسة مواده تعطينا صورة لما سيكون عليه النظام القادم .

سعر النسخة : جنيه استرليني أو ما يعادله

الإشتراك السنوي : بريطانيا (٢٠ جنيه إسترليني) ــ اوروبا (٣٥ دولار) ــ بقية دول العالم (٤٥ دولار)

ترسل الشيكات والحوالات بإسم H. ALQURAISH **وذلك على عنوان المجلة التالي :**

P. O. BOX 1532, LONDON W7, 1EQ

كما يمكنكم مراسلتنا على عنوان المجلة في الولايات المتحدة الأميركية على العنوان التالي :

MR ALI. P.O.BOX 101452, NASHVEIL, TN, 37224. U.S.A

توفيق الشيخ

على هامش إجتماع القمّة لدول مجلس التعاون في الكويت

دعوة لتحويل المجلس الى إطار للوحدة

كان واضحا ان الغرض الأساس من إقامة مجلس التعاون حينما أعلن لأول مرة عام ١٩٨١ ، هو رصّ صفوف الدول الست الأعضاء فيه في مواجهة التحديات التي أملاها انتصار الثورة الإسلامية في ايران ، والظروف التي نتجت عنها على الصعيد الأمني والسياسي في المنطقة .

في تلك الحقبة وجدت المملكة العربية السعودية أن عدم الإستقرار قد يتسرب اليها عبر الدول الخليجية المجاورة التي تعتبرها الحكومة السعودية مُشرَعَةَ الأبواب أمام التأثير الإيراني ، اما للعلاقات القوية التي كانت تربطها بإيران في الماضي أو لوجود جاليات إيرانية كبيرة فيها ، أو لوجود نسبة من سكانها ترجع إلى أصول إيرانية ، لذلك فقد وجدت في المجلس إطارا مناسبا للسيطرة على المخاطر التي يمكن ان تتسرب عبر هذه الثغرة .

اما الدول الخمس الأخرى الأعضاء في المجلس فقد وجدت ان الإحتماء بالثقل السياسي الذي تمثله السعودية قد يكون الخيار الوحيد امامها لموازنة التهديد الإيراني من جهة ، ولاستثمار قدرة السعودية على استقطاب الدعم والحماية السياسية الغربية من جهة أخرى ، حيث ان المملكة تمثل حجر الرحى في نظام الدفاع الغربي ــ الأمريكي خصوصا ــ في منطقة الخليج ، لاسيما بعد ان جدّد الرئيس الأمريكي ــ جيمي كارتر ــ التزام الولايات المتحدة بدعم الحكومة السعودية امام الأخطار التي تهدد استقرارها باعتبارها جزءً من الأمن القومي للولايات المتحدة .

ومع ان الدول الأعضاء اصرّت دائما على ان اقامة المجلس لم يكن يستهدف مواجهة الأخطار الأمنية بشكل خاص ، الا ان مسيرة العمل في اطاره اظهرت ان هدفا غير هذا الهدف لم يكن له اولوية في جدول اعماله ، وان الإتفاقيات الإقتصادية وغيرها التي ابرمت في ظل المجلس كانت موجودة قبل ان يقام ، في اطار المنظمات الإقليمية او القومية ، او انها نُظّمَت بمعاهدات ثنائية ، وهو الأمر الذي أشار اليه عضو البرلمان الكويتي الدكتور عبد الله النفيسي في بحثه القيم حول المجلس .

لكن ايا كان الحال فان التطورات التالية في العالم العربي واقليم الخليج ، وانعكاساتها على كل او معظم اقطار المجلس ، عززت الحاجة الى التوسع في مهام المجلس الى التنسيق السياسي ، حيث اصبح بالفعل منظمة قادرة على التعبير عن راي جماعي للدول الأعضاء فيه ، بالصورة التي لم تستطع الجامعة العربية كمنظمة قومية ، الوفاء بمتطلباتها .

التطورات الحاصلة في العالم العربي والخليج تفرض على دول مجلس التعاون تطوير مجالات التنسيق السياسي للخروج برأي جماعي

لقد اعطى هذا التطور الهام دفعة من الحماس للمطالبين ــ منذ زمن ــ بوحدة الخليج ، كما ان الإحتلال العراقي للكويت ، كشف عن الحاجة الى هذه الوحدة باعتبارها علاجا جذريا لبعض عناصر الضعف المزمنة في مجمل اقطار المجلس .

لا نظن احدا يجادل في اهمية الوحدة على اي صعيد ، ونحسب ان الإشكالات الرئيسية تدور حول حدود هذه الوحدة ، وما اذا كانت ستشكل الغاء تدريجيا للتمايز الذي يزعم وجوده في بعض الدول الاعضاء ، ولكي لانذهب بعيدا في الكلام المجرد ، فلنعرض الإشكالات المطروحة كعوائق في طريق تحول المجلس الى اطار للوحدة .

المشكلات التي تعيق الوحدة الخليجية

١ ــ قضايا الحدود :

على الرغم من العلاقة الحسنة التي تربط بين حكومات الدول الأعضاء في المجلس ،

فانها لم تستطع التوصل الى حل نهائي ، للنزاعات على الحدود المشتركة العالقة منذ زمن بعيد ، وليس هناك دولة من اعضاء مجلس التعاون الا وبينها وبين دولة اخرى مشكلة من هذا النوع ، مثلما هو الحال بين البحرين وقطر ، وبين البحرين والسعودية ، بين السعودية والكويت ، بين الإمارات وعمان ، بين الإمارات والسعودية وبين السعودية وعمان ، وقد بذلت جهود مستمرة لحل هذه النزاعات الا ان معظمها ظل باقيا ، كما هو الحال بين السعودية وكل من عمان والإمارات والكويت .

لقد بذلت هذه الدول جهودا مستمرة لحل مشاكل الحدود ، ووقعت السعودية مع كل منها اتفاقية لترسيم الحدود المشتركة ، انهت الجانب الرئيسي من المشكلة ، لكنها استثنت بعض الأراضي التي لم يتم التوصل الى اتفاق حولها ، والتي يعتبر سبب الخلاف بين الطرفين او الأطراف عليها ، سياسيا او استراتيجيا وليس بسبب التقسيم التاريخي للأراضي ، وهذا يعني بقاء اسباب للخلاف حول الحدود ، قابلة لأن تثار في المستقبل ، ان ضيق الرقعة الأرضية لدول المجلس ـ باستثناء السعودية ـ والتنافس على الموارد البترولية المحتملة في الأراضي الواقعة على الحدود هو ابرز ما يغدي النزاع المستمر على الأراضي ، ولم يظهر اي طرف استعدادا مخلصا للحل يتضمن تنازلا عن شيء مما يعتبره حقا مكتسبا له .

ونشير هنا الى المطالبة السعودية بما تسميه حق المرور والإستخدام للاراضي الحدودية المشتركة لاغراض الأمن ، ويعني ذلك امكانية ارسال دوريات للمراقبة او التفتيش ، واقامة المنشئات في الأراضي الحدودية مع بقاء السيادة عليها كما كانت قبل ذلك ، وتعلل الرياض هذا المطلب بالحاجات الأمنية بالدرجة الأولى ، وفي اغلب الأحيان فان الدول الأخرى باستثناء البحرين رفضت منح السعودية هذا الحق ، ولاسيما في الأراضي المتنازع على ملكيتها ، رغم ان بعضها مثل دولة الأمارات ، تساهل في الاراضي التي تعتبر محددة الملكية باتفاقات تعترف بها الرياض .

وتطالب السعودية بهذا الحق من الكويت في المنطقة المحايدة وجزيرة قاروه ، التي كانت قد احتلتها عسكريا في العام ١٩٨٩ ، ومن سلطنة عمان في الأراضي المحاذية لليمن ، حتى ساحل البحر العربي ، حيث كانت المملكة قد اعدت مشروعا لاستكشاف امكانية استخدام الأراضي العمانية ـ وقبل ذلك اليمنية ـ كممر لإقامة مرفأ لتصدير البترول يستعمل في حالات الطوارىء بدلا من موانىء الخليج .

وبين البحرين وقطر نزاع قديم ومعروف التفاصيل حول جزر حوار ، وقد نشرت « الجزيرة العربية » في عدد سبتمبر الماضي تحقيقا حول تطورات الخلاف بين البلدين وانعكاسه على العلاقات السعودية القطرية ، وبين الإمارات وسلطنة عمان خلاف على مواقع متعددة ، لكنه مجمّد ، وكذلك الحال بين السعودية والإمارات التي تلتزم الصمت تجاه خلافهما حول اراضي شرق وشمال شرق البريمي ، التي لم يتم الإتفاق حولها عندما وضعت اتفاقية رسم الحدود في اوائل الثمانينات .

ضيق الرقعة الارضية والتنافس على الموارد البترولية المحتملة في الاراضي المتنازع عليها ، من ابرز ما يغذي النزاع بين دول الخليج

٢ ـ مخاوف إبتلاع السلطة ، وإلغاء المنجزات في الدول الأضعف :

جميع الدول الخليجية تخشى من التاثيرات السلبية للوحدة على استقرارها او مكتسباتها ، العائلات الحاكمة تخشى من تحولها الى مجموعة موظفين في حكومة الدولة الأقوى ـ السعودية ـ والشعوب تخشى من ضياع مكاسبها ، لاسيما وهي تجد ان الحكم في

السعودية لم يسمح بفتح اي فرجة ولو صغيرة ، في جدار الحكم المتسم بالتشدد الذي اقامته العائلة الحاكمة في السعودية ، ولنأخذ الكويت كمثل ، من حيث ان اشكالاتها في هذا الجانب تمثل معظم اشكالات الدول الأخرى ، فعائلة الصباح تخشى من ان تكون الوحدة مقدمة لابتلاع العائلة المالكة السعودية لحكمهم ، وهم ينظرون الى التاريخ القريب ، والى المطالب المستمرة من جانب المملكة بالسيادة على اراض يعتبرونها ملكا للكويت ، كدليل على التطلعات السعودية ، والشعب الكويتي يخشى ان يخسر الهامش الذي يتمتع به من الحرية على ضيقه ، وبطبيعة الحال فهو يخشى من انسداد افاق التطور المستقبلي لهذا الوضع ، فمعظم الكويتيين يعلق امالا عريضة على اكتوبر القادم ، وهو الموعد الذي ضربه الأمير لدعوة الشعب لانتخاب مجلس الأمة ، واعادة الحياة الديمقراطية المعطلة منذ ١٩٨٦ ، ولايخفي هؤلاء حقيقة ان الضغوط السعودية كانت وراء تعطيل الحياة الديمقراطية والدستور مرتين على الأقل في بلادهم ، وان ضيق العائلة الحاكمة السعودية بذلك القدر من الحريات التي يتمتع بها الكويتيون ، كانت دائما سبب الحرج في العلاقات بين المملكة والكويت .

شيوخ الخليج يرفضون أيّ مشروع وحدوي خشية أن يؤدي ذلك الى ابتلاع السعودية لاراضيهم ، ومصادرة سيادتهم عليها

أما بالنسبة لسلطنة عمان ، وهي ايضا من الدول التي يمكن ان تكون اكثر حذرا ازاء طروحات الوحدة الخليجية ، فانها تنطلق من اسباب أخرى ، اضافة الى الأسباب التي تعرضها الكويت ، ونعني بها التناقض الشديد على الصعيد المذهبي ، فالسلطان قابوس يعتمد الى حد كبير على الدعم الذي يقدمه الزعماء الدينيون للمذهب الأباضي ، وهو المذهب الرسمي في السلطنة ، لضمان تأييد عامة الشعب العماني لسياساته ، وهو على الرغم من انه لايبالغ في اخفاء اتجاهاته العلمانية ، اعطى مكانة محترمة لعلماء المذهب كما ساندهم رسميا ، وفغي مقابل ذلك فقد حصل على تأييدهم الضروري لنيل ولاء القبائل العمانية التي تشكل اغلبية السكان في البلاد ، وقد شهدت السلطنة طوال تاريخها الحديث ، محاولات من جانب السعودية للسيطرة على اراضيها باسم نشر الدعوة الوهابية ، لكن بريطانيا التي كانت حتى ١٩٧٠ تحمي عمان علملت على ايقاف تقدم السعوديين في اتجاهها ، ومن ناحية الحكومة فقد بقي التنازع على الأراضي حتى مايو من السنة الماضية حينما استطاع السلطان الظفر بموافقة السعودية على ترسيم الحدود بصورة نهائية ، لقد انهت هذه الإتفاقية النزاع على السيادة الأرضية ، وبقي الخلاف في السياسات قائما ، نشهده في التمايز الدائم بين الموقفين السعودي والعماني في داخل المجلس او في اطار علاقاتهخما العربية ، اما زعماء المذهبين الوهابي والأباضي فلم يتنازلوا عن نزاعهم ، وشهدت السنوات القليلة الماضية ظهور معارك كلامية بينهم ، تدخلت الحكومتان في احداها ، حينما أفتى الشيخ عبد العزيز بن باز كبير العلماء الرسميين في المملكة بعدم صحة التعبد على المذهب الأباضي ، ورد عليه علماء الدين العمانيون ببيانات اذاع بعضها التلفزيون الحكومي ، وادت الى توتر في العلاقات بين البلدين ، وبشكل عام فان السلطان قابوس لايثق كثيرا في الملك فهد ويعتبره شديد التردد وضعيفا ، في الوقت الذي يسعى لجعل دول الخليج الاخرى تتبنى سياساته ، بينما يستهزىء كبار اهل الحكم في المملكة بعائلة البوسعيد التي ينتمي اليها السلطان قابوس ، ويتحدثون في مجالسهم الخاصة عن انها جاءت الى الحكم عن طريق القرصنة البحرية .

إن تجربة الوحدة التي قامت في ظلها دولة الإمارات العربية ، هي مثال لاسباب التلكؤ في الوحدة الخليجية ، لقد كان المشكل الرئيسي الذي واجه الجهود الوحدوية ، هو قبول مختلف الأطراف « العوائل الحاكمة » بالنسب المعروضة لتقاسم السلطة ، وبالتالي حصة كل طرف من النفوذ ، في الدولة الجديدة ، فالتمسك بالامارة الصغيرة كان على الدوام وسيلة للدفاع عن النفوذ والسلطات لشخص الحاكم او عائلته ، ومن المؤكد ان ذلك هو الآن احد ابرز العوائق في مسيرة الوحدة الخليجية .

ليس محتملاً ان يكون من السهل التوصل الى حل شبيه بالحل الذي توصل اليه شيوخ الإمارات العربية حتى اقاموا دولتهم الموحدة ، فالتناسب في موازين القوى بين بلدان المجلس ، يميل بشدة لصالح طرف واحد هو المملكة العربية السعودية ، ربما تاتي بعدها بمراحل سلطنة عمان ، ونحن نتحدث هنا عن موازين القوة الواقعية التي يمكن استثمارها في ابتلاع السلطات ، وحسب تصور الزعماء الخليجيين ، فان اي مشروع وحدة سينتهي الى ابتلاعهم من جانب السعودية ، بدرجة اكبر واسرع بكثير من الدور الذي لعبته ابو ظبي ، التي ابعدت الأسر الحاكمة الأخرى في الإمارات الى الظل ، وألغت اهميتها السياسية ، وان بصورة غير مخططة ومقصودة ، الفرق المهم في الحالتين ان امارات الخليج تشعر فعليا بان المملكة تخطط وتسعى لابتلاعها ، وفرض النمط السياسي الخاص بالعائلة المالكة السعودية عليها .

الكونفدرالية وحكم القانون

يمكن حلحلة الموضوع باقتراح الأسلوب الكونفدرالي في مشروع الوحدة ، الذي يعطي فرصة اكبر للتمايز ، ويحفظ لكل عضو قدرا معينا من السيادة ، والتمثيل السياسي ، لكن هذا الحل قد لا يلقى القبول المطلوب بالنظر الى انعدام الثقة في مستقبل العلاقات بين الأطراف المختلفة ، سيما مع سيطرة الحالة الشخصية ، بكل ما تتضمنه من نزعات لايسهل حسابها سلفا ، على انظمة الحكم القائمة فعلا في الخليج .

ومع صعوبة تجاوز هذا الإشكال ، فان الحل المنطقي ــ وان كان الأصعب ــ هو السعي الى اقامة الوحدة بحدها الأدنى ــ اي الكونفدرالية ــ في خطوات متوازية مع برنامج للإصلاح السياسي في اقطار المجلس ، تتضمن استبعاد الصبغة الشخصية للنظام السياسي واحلال الصبغة القانونية والمؤسسية محلها ، بحيث تنفصل الدولة كمؤسسة عن الحاكم ، ويكون للشعب دور في تقرير السياسات من خلال الأطر القانونية ، ويصبح بالتالي من العسير على اي حاكم منفرد ان يسعى لابتلاع سلطات حاكم اخر ، او ان تجور حكومة قوية على اخرى اضعف منها .

لا نريد ان ندافع بطبيعة الحال عن حق احد من الحكام الحاليين في الإستمرار ، وليس هذا هو الموضوع هنا ، لكنّا نعتقد ان اي مشروع وحدوي يجب ان ينطلق من الوقائع القائمة باتجاه اقامة الممكن ، ثم العمل على استثمار ما امكن اقامته في صناعة امكانيات جديدة .

وعلى هذا فان الديمقراطية والمشاركة الشعبية ، وحكم القانون قد تكون الطريق الانسب والأسلم للوحدة الخليجية ، مع المحافظة على حقوق الجميع ، اتفقت المصالح والطموحات ام اختلفت ، على ان التوافق الديمقراطي مبدئيا سيكون هو الإطار المناسب لتلاقي المصالح ، ولتوحيد التطلعات ، باتجاه الوحدة الكاملة في المستقبل .

إقامة الوحدة الكونفدرالية بين دول الخليج تتطلب استبعاد الصبغة الشخصية للنظام السياسي ، واحلال الصبغة القانونية والمؤسسية محلها

فؤاد إبراهيم

إتساع الهوّة بين الشعب والعائلة المالكة

الشعب يتغيّر نحو الأفضل ، والأمراء يسيرون عكس حركة التاريخ

ان قراءة الواقع السياسي في المملكة ، وملامح التطور على الساحة الداخلية بعد انقشاع الاثار الظاهرية لازمة الخليج ، هي عملية تلمّس لتلك الملامح التي تشكلت حديثاً ، او التي هي في طور التشكّل ، مع الاخذ بعين الإعتبار سياق التطور الطبيعي في المجتمع .

ليس هناك من يزعم بان ازمة الخليج لم تحدث تغييرا في الاوضاع العامة لدول المنطقة ، بل هناك اجماع من قبل المصادر الرسمية وغير الرسمية على ان تحولا كبيرا قد حصل ، وان لا سبيل الى ايقاف هذا التحول بالوسائل التقليدية المعتادة ، كما لا يمكن اغفال تأثيرات هذا التحوّل على السلطة السياسية ، خاصة وان قدرة المؤسسات والقنوات الرسمية على استيعابه محدودة ، وتكاد تكون معدومة .. بلحاظ ان التحول شمل كافة التيارات الإجتماعية ، وأوجد قاعدة من الوعي ستترك اثارها على مسيرة دول المنطقة في المرحلة القادمة .

الشعب تغيّر

ولا نحتاج الى عملية استقصاء مكثفة لاثبات ذلك ، فقد قمنا باستعراض صور هذا التحول في اعداد سابقة من هذه المجلة ، ولذلك نورد بعضا منها بصورة اجمالية :

أولاً : لقد برزت حالة التناقض بين السلطة والمجتمع بوضوح ابان ازمة الخليج ، وان تطورا ملحوظا قد حصل في مفهوم المجتمع لنظام الحكم .. هذا التناقض قد حصل بدرجة كبيرة بين نظام الحكم السعودي وبين المؤسسة الدينية الرسمية ، والتي كانت الى وقت قريب توفّر الغطاء الشرعي له ، الا ان احداث الخليج الاخيرة وما رافقها من تكشفات لواقع نظام الحكم ونمط علاقاته الاقليمية ــ لاسيما مع نظام صدام حسين ــ ، او الدولية ــ وخاصة مع الولايات المتحدة ــ ، دفعت عددا كبيرا من رجال المؤسسة الدينية الى فتح ملف نظام الحكم السعودي ، ومناقشة اوراق هذا الملف بالتفصيل .. حتى ان التيار السلفي الساخط ، طالب في مذكرته الى الملك بعرض اللوائح والقوانين الحكومية على الشريعة الاسلامية .

واذا كان هذا المطلب قد حمله التيار الليبرالي والديني الشيعي في مذكراته الى الحكومة في السنوات الماضية وفي مناسبات عديدة كان آخرها خلال ازمة الخليج ، فان حمل التيار السلفي لهذا المطلب ، يعد قفزة واسعة في وعي عناصر هذا التيار ، كما انه يعد مكسباً كبيرا لعملية الإصلاح السياسي والتغيير الاجتماعي القابلة للارتقاء الى مستوى التغيير السياسي الشامل .

ثانياً : رغم اصرار الحكومة السعودية على التعاطي مع المطالب الشعبية بمنطق التجاهل والتناسي .. الا ان المجتمع بمختلف اتجاهاته ومؤسساته تجاوز حاجز الخوف من السلطة وارهاب العصا الغليضة ، وبدأ بالتعبير عن وجهات نظره في الاوضاع العامة للبلاد ، عبر الخطابات الجماهيرية ، وعلى صفحات الجرائد والمجلات ، وفي المجالس الخاصة .. وهذه حالة لم تكن واردة في الماضي ، إلاّ في نطاق ضيّق ومحدود . وهذا يفرض على الحكومة الاستجابة لهذا التحول وان كان غير خاضع لتوجيهها ، لانه يفوق قدرتها على امتصاصه ، ولكونه تطورا في الوعي الاجتماعي ، ولذا فمن الصعوبة كبحه واغفال نتاجاته المتوقعة .

ثالثاً : ان الوعي السياسي في المجتمع بدا ينمو بوتيرة متسارعة ، بل انه أثمر عن تشكّل حالة من الرقابة الاجتماعية على ممارسات السلطة الحاكمة ، ومتابعة للاحداث السياسية الجارية على الساحة الداخلية ، وحتى الخارجية المتعلقة بالشان السعودي من قريب او بعيد ، وابداء الرأي فيها ضمن اطار الحرية المنتزعة .. ذلك لان مجرد ابداء الراي في موضوعات سياسية متعلقة بالحكومة ، كان يعد فيما مضى من المحرمات التي يستحق من يتعرض لها اقصى العقوبات . نقول ان مجرد ابداء الراي في مثل هذه المواضيع ، يعتبر بحد ذاته ملمحاً جديداً من ملامح التطور الاجتماعي في البلاد .

وبكلام اكثر تركيزا ، فان أقل ما يعنيه وجود مجتمع مسيّس في السعودية ، أن هناك قابلية للعمل المطلبي تزداد اضطرادا مع الزمن ، فيما لو لم تقدم الحكومة على استيعاب عنصر الزمن ، باتخاذ خطوات تغييرية تحقق ولو جزءاً

بسيطاً من مطالب الشعب ، وتوفر على العائلة المالكة نفسها متاعب مستقبلية قد تنوء بحملها ،لان الرهان على حسابات غامضة او مجهولة ، يعد ضربا من المجازفة بالمصير ، لاسيما وان التغيير اصبح مطلبا ملحا ينادي به جميع افراد الشعب ، وتفرضه الضرورة والواقع الاجتماعي .. الا اذا كانت الحكومة تمتلك خطة لمحو الحالة السياسية من المجتمع ، وهو امر لا يمكن الاستناد اليه ، لانه غير قابل للتحقيق الا في حالة واحدة ، وهي صناعة مجتمع بديل عن المجتمع القائم ! .

والامر الاكثر اهمية ، ان اطلاق الوعود بالتغيير ثم الانقلاب عليها لم تعد سياسة ناجحة في كل الاحوال ، فقد تسكب العائلة المالكة ملحا ، عوضا عن الماء ، على جروح الناس بحيث تؤدي الى هيجان شعبي .. فاذا كانت ذاكرة الشعب في الماضي مثقوبة او اصابها شيء من العطب نتيجة انحصار الوعي السياسي في شريحة اجتماعية محدودة كان لها نشاط مطلبي في السنوات الماضية ، مما سهل على الحكومة الرجوع عن وعودها .. فإن تنامي الوعي السياسي واتساع رقعته بدرجة قياسية في ازمة الخليج ، يجعل من الصعب على الحكومة استخدام هذه الوسيلة في الازمات القادمة ، لان الرقيب هذه المرة هو الشعب باجمعه .

الحكومة تتغير ولكن في الاتجاه المعاكس

سؤال طالما فرض نفسه ابان ازمة الخليج وبعدها : هل استوعبت الحكومة درس الازمة جيدا ؟ ، وهل تمتلك الان خطة لازالة اثار ازمات مستقبلية محتملة ؟ .. وبصراحة اكثر : هل هناك تغيير سياسي مرتقب ؟ .

الاجابة على هذا السؤال يعود الى الحكومة بالدرجة الاولى ، فهي التي تملك في الوقت الحالي الحصة الاكبر في قرار صناعة التغيير .. الا ان ذلك لايمنع من وضع تصور ولو بسيط حول عوامل التازم والنتائج المترتبة عليها من خلال عملية فحص للتاريخ السياسي السعودي في طوريه القديم والحديث .

لقد واجهت الحكومة ازمات مختلفة في فترات متفاوتة من تاريخها السياسي ، وفي كل ازمة كان جانب الضعف هو المسيطر على الموقف العام للحكومة ، بحيث تلجا الى قوة خارجية لدفع المخاطر التي تتهددها ، كما وتلجا الى منطق الوعود الذي استخدمته في الكثير من المناسبات .

في موضوع اللجوء الى قوة خارجية ، وهو من اكثر الموضوعات إثارة ، نجد ان نظام الحماية الذي توفره الولايات المتحدة لحليفتها السعودية ، قائم في ظل التناقض الحاصل بين الشعب والحكومة ، وغياب عامل الثقة بين الطرفين ، بحيث تجد الحكومة نفسها بحاجة الى عنصر الامن الداخلي والاقليمي ، وهو لا يتوفر الا في حالة وجود القوة ، فاذا كانت الحكومة لا تثق بالشعب ولا بالجيش ، فانها لن تعمل على تنمية قدراتها الدفاعية ولا تطوير الكفاءات العسكرية للجنود ، وبالتالي لن تبحث عن قوة بديلة للحماية .

وبطبيعة الحال فان الولايات المتحدة هي المستفيد الاكبر من هذا التناقض ، بل هي احد صناعه ، وتعمل من اجل الابقاء عليه ، لان فيه يكمن حفظ المصالح والامتيازات السياسية والاقتصادية في بلادنا .

من هنا يمكن تلمس حجم خطر نظام الحماية الأميركي المعتمد من قبل العائلة المالكة ، فالولايات المتحدة لا تقدمه مجانا وانما تسبقه وتعقبه بشروط باهظة التكاليف حتى تستوفي اضعاف ما قدمت .. وقد ذكرنا في اعداد ماضية جانبا من الربح الاميركي في ازمة الخليج ، الا ان هناك جانبا غير منظور لانه يتعلق بالالتزامات التي ترد بعد ان تزاح كافة الاضواء عن موقع الازمة وتتلاشى بعض اثارها المادية .. فالى جانب ما دفعته الحكومة السعودية للاميركيين لقاء تكاليف حرب الخليج البالغة ١٠٠ مليار دولار والتي دفعت السعودية والكويت معظمها (على حد قول صحيفة الفايننشال تايمز البريطانية في عددها الصادر بتاريخ ٤ نوفمبر الماضي) ، فقد اعقب هذا الاجراء البدء بخطة الترتيبات الامنية الاقليمية ومشروع السلام في الشرق الاوسط .. وهنا بيت القصيد .

فمؤتمر السلام الذي انعقد في مدريد في نهاية شهر اكتوبر الماضي كان جزءا من الصفقة ويأتي في سياق سلسلة من صفقات ماضية .. فبعد انتصار الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩ وشعور الحكومة السعودية بخطر انتقال رياحها الى داخل البلاد ، وهو شعور اوجده الاميركيون عن قصد ، في سبيل ايجاد مبرر للحضور العسكري الاميركي في المنطقة تحت شعار الدفاع عن السعودية والمصالح الحيوية للولايات المتحدة من الخطر الايراني ، وكانت النتيجة ان استقرت قوات اميركية في الخليج بصورة دائمة ثم بدات الضغوط الاميركية تفعل فعلتها في الحكومة السعودية . فقد اعلن الملك فهد ــ ولي العهد انذاك ــ عن مشروع السلام والذي عرف بمشروع فهد ، إعترف فيه ضمنياً بحق اسرائيل في الوجود ، بل ان الصحافة السعودية راحت تشن هجوما عنيفا على المعارضين للمشروع السعودي ، وكان مما قالته صحيفة الجزيرة ساخرة في احدى افتتاحياتها « ليقم هؤلاء ــ الذين يرفضون السلام ــ بإلقاء إسرائيل في البحر كما يدعون » .

ويعيد التاريخ نفسه ، فالمنطقة عاشت محنة جديدة وتعرضت السعودية الى تهديد من نمط جديد نتيجة الاجتياح العراقي للكويت ، وبنفس الاسلوب السابق اقنعت الادارة الاميركية ، الحكومة السعودية بموضوع الحضور العسكري العاجل الى المنطقة .. وترتب على هذا الحضور التزامات مالية وسياسية . ففي الجانب المالي اعطت الحكومة يدا مبسوطة للاميركيين ، اما الالتزام السياسي فقد كانت السعودية في مقدمة الدول العربية من حيث مباشرة عملية السلام ، من خلال المواقف الرسمية المؤيدة لمشروع السلام مع اسرائيل طيلة الفترة التي اعقبت تحرير الكويت وحتى انعقاد المؤتمر في مدريد .

بل ان حضور بندر الى مؤتمر السلام في مدريد الى جانب مبعوث مجلس التعاون الخليجي عبدالله بشارة كان مفاجاة غير سارة ، لان حضوره جزء من الصفقة الاميركية ــ السعودية بعد تحرير الكويت .. وقد تحدثت بعض الصحف الغربية عن الغرض الحقيقي من حضور بندر المؤتمر ، فقالت صحيفة ليبراسيون الفرنسية في ٢ نوفمبر الماضي : « ان العربية السعودية ارسلت سفيرها في واشنطن بندر بن سلطان من اجل ممارسة ضغوطات على الاطراف العربية ومنعها من اتخاذ مواقف متصلبة » . واضافت الصحيفة قائلة « ان بندر يعمل بشكل وثيق وبتنسيق مع وزير الخارجية الاميركي جيمس بيكر للضغط على الاطراف العربية » .

ولعل النبا الاكثر اثارة هو لقاء بندر بستمائة زعيم ديني يهودي اميركي من اجل التباحث في قضية السلام مع اسرائيل واعترافه لهم باسم المملكة بدولة اسرائيل . وهذا الامر لم يكن ليحصل لولا الالتزامات المفروضة على المملكة بعد ازمة الخليج . من مجمل ما سبق نخلص الى ان هناك مصالح متشابكة يمكن حصرها في دوائر اربع : مصلحة النظام الحاكم ، ومصلحة الولايات المتحدة الاميركية ، والمصلحة الناتجة عن التحالفات الاقليمية والدولية ، ومصلحة الشعب .. وهذه المصالح يفترض ان تنتظم ضمن أطر معيارية وقيمية في سبيل استبعاد اي احتمال للصدام والتعارض بين هذه المصالح ، الا ان الحال بالنسبة للحكومة السعودية هو غير ذلك ، والسبب هو غياب الاطار القانوني « الدستور » الذي يحدد موقعية كل مصلحة وضمن اولويات ثابتة .

وطالما استمرت حالة الغياب الدستوري فان البلاد مرشحة لان تشهد ازمات اكثر تعقيدا وخطورة ، وان شقة الخلاف بين الشعب والحكومة ستزداد اتساعا مما يصعب على الاخيرة رتقه .. خاصة وان العالم بدا ينسلخ من ربقة النظام السياسي القديم وما حمله من حروب ساخنة وباردة وانظمة حكم استبدادية ، وبدا يعيش عصرا جديدا يكون فيه للشعوب كلمة الفصل في اختيار انظمة الحكم المناسبة . واذا كانت الحكومة قد شعرت بحرج كبير نتيجة تزايد الضغط الشعبي لتحقيق المطالب المشروعة ، فان الوضع الحالي في البلاد لا يحتمل المراوغة والالتفاف لانه يضر بالحكومة اولا واخيرا .

« أقوال الملك فهد بالنص من حديثه لتلفزيون الشرق الأوسط في ١٤ نوفمبر ١٩٩١ »

الملك فهد : في حالة الحرب ما هناك سؤال عن كم سعر هذه الآلة ، أو كم نسعرها ولا بد ان تطرح في مناقصة ، اعتقد ان هذا في حالات الحروب ليس واردا نهائيا ، وكانت المملكة تتحمل هذه المصاريف ولا داعي ان ندخل في تفاصيلها او حجمها .

قلت : بين الأخوان ما في حساب ولا كتاب ، لكن معذور الملك المسكين ، ايش ذنبه ، الأمريكان فعلوها ، واعتبروا كل شيء بحسابه ، قالوا في البداية ان الحرب تكلف ٣٦ مليار دولار ، حصة المملكة منها ٥,١٣ مليار ، الملك قال اتكل يامعزب ، وبعدها زادوها حبتين . قالوا التكلفة ٤٥ مليار وحصة السعودية عشرين ، شافوا الجماعة اخوان طيبين ، قالوا ياالله نخليها ستين وحصة الجماعة ستة وثلاثين ، غير التأمين وقيمة الوقود ومصاريف النقل ، يعني يطلع حصتنا فوق الخمسين ، والحساب بعده مفتوح . الملك قال يا معزب سمّ واتكل على الله ، ايش فيها ، احنا والأمريكان حبايب ، وملكنا يقول الحرب ما فيها حساب ، وما في داعي نسأل ليش ، ترى هذا دخول في التفاصيل ، والملك ما يحب الدخول في هكذا أماكن ، تراها خطيرة .

الملك فهد : ترتب على الحرب مصاريف كبيرة ان كانت للذين ساعدوا المملكة ، فلم يكن هناك حساب او ما كان فيه تقنين ، الظروف تستدعي باليوم الجديد او بالساعة ان تكون النفقات على قدم وساق ،لا استطيع حصرها الآن ، هي نفقات تبدأ من الأكل والشرب وتنتهي بالمعدات العسكرية وتنتهي كيف تنظم وخلافه ، كل هذا تحملته المملكة ، طبعا التحمل ليس بسيطا ، ولذلك اخذت المملكة قروضا من بنوك محلية وعالمية ، ويمكن اخذت من بنوك خارجية .

قلت : شوف زين ، قلنا الملك معذور ، ما يدري المسكين ، قال ما يستطيع إحصاء نفقات الحرب ، وهي انتهت صار لها سنة ، و ما يدري اذا الحكومة اخذت قروضا من بنوك خارجية او ما أخذت ، يعني كيف تريده يدري ؟ هو يشتغل ملك او محاسب ؟ . انت شايف ملك يقعد يحسب كم مليار خسرت البلد ، وكم مليار تحتاج الى الإقتراض من الخارج ، هو العرش والحكم كله قرض من الخارج ، تريده يحسب كم سدد من القرض ؟ . معذور والله معذور ، ما يدري المسكين والجاهل كالنائم والغافل والمجنون ، مرفوع عنه القلم مثلما يقول اهل العلم .

الملك فهد : إنني لا أقصد أن السيولة سوف تكون موجودة ، تعرف ان السيولة لها اهميتها ، السيولة سوف تكون موجودة وبالاف الملايين ، إذن ليس عندنا مشكلة ، تقول ان السيولة بتفقد من الاسواق ، وان المبالغ التي استدانتها المملكة تؤثر على مشاريعها ، لا لن تؤثر على مشاريعها ابدا وانما اصبحنا مديونين ، انما وجدت الدولة انها لا بد ان تقترض مبالغ من البنوك الخارجية او من البنوك في الداخل ، والآن بدأ تسديدها واعتقد انه خلال سنتين او ثلاث ، ولن تتعطل اية مشاريع ولن نصل الى تخفيض اشياء ابدا ، ولكن بطبيعة الحال سوف نعطي الأولوية لتسديد الديون التي على المملكة .

قلت : يقولون ان الدول العظمى مثل امريكا وروسيا وبريطانيا تعاني من مشكلات اقتصادية ، ما يسمعوا ملكنا يحكي ، يعني الحق انهم لازم يعينوه ملكا عليهم ، حتى يحل لهم المشكلات الإقتصادية لأنه بهذا الكلام أثبت انه أعظم خبير اقتصادي في العالم كله ، و الصراحة أنا ما فهمت كلامه ، هو يقول توجد سيولة ..لا توجد سيولة .. الأولوية للديون .. لن نخفض اي شيء .. الحقيقة كلام عباقرة في الإقتصاد ما يفهمه العوام امثالي ، اذا فهمت كلامه علّمني وجزاك الله خير .

الملك فهد « جوابا على سؤال عن موعد اعلان مجلس الشورى » : أعمال التنظيمات التي سبق وذكرت عنها فيما يتعلق بمجلس الشورى والنظام الأساسي للحكم ونظام المقاطعات ، يعني اعتقد انه يمكن لا تتجاوز اكثر من شهر او نصف الشهر في هذا الحدود .

قلت : شهر او شهر ونصف من اي سنة طال عمرك ؟ ! .

دراسة تتنبأ باتجاه أقوى الى النمط الإستهلاكي

تنبأت دراسة نشرتها مجلة ميدل ايست ايكونوميك دايجست المتخصصة في الشئون الإقتصادية ، ان يطرأ تغيير مهم على هيكل الطلب على السلع الإستهلاكية في المملكة العربية السعودية ودول الخليج ، باتجاه نمط استهلاكي اكثر غربا من النمط المعيشي الغربي في نهاية العقد الجاري ، وعزت المجلة اسباب هذا التغيير الى انضمام عدد متزايد من الخليجيين الذين درسوا في الغرب الى سوق الإستهلاك ، ولاسيما بسبب ميل هؤلاء في الغالب إلى تقليد النموذج الغربي في الحياة والعمل .

وقالت الدراسة ان سوق السلع الاستهلاكية سيرتفع من ٢٥ مليار دولار الى ٤٦ مليار في نهاية هذا العقد ، مشيرة الى ارتفاع عدد السكان ، ودخول شريحة واسعة من الشباب سن العمل ، وفي هذا الإطار قالت الدراسة ان عدد السكان في دول مجلس التعاون سيرتفع من ١٩ مليون نسمة في العام ١٩٨٩ الى ٧,٢٧ مليون في بداية القرن القادم ، كما ان مايعادل ٣٥ بالمئة من عدد السكان في ١٩٨٦ كانوا يبلغون الرابعة عشرة من اعمارهم ، وهؤلاء سيكونون في نهاية هذا العقد ضمن القوة العاملة ذات القدرة الشرائية ، مما يضيف الى سوق الإستهلاك قوة جديدة اضافية .

لكن سيبقى على اي حال فرصة اوسع لسوق المنتجات الخاصة بالأطفال الذين يتوقع ان يحافظوا على معدل مرتفع ضمن التقسيم الهيكلي لفئات السن في المنطقة ، التي تعتبر مجتمعاتها شابة بسبب ارتفاع عدد المواليد .

السعودية ترغب في شراء طائرات اف ١٥

قال روبرت ترايس نائب رئيس ادارة تطوير الاعمال في شركة مكدونال الامريكية لصناعة الطائرات ان الحكومة السعودية ابدت رغبتها في شراء ٧٢ طائرة مقابلة من طراز اف ١٥ التي تنتجها شركته ، كما قال مسئول بشركة الصناعات الفضائية ان السعودية طلبت عدة بطاريات من صواريخ باتريوت المعترضة لصواريخ ارض ارض ، وقال لقد ابرمنا صفقات بمئات الملايين من الدولارات مع الدول العربية الراغبة في هذه الصواريخ ، جاء ذلك في تصريحات صحفية خلال المعرض الدولي للطيران الذي اقيم في دبي لتسويق الطائرات وانظمة الاسلحة الجوية في المنطقة الشهر الماضي .

تعديل عائلي !

لم تتذكر صحيفة الرياض الصادرة بتاريخ ٨ نوفمبر ١٩٩١ التركيبة السياسية الوراثية التي تهيمن على البلاد منذ وصول عائلة ال سعود للحكم .. ونشرت نبأ التعديل الوزاري في العراق تحت هذا العنوان : « في تعديل عائلي : صدام عزل زوج ابنته من الدفاع ، وعين ابن عمه خلفا له ! » .. والصحيفة لم تلتزم خط بقية الصحف المحلية التي نشرت الخبر دون الاشارة الى « عائلية » التغيير ، خوفا من توجيه الانتباه الى حقيقة الوضع المرّ في المملكة ، حيث الملك يوزع ابناءه واشقاءه على المناصب والوزارات ، وحيث التعيين وفقا لأعراف وقوانين عائلية لا دخل للكفاءة وتساوي الفرص فيها .

صدام عيّن زوج ابنته وزيرا للدفاع ، والملك فهد ابقى اخاه في وزارة الدفاع التي يحتكرها منذ ٢٧ عاماً ، كما أبقى أخاه الآخر في الداخلية منذ ١٧ سنة ، ووزع مناصب حكام الامارات وقيادة الكليات العسكرية ورؤساء القواعد العسكرية وحتى المؤسسات التجارية والاندية الرياضية لبقية الامراء .. فماذا بقي حتى نعيب على الآخرين فعلهم ؟ ، أم ان القبيح اذا فعله صدام يصبح قبيحا ، واذا فعله الملك فهد يصبح حسناً وجميلاً ؟ .

واشنطن تبيع الرياض ١٤ بطارية باتريوت بقيمة ٣,٣ مليار دولار

اعلن البيت الابيض بتاريخ ١٩ نوفمبر الماضي عن موافقة الادارة الامريكية على بيع المملكة ١٤ بطارية صواريخ بعقد اجمالي تبلغ قيمته ٣,٣ مليار دولار .

وتأتي هذه الصفقة في سياق برنامج تسليحي تنوي الحكومة السعودية تنفيذه في الفترة القادمة والذي يتضمن عقد صفقات عسكرية مع مصانع السلاح في اكثر من دولة غربية . هذا ومازال طلب الحكومة السعودية بخصوص الحصول على ٧٢ طائرة من طراز اف ١٥ والذي كشفت النقاب عنه شركة ماكدونالد

دوجلاس يلقى صعوبات نتيجة الاجماع السائد داخل الدوائر الاميركية على ايقاف عملية تصدير السلاح للشرق الاوسط .

من جهة ثانية تجري حاليا دراسة صفقة عسكرية بين الحكومتين البريطانية والسعودية والتي تشمل معدات عسكرية بريطانية بقيمة ٣٦,٧٥ مليار دولار وتشمل ٤٨ طائرة مقاتلة جديدة من طراز تورنادو .

الجدير ذكره ان برنامج التسليح هذا يأتي متزامنا مع مساندة الحكومة السعودية التامة لمشروع السلام في الشرق الاوسط ، والقاضي بازالة مبررات الحرب ضد اسرائيل مما يضع علامة استفهام كبيرة حول خطة التسليح الجنونية ، وماذا تنوي الحكومة السعودية فعله بهذا الكم الهائل من الاسلحة .

اربع اتفاقيات بين قطر وايران .. عين على السعودية

وقعت كل من قطر وايران مؤخرا اربع اتفاقيات تجارية بكلفة ١٣ مليار دولار في اطار التعاون الاقتصادي والتعليمي بين البلدين ، وقد تضمنت الاتفاقيات بناء خط انابيب لنقل المياه طوله حوالي ١٨٠٠ كيلو متر يمتد من نهر قارون في جنوب غرب ايران الى قطر .

وقد فسر بعض المراقبين هذه الصفقة بأنها تكشف عن قضية سياسية كانت قد تفاعلت في الآونة الاخيرة . فقد اعتبر المراقبون التعاون التجاري بين قطر وايران خطوة جريئة تتخذها الحكومة القطرية كرد فعل على وقوف الحكومة السعودية الى جانب البحرين في موضوع الخلافات الحدودية مع قطر ، مما قد يؤدي الى خروج قطر من دائرة النفوذ السياسي السعودي ، وبالتالي يشجع دولاً خليجية اخرى الى اتخاذ خطوات مماثلة ، قد يترتب عليها إضرار بموقع المملكة داخل مجلس التعاون الخليجي .

تحسن العلاقات السعودية ــ الاردنية بعد تسليم الفاسي

صرح مسؤول اردني في الثالث عشر من نوفمبر الماضي بأن هناك تحسنا في العلاقات مع السعودية ولكنه قال انه سيمر بعض الوقت قبل ان تعود العلاقات الى ما كانت عليه قبل ازمة الخليج وقبل عودة السفير السعودي الى الاردن .

وقد قال طاهر المصري رئيس الوزراء الاردني السابق ، ان عمان طلبت من الرياض اعادة مبعوثها محمد فهد العيسى الذي سحبته السعودية في اوج الازمة .

وقال المصري انه لاحظ تحسناً في العلاقات مع السعودية التي كانت تقدم للاردن معونة سنوية قيمتها ٣٠٠ مليون دولار تقريبا في الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٩٠ ، بالاضافة الى منحه نفطا باسعار مخفضة .

الا ان طلب الاردن باعادة العلاقات مع السعودية لم ينل موافقة الاخيرة بصورة عاجلة . وجاء تسليم محمد الفاسي من قبل سلطات الامن الاردنية الى الحكومة ، السعودية كبادرة اولى معبرة عن رغبة الحكومة الاردنية الجادة في اعادة العلاقات مع السعودية ، وارجاع نمط العلاقات الذي كان سائدا بين البلدين ولاسيما في مجال التعاون الامني ، والذي ظل ساري المفعول قبل ازمة الخليج .

جسر بحري بين المملكة ومصر

بعد خمس سنوات من افتتاح جسر الملك فهد بين المملكة والبحرين .. تنوي الحكومة السعودية طرح مناقصة عالمية لاقامة جسر بحري جديد يربط المملكة بمصر ، وقد اطلقت عليه اسم « جسر الملك فهد » .

وسيبدأ طرح المناقصة في اول يناير القادم ، ويبلغ طول الجسر ١٥ كيلومترا منها ٧ كيلومترات فوق المياه العميقة . ويمر الجسر عبر جزيرة تيران ليربط سيناء بالسعودية .

وفي الوقت الذي بلغت تكلفة جسر البحرين نحو ملياري دولار ، فان كلفة الجسر الجديد لن تتجاوز ٣٠٠ مليون دولار ، حيث ستوكل اعمال الانشاء الى شركات مصرية .

وقد تعهدت الحكومة السعودية بتمويل المشروع ، الذي يتوقع ان يغطي المشروع كامل نفقاته خلال خمس سنوات من انشائه .

الجسر الجديد لن يتكلف ١٠ في المئة مما تكلفه الجسر السابق ، والفرق الكبير في تكاليف الجسرين ان الاول رست مناقصته على شركات اجنبية ، بينما رست المناقصة الثانية على شركة عربية . مما يطرح للتساؤل حقيقة النفقات التي تكلفها جسر المملكة ــ البحرين .

ندوة في امريكا عن الديمقراطية في الشرق الاوسط

تحت عنوان « شرق اوسط جديد .. خرافة أم حقيقة » ، عقد في العاصمة الامريكية واشنطن في السابع من اكتوبر الماضي ، المؤتمر السنوي لمعهد الشرق الاوسط ، حيث تركز البحث خلال المؤتمر على علاقة الديمقراطية بالاستقرار الاقتصادى والسياسي في منطقة الشرق الاوسط . كما بحث المؤتمر حرب الخليج ونتائجها ، والنزاعات الاقليمية ، والعلاقات المتغيرة ، وفرص السلام فى المنطقة .

وقد اوضح فان هولين ، نائب رئيس المعهد ورئيس تحرير مجلة « ميدل ايست جورنال » ان هذه هي « المرة الاولى في تاريخ المعهد الذي افتتح قبل ٤٥ عاما نناقش موضوع الديمقراطية في الشرق الاوسط » .

وكان من بين المتحدثين امام المؤتمر ، الخبير في شؤون الشرق الاوسط كريستوفر هيتشينس ، ورضوان ابو عياش ، مدير مركز الاعلام الفلسطيني في القدس ، وموشي عميراف عضو مجلس مدينة القدس المحتلة ، ووليام كوانت الباحث بمعهد بروكينغر ، وجون اسبوزيتو استاذ دراسات الشرق الاوسط في كلية هولى كروس ، ومايكل هدسون ، استاذ العلاقات الدولية والدراسات العربية في جامعة جورجتاون ، وجون ووتربيري ، استاذ السياسة والشؤون الدولية في جامعة برنستون .

وقال اسبوزيتو الذي تحدث عن « الديمقراطية في الشرق الاوسط » ان احد الاسئلة التي يتعين على الحركات الاسلامية ان تجيب عليها يتعلق بمدى استعدادها حين تتولى مقاليد الحكم بأن تتحمل التنوع .

واتهم الحركات الاسلامية باستغلال الديمقراطية لتعزيز النظام الفردي ، مستشهدا ببعض الانظمة في العالم الثالث وقال « ان اشتراك الاسلاميين في العمليات الانتخابية هو مجرد عمل تكتيكي ، فانهم حينما يتسلمون مقاليد الحكم يفرضون النظام الأحادي على المجتمع » .

ويدعو الباحث كما يبدو الى عدم إتاحة الفرصة للحركات الإسلامية ــ رغم جماهيريتها ــ الى المشاركة في العمل السياسي ، أي يجب أن يستخدم بحقها العنف ، إذا ما أريد للديمقراطية أن تتحقق .. ويبدو أن رؤية الغرب هي هذه .. أن الديمقراطية التي تأتي بالحركات الأصولية هي ديمقراطية خطرة ، لا لأن الحركات الأصولية ستقوم بالإنقلاب على اللعبة الديمقراطية التي أوصلتها الى الحكم ، بل لأن هذه الحركات تقوم على أساس العداء للغرب ومصالحه .

اما مايكل هدسون فقد ذكر ان الحكومات في العالم العربي باسره تواجه ازمات يزيد من حدتها التوجه الاقتصادي خلال الثمانينات وحرب الخليج ، ففي منطقة مضطربة « هناك شيء واحد اكيد هو ان انعدام انتشار الديمقراطية سيفتح الباب للمضي الى عصر جديد من الحكم الاستبدادي » .

واشار هدسون الى انه نظرا الى ان انتشار الديمقراطية « يحتمل ان يوفر حلا لهذه الازمات يجب على الولايات المتحدة ان تخاطر بالترحيب في اي فرصة لنشر الديمقراطية في العالم العربي ، وبالاضافة الى كون الديمقراطية السبيل الصحيح ، من المحتمل ان تكون السبيل الاقل الما بالنسبة الى الانظمة السياسية العربية التي ليست على اتصال مع مجتمعاتها » .

والملاحظ ان المعاهد ومراكز البحوث الغربية دأبت منذ حرب الخليج الى فتح ملفات ظلت دهورا مغلقة والتي تتعلق اساسا بالديمقراطية في الشرق الاوسط ودول الخليج . وقد اعادت الصحف ووسائل الاعلام في الولايات المتحدة وبريطانيا تساؤلات السياسيين والخبراء بشؤون المنطقة التي استفسرت كثيرا عن سبب الدفاع عن انظمة استبدادية وارسال الجيوش لخدمة انظمة عائلية هي اكثر الانظمة في العالم الثالث ارهابا وديكتاتورية .

العودة يعود الى الخطابة والأمير سلمان يدعو الى صفقة مصالحة

عاد الشيخ فهد سلمان العودة الى ممارسة الخطابة ضمن محددات من أهمها أن لا يتعرض للمواضيع السياسية ، وأن يتعهد بأن لا ينتقد الحكومة أو سياساتها ، وأن تكون خطاباته تتعلق بالوعظ الديني الخالص .. وكان الشيخ بن باز قد فاتح الملك فهد بشأن عودة الشيخ العودة الى الخطابة ، فوافق على ذلك ، على أن يعود بعد إنتهاء موعد الحج الماضي ، أي قبل نصف سنة تقريباً .. وحين راجع العودة الشيخ عبد العزيز بن باز ، قال له أن بإمكانه أن يعود الى الخطابة ، طالما أن الملك وعد بذلك ، وما أن بدأ العودة بالخطابة حتى تم إيقافه من قبل الأمير عبد الإله ــ أمير القصيم ــ وبررت السلطات المحلية الأمر بأنها لم تتسلّم أمراً بهذا الخصوص من وزير الداخلية أو من الملك فهد .. بعدها قام الشيخ بن باز بمراجعة الملك واستحصل منه على إجازة بذلك .

تجدر الإشارة الى أن العلاقة بين الشيخين الباز والعودة ليست على ما يرام ، وإن كان الأخير يوصل اراءه ومطالب الجناح الديني المعارض الى الحكومة عبر الشيخ بن باز .. وقد ساد التوتر الأوساط الشعبية في المنطقة الوسطى ــ بشكل خاص ــ بين أتباع المؤسسة الدينية التقليدية وبين أنصار التيار الديني التجديدي الذي يقوم عماده على الشباب المعارض للسلطة ، ويقوم في الوقت الحالي كل طرف بإنتقاد الطرف الآخر ، كما أن المنافسة في إستقطاب الشباب قائم على قدم وساق ، حيث يقوم كل طرف بنشر أفكاره عبر الأشرطة والكتب وغيرها .. وقام الدكتور سفر الحوالي ــ أحد قادة التيار السلفي المسيّس ــ بإلقاء سلسلة من المحاضرات حول « الحاكمية في الإسلام » ، ولا يخفى ما هو المقصود من طرح هذه المواضيع في الوقت الحالي .

من جهة أخرى فإن السلطة لا تزال تقوم بدور القامع والكابح لنشاط التيار السلفي المعارض لها .. فقد إستدعى الأمير سلمان ــ أمير منطقة الرياض ــ الشيخ عبد الوهاب الطريري بعد أن إنتقد ما كتبته جريدة عكاظ التي تصدر في جدة ، لأنها نشرت موضوعاً شديد اللهجة ضد الحركة الإسلامية في الجزائر « جبهة الإنقاذ » .. وطلب الأمير سلمان من الشيخ الطريري أن يتوقف عن نقد الإعلام الحكومي .. وكان الأمير سلمان قد اجتمع قبل ذلك بعدد من الخطباء والشخصيات الدينية ، طالباً منهم فتح صفحة جديدة في العلاقة مع السلطة التي تمثلها العائلة المالكة ، وعرض في مقابل تخفيف إنتقاداتهم لها ، السماح لكل من وقع على « العريضة » الشهيرة التي حوت إثني عشر مطلباً ، بحرية السفر ، وأن يتم سحب أسمائهم من قائمة الممنوعين من مغادرة المملكة .

وسبق للأمير سلمان أن تدخل قبل بضعة أسابيع بشأن قضية وقعت في قرية « القويعية » ، حيث قام أحد رجال الأعمال بافتتاح محل لبيع أشرطة الفيديو وتأجيرها ، فتدخل المشايخ واشتروا المحل لئلا تنتشر هذه الظاهرة ، التي ترتبط عادة بمسائل الفساد الأخلاقي . وبعد فترة وجيزة تم إفتتاح محل آخر لنفس الغرض ، فما كان من المشايخ إلا ان كتبوا عريضة جماعية وقع عليها بعض المسؤولين في دوائر الحكومة ، وأرسلت الى الأمير سلمان تطالبه بالتدخل لمنع إنتشار محلات بيع أشرطة الفيديو ، وحينها غضب الأمير من ذلك الفعل ، وهدد كل من وقع على العريضة ، وتدخل لدى الأجهزة المسؤولة لنقل عدد من المسؤولين في المدينة الى دوائر حكومية أخرى نقلاً تأديبياً بسبب مشاركتهم في التوقيع .

---

١٠٠ ألف دولار من الأمير بندر لجندي أمريكي بمناسبة زفافه !

لم يكف الامير بندر بن سلطان سفير المملكة في واشنطن ، ما تكبدته البلاد من اموال ضخمة بسبب ازمة الخليج ، وبسبب الإصرار الأميركي على أن تدفع بلادنا وبلاد الخليج الأخرى فاتورة الحرب كاملة وأكثر .. فراح يوزع الاموال يمينا وشمالا على الجنود الامريكيين الذين خدموا في الخليج .

واحدة من تلك الهدايا كانت منح جندي أمريكي مبلغ ١٠٠ الف دولار بمناسبة زفافه ، والهدية لم يحصل على مثلها أي جندي أو ضابط أمريكي خلال عدة سنوات من خدمته في القوات المسلحة ، ولهذا السبب فقد أصبح مادة دسمة لوسائل الاعلام الامريكية والعربية على حد سواء ، بعضها بقصد التشهير والسخرية من هذا السخاء الحاتمي ، وبعضها بقصد اثارة نخوة الامير لتذكر الجنود العرب والمسلمين الذين خدموا في الحرب ، وبعضهم تعرض لجروح ، والبعض الآخر قتل او اصيب اصابات خطرة .. لكن نخوة الامير خُتمت بختم أمريكي ، ولهذا فقد ثار امام مراسلي الصحف وأبدى انزعاجه لوكالة الانباء السعودية لتداول هذا الخبر ، ولم ينس الأمير وهو يمتدح شجاعة الجندي وتضحيته .. أن يضيف عبارة اعتاد كل أمير سعودي ترديدها كلما بعثر اموال البلاد يمينا وشمالا وهي : « أن المبلغ الذي بادرت بكل سرور الى تقديمه ، كان من حسابي الشخصي » . وبالتالي فيحق له أن يتصرف فيه كما يشاء .. ومن المعلوم أن أمراء آل سعود يعتبرون الدولة وخزينتها ملكا لهم .

قلق في السوق المحلية مع تصاعد حمى الاسهم ، والكبار ينسحبون

تتضح بالتدريج خطوط الحكومة في السوق المالية التي اشعلت سوق الاسهم ودفعت بالالاف من صغار المستثمرين الى السوق ، فيما يخشى خبراء مصرفيون من انهيار مماثل لذلك الذي حدث في سوق المناخ بالكويت قبل بضع سنوات .

واحجمت مؤسسة النقد ، وهي الهيئة المكلفة بالرقابة على السوق المالية عن التدخل ، على الرغم من تجاوز بعض الشركات لحدود الخطر في حجم الاسهم التي تطرحها ، او تجاوز اسعار بعض الاسهم الحدود المتعارفة دوليا لمخاطر الاستثمار ، واتفق العديد من المراقبين على ان الحكومة تتدخل لصالح المزيد من التعامل في الاسهم دون اهتمام بالمخاطر التي يمكن ان تترتب عليها ، مشيرين الى ان الهدف يمكن ان يكون سياسيا .

وقال احد المصرفيين ان الحكومة تأمل في ان ينشغل الناس بموضوع الاسهم عن المصاعب الاقتصادية التي تواجهها البلاد ، وخاصة عن المطالبة بالاصلاح السياسي التي يتزعمها الشخصيات الدينية والسياسية والمثقفون .

اعلان مجلس شورى في عمان

في اول تجربة ديموقراطية تشهدها سلطنة عمان ، اعلن السلطان قابوس مساء الاربعاء السادس من جمادى الاولى الماضي ، الموافق للثالث عشر من نوفمبر ، اسماء اعضاء مجلس الشورى المؤلف من ٥٩ عضوا بعد عام من اعلان خططه الخاصة بزيادة مجال مشاركة مواطني السلطنة ومجموعهم ١,٨ مليون نسمة في شؤون البلاد في ذروة أزمة الخليج .

وقد حدد السلطان قابوس صلاحيات المجلس التشريعية والسياسية ، ويرأس المجلس الجديد الشيخ عبدالله بن علي القتبي . هذا ويختلف المجلس الجديد اختلافا كبيرا عن المجلس السابق من حيث تمتع مجلس الشورى الجديد بصلاحيات سياسية واشتراعية واسعة لم تكن ممنوحة للمجلس القديم . ومن هذه الصلاحيات المشاركة الكاملة في صياغة القوانين الاقتصادية والاجتماعية في البلاد عن طريق عرضها عليه قبل اصدارها ، والحصول على موافقته اولا وعدم صدورها او تعديلها اذا لم تتم هذه الموافقة . وسيكون من حق المجلس الجديد ، طبقا للقرار ، استدعاء الوزراء امامه للمناقشة في اي موضوع . كذلك اصبح مثول الوزراء امامه للادلاء ببيانات سنوية عن اعمال وزاراتهم واجبا وليس تطوعا او بناء على دعوة ، كما الحال في المجلس القديم .

هذا وتختلف طريقة انتخاب اعضاء مجلس الشورى الجديد اختلافا كبيرا عن طريقة المجلس السابق ، وذلك ان اعضاء المجلس الجديد البالغ عددهم ٥٩ عضوا تم تعيينهم عن طريق لجان خاصة منتخبة من قبل ولايات السلطنة ، وقد تم استخدام صناديق الانتخابات والاقتراع السري في بعض منها .

وقد تمت طريقة اختيار اعضاء مجلس الشورى الجديد من خلال المفاضلة بين ثلاثة اعضاء منتخبين من كل ولاية بان يقوم السلطان قابوس والحكومة العمانية بتعيين واحد منهم كعضو في المجلس الاستشاري وممثل عن واحدة من الولايات العمانية لمدة ثلاث سنوات ، وهي مدة العضوية التي حددتها المراسيم العمانية .

ميدل إيست ووتش تناشد الملك الإفراج عن الفاسي

وجهت المنظمة الدولية لمراقبة حقوق الإنسان ، خطاباً الى الملك فهد تناشده الإفراج عن السيد محمد شمس الدين الفاسي ، الذي اختطفته المخابرات السعودية من العاصمة الأردنية عمان في الثاني من اكتوبر الماضي .

وأبدت المنظمة الدولية قلقها من تعرض السيد الفاسي للتعذيب ، وتأكيدها على أن إختطافه لم يكن له سبب سوى ممارسته لحقه في التعبير عن رأيه بحرية .. وجاء في الخطاب الذي وجهه فرع المنظمة المختص بشؤون الشرق الأوسط :

« إن منظمة ميدل إيست ووتش قلقة جداً عن أحواله ، ويعتقد أفراد أسرته الذين سمح لهم بالإتصال به ، بأنه يتعرض للتعذيب كما يشعرون بالقلق على حياته ، بناء على معلومات تلقتها أسرته في الولايات المتحدة ، وتمّ إطلاع المنظمة عليها » .

« إن المعلومات المتوفرة لدى المنظمة تدل على أن السيد الفاسي معتقل بدون أية تهمة رسمية ، وبدون السماح له بأية وسيلة يدافع فيها عن نفسه ، ولم يسمح له بأن يزوره أفراد أسرته أو أي محام .. وإن المادة التاسعة من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية ، وهي جزء من ميثاق حقوق الإنسان المرعية دولياً والملزمة لكل الدول ، تمنع الإعتقال أو الاحتجاز التعسفي ، كما تنص على أنه يجب في حالة القبض على أحد أن يتم فوراً إبلاغه بالتهم الموجه إليه ، ويجب إعطاؤه فرصة لأن يتحدى قرار إعتقاله واحتجازه أمام القضاة » .

« وحيث يبدو أنه جرى تجاهل هذه الضمانات القانونية عند إعتقال السيد الفاسي ، فإننا نناشد جلالتكم وقف إية إساءة قد يتعرض لها ، بشكل مخالف للميثاق الدولي لحقوق الإنسان ، ومتعارض مع سياسة الحكومة السعودية المعلنة ضد التعذيب » .

« ونرجو من جلالتكم أيضاً إنهاء إحتجازه الإنفرادي ، وإذا كان هناك إشتباه بأنه إرتكب جرماً ، فإننا نرجو إيضاً إيضاح أسباب إعتقاله ، ونلتمس بشكل خاص من جلالتكم أن تأمروا السلطات المختصة بإبلاغه وأسرته بالإتهامات الرسمية الموجهة ضده . وإذا كانت السلطات القضائية تعتقد بأنه قد إرتكب عملا محظوراً ، فإن من حق الفاسي أن يحصل على محاكمة عادلة ــ التوقيع : أريه نايير ــ المدير التنفيذي لمنظمة هيومان رايتس ووتش » .

السلطات السعودية تعتقل ٦٠٠ صومالي وتبعد ٢٠٠ منهم

في اجراء تعسفي جديد ، قامت السلطات السعودية بحملة اعتقالات شملت اكثر من ٦٠٠ صومالي يعيشون في المملكة ، وقامت بتسفير ٢٠٠ شخص الى ليبيا بعد رفض شركات الطيران نقلهم الى دول اخرى لأنهم لا يحملون تأشيرات دخول .

وتخطط الحكومة السعودية لترحيل الباقين منهم ، حيث قامت بانهاء عقود اعمالهم ومنعتهم من جمع حاجاتهم مستحقاتهم .

ولم يعرف بعد السبب وراء هذا الاجراء لكنه جاء بعد حملات تسفير جماعية لعمال يمنيين وفلسطينيين واردنيين بسبب الخلاف مع حكوماتهم بشأن حرب الخليج .

وليست هذه هي المرة الاولى التي تبعد فيها السعودية بشكل جماعي عمالا صوماليين ، فقد قامت السلطات بالقاء القبض في فبراير الماضي على نحو ثلاثمائة صومالي ، ثم تم نقلهم على متن سفينة عبر البحر البحر الاحمر الى الصومال .

ويعتقد ان إبعاد العمال الصوماليين مرتبط بمواقفهم اساسا من حرب الخليج وجلب القوات الامريكية الى البلاد ، هذه المواقف التي يحملها مواطنون سعوديون وعبروا عنها في مناسبات متنوعة .

السجن المؤبد لإبن عم أمير الكويت

أصدرت محكمة جنايات القاهرة حكماً بالاشغال الشاقة المؤبدة على المتهم الشيخ طلال ناصر الصباح ، احد افراد الاسرة المالكة في الكويت ، وذلك في يوم الأحد ٢٤ نوفمبر الماضي . وكان الأمير قد اعتقل في الرابع عشر من ابريل الماضي وفي حوزته كيلوغراماً من الهيروئين ، التي عُثر عليها في شقته المفروشة في هليو بولس ، ابان الاحتلال العراقي لبلاده وانشغال العالم بتحريرها .

وحاول الامير تبرير حيازته واتجاره بالمخدرات بأنه مدمن ، الا ان النيابة لم تقتنع وحولته للمحاكمة ، وخلال الاشهر الماضية حاولت حكومة الكويت الافراج عن الشيخ طلال بوسائل غير مشروعة ، وكان من بين تلك المحاولة ، قيام الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت بالتوسط في المسألة .

من جهتها ، حاولت مصر الاستفادة قدر الامكان من قضية الشيخ طلال بدفع الكويتيين لتوقيع عقود معها ، وفي النهاية اصبحت القضية « قضية رأي عام » ، ولم تستطع الحكومة سوى محاكمة الامير .. وقد وكّلت اسرة الامير اشهر المحامين في مصر وهو نقيب المحامين احمد الخواجة للترافع عن ابنها ، الا انه لم يستطع تحويل جهة الحكم او التخيف منه .

ويقول مراقبون في القاهرة أنه من المتوقع ان تواصل الحكومة الكويتية جهودها للافراج عن الامير الحشاش ، وقد تسعى للضغط على مصر لضمان الافراج عنه .

الأمير طلال : الشورى ضرورة حياتية

قال الامير طلال بن عبد العزيز ، رئيس برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الامم المتحدة الاغاثية ، ان الديموقراطية والشورى من ضروريات الحياة .

وكان الامير طلال بن عبد العزيز يتحدث في مؤتمر صحفي في السادس عشر من أكتوبر الماضي ، الى إذاعة الشرق من باريس ، وقد أبدى استعداده للذهاب الى العراق لمساعدة الشعب العراقي الذي يتعرض الى مجاعة ، وحصار اقتصادي دولي .

من جهة ثانية ، اكد الامير طلال على ان الشورى والديموقراطية من ضروريات الحياة ، ولكن ذلك لا يعني تطبيق ما لدى الغربيين حرفيا ، وانما يجب الغاء حكم الفرد ، وان نشرك المواطن في الراي ونوجد العقد الاجتماعي بين المواطن والدولة .

وحول دستورية القرآن الحكيم ، قال طلال أنه ليس دستوراً بالمعنى المتعارف للدساتير ، بخلاف ما تقوله الاسرة المالكة من ان دستور البلاد هو القران الكريم . واضاف طلال قائلاً : بان القران هو فوق الجميع ، ويتمتع بمرونة النظام الاساسي .

ودعا طلال الحكومة الى معاملة المواطن وفق قيم العدالة والمساواة والحرية .

وحول العلاقة بين الغرب والاسلام ، اشار طلال الى ان ثمة حرب حضارات قائمة اليوم ، وهاجم بعض الجهات التي ترفض الحوار المسيحي ــ الإسلامي .

وأضاف بأن المطلوب هو فتح الحوار مرة ثانية بين جميع الاديان ، وهاجم دعاة « الارهاب » لأنهم لا يأخذون بإسلوب الحوار .

وقال طلال بانه يجب ان نلحق بالحضارة ، وان نقيم المؤسسات الديمقراطية .

« حمار » يوتر العلاقات بين السعودية والكويت !

كشفت مصادر مطلعة ، واحدا من اسباب تدهور العلاقات بين السعودية والكويت في أغسطس الماضي ، وهو شتيمة تفوه بها وزير الدفاع الكويتي علي الصباح ضد أمير سعودي .

الحكاية بدأت حينما كانت الامم المتحدة تشرف على اعادة الذهب الكويتي المسروق من بغداد الى الكويت ، وكانت عمليات التسليم والاستلام تتم في مدينة عرعر السعودية ، وفي احدى تلك العمليات اقترح الامير عبدالله بن فيصل آل سعود تنظيم حفل يجمع فيه الوفدين العراقي والكويتي بالاضافة الى المشرفين الدوليين . لكن الوفد الكويتي اتصل هاتفيا بوزير الدفاع لاستئذانه في حضور الاحتفال ، فما كان من الشيخ علي الا ان ثار وتشنج وصاح في وجه محدثه « من هذا الحمار الذي اقترح ذلك ؟ ! » ، ثم أمر فريقه بعدم حضور الحفل ومغادرة المملكة فورا ، وتبين فيما بعد ان المخابرات السعودية التقطت المكالمة وسلمتها لوزارة الخارجية ، كما احدثت ضجة ساندها في ذلك جو التوتر الذي كان سائدا بسبب ما تدّعيه الحكومة السعودية من تجاهل الكويت لدورها في التحرير .

وزارة الخارجية السعودية احتجت على تصريح وزير الدفاع ، وتقول الانباء ذاتها ان الشيخ سعد اعتذر للملك فهد من تصريح وزير دفاعه ، كما قدم الشيخ علي اعتذارا مماثلا ! .

الرأي العام هذا الشهر

القارىء يبحث عن صوت

تبارى كثير من رؤساء تحرير صحفنا المحلية وبالغوا في مركزيتهم ودورهم الرقابي ، مما خلق بالنتيجة صحفاً باهتة ، باردة ، محشوّة بالكلام الذي لا يشبع ولا يقنع .. مما أوقعها فيما يمكن تسميته بالوصاية على القارىء الذي يبحث عن صوته بين السطور .

إدريس الدريس ــ مدير تحرير اليمامة

صحافة دون مستوى القارىء

صحافتنا في هذه البلاد اختطت لنفسها مسلكاً منذ أمد بعيد ، بحيث تلوك رسائلها في إطاره ، وهي تزيد من تضييق خناق هذا الإطار عليها برحابة صدر وسعة بال . ولذلك باتت معظم الصحف نمطاً متكرراً للأخرى ، لا يجد فيها القارىء ما يلبي رغباته أو يرقى بمستوى تفكيره ، أو حتى يتلمس آماله والامه ، ولذلك هجرها القارىء . إن معظم صحفنا اليوم تكاد تكون عاجزة عن أداء واجبها تجاه هذا الوطن . وإنني أسأل بؤساء التحرير : ما هو المعيار الذي تحكمون به على ما ينشر وما لا ينشر في صحافتنا .

عبد الله بن موسى الطاير ــ مجلة الشرق

غياب النقد وأثره على الحركة الثقافية

غياب النقد الموضوعي دلالة إنفلات وضياع الحركة الإبداعيّة وتداخل إتجاهاتها ، وهذا الغياب لا يمكن أن ينشأ في ظروف حضارية ، ولكنه ينحصر في المجتمعات النامية فكريا ، والتي تفهم النقد بصورة خاصة جداً ، وهو أنه إما مدح أو ذم ولا ثالث لهما . وهذا للأسف يبدو هو الوضع السائد في مجتمعنا وهو وضع سيء تسبب في إنحسار الحركة الثقافية وبطء حركتها ، إذ غلبت عليها التسلية والمجاملة والمحابات ، وهذه السلوكيات لا يمكن أن ترفع من شأن نتاج هابط ، ولكنها تؤدي للتعمية وقد تضلّل الأجيال القادمة بحيث تتردى المسيرة بأكملها .

جاسر الجاسر ــ اليمامة ، العدد ١١٧٥

محتاجون للمعرفة وليس للخبز فقط

مكتبات المدارس كانت صفة ! ، وأصبحت تاريخاً مضى ، بقاياها طلل من آثار قديمة ، وما تحفظه بعض الأرفف في زوايا صغيرة من المدرسة يجتهد الطيبون وبجهد شخصي في التبرع والإهداء لتكوين شيء إسمه مكتبة ! . لا أعلم السبب الذي يجعل وزارة المعارف ، لا تسعى الى اقتناء الكتاب والمنافسة فيه . ماذا ستكون الأجيال القادمة ؟ وكيف ندعوها فيما بعد الى القراءة والإطلاع وهي لم تُنشأ عليه ، ولم يسهل لها الطريق للوصول الى الكتاب الماتع المفيد ؟ . إن أحداً لا يستطيع أن ينكر أهميّة الكتاب والمطبوعة الثقافية في المدرسة . ونحن الآن في مستهل سنة دراسية جديدة ، وعلى أبواب ميزانية قادمة ! . وبقدر حاجتنا الى الخبز محتاجون بنهم شديد الى المعرفة ! .

محمد العوين

ديمقراطية كروية

المسؤول الديمقراطي يعمل في ظل آراء متباينة ويأخذ برأي الغالبية ولو اختلف معها ، ويكون مسؤولا أمام الآخرين في قرارته ، إن فشل قيل له : الباب يسوسع جمل ! . تجربة نادي الإتحاد مع الديمقراطية كما تجارب بعض دول العالم الثالث الفاشلة معها . الديمقراطية أسلوب حياة قائم على القناعة وليست أسلوب إدارة فقط قائماً على الدعاية . النكسات الإتحادية سببها أن بعض أعضاء شرفه يدفع للصحفيين لخدمة أهدافه .. وبعضهم يدفع للاعبين كي ينضموا الى حزبه ! .

خالد الفريان

صحف متشابهة

معظم ما تقدمه لنا الصحف مواضيع باردة في طرحها ، ومتشابهة في مضمونها وكأنها نسخة بالكربون من بعضها . الخبر الذي تجده في صحيفة ، تجده في الأخرى في نفس اليوم أو بعده بأيام دون زيادة أو نقص أو توسع . والموضوع الذي تطرحه صحيفة تأتي صحيفة أخرى لتطرحه بنفس البرود والسطحية .

سالم مريشيد

دعوا الفتنة نائمة

الفرد عندما تثار ضدّه النعرة الطائفية أو خلافها من النعرات الكريهة يصبح في شك من أمر نفسه وأمر إنتمائه . فيتساءل مع نفسه لماذا إذاً أخلص لوطن لا يحترم خصوصيتي ولا يقدّر قيمتي كفرد ، ويحتقر طريقة لم يكن لي ولا لأمثالي في ولادتها وتكوينها ناقة ولا جمل ، والله هو ولي الأمر وهو الأعلم بالصواب . في كل الدول تحرّم القوانين مناقشة كل أمر قد ينتج عنه ومنه إثارة أيّة فتنة مهما صغرت ، وما قد يتسبب في إشعال خلاف بين فئة وأخرى ، وبين جماعة وجماعة .. ولذا يلجأ البعض الى تصدير أفكارهم لتُنشر في مناطق أخرى على أساس عدم وجود مثل هذا المنع بصورة مكتوبة ، وإن كان ممنوعاً عرفاً وعقلاً لأن دواعي ومثيرات الفتنة ومسبباتها محرّمة في كلّ مكان ، وكل عقل مدرك .. وضمير حيّ يعشق الوطن بكل مكوناته وفئاته ، وعلى أساس (أن الفتنة نائمة لعن الله موقظها) .

فهد العريفي

رؤساء التحرير يشبهون رؤساء أميركا

استضافت اليمامة في عددها رقم ١١٧٥ رئيس تحرير مجلة « إقرأ » سابقاً واتضح لي بعد قرائتي لأجوبته كم يكون وجه الشبه بينهم وبين رؤساء الولايات المتحدة ، فحينما يهزم او يستقيل أحد الرؤساء في أميركا يخرج إلينا بمذكرات ولقاءات تحكي عن الحق العربي وعن وجوب التفاهم مع الفلسطينيين ، بل وأن اسرائيل على خطأ . وكل ذلك يختلف عن سياساتهم وأعمالهم أثناء ترؤسهم للحكومة الأميركية . وكذلك رؤساء التحرير المستقيلين والمبتعدين لدينا .. فما أن يخرج أحدهم من باب صحيفته إلاّ وينطلق متحدثاً عن الإجراءات التي يجب أن تتخذ لتعديل نظام المؤسسات الصحفية في المملكة وعن دمج الصحف الضعيفة أو قفلها .. وعن أشخاص رزئت بهم الصحافة .. وغير ذلك من النصائح التي لو سألت تبعاً لها هذا الرئيس السابق : لماذا لم تقل كل ذلك أو بعضه خلال فترة رئاستك ! فسيحتج بأشياء كثيرة ، في حين أنه يقول في ذكرياته المنشورة « يرضيني الشجاع الذي يعارض فيقول لا عن حق » ! .. يا شيخ .. يا هوه ! .

عبد العزيز الخميس ــ قارىء

إحتجاج شعبي وديني على لقاء بندر بالزعماء اليهود

علماء المملكة يحرمون الصلح مع اسرائيل

أثار اجتماع الامير بندر بن سلطان ، السفير السعودي في واشنطن ، بستين شخصية من زعماء اليهود الاميركيين يوم الاثنين ١٨نوفمبر الماضي ، والذي اعترف فيه الامير بحق اسرائيل في الوجود .. أثار هذا الاجتماع موجة من السخط في الداخل والخارج ، مما دفع الحكومة السعودية الى اصدار بيان في محاولة لتوضيح الغرض من لقاء بندر بالزعماء اليهود .. حيث اعلن مصدر سعودي مسؤول يوم الخميس ٢١ نوفمبر الماضي : « ان الامير بندر بن سلطان بن عبد العزيز لم يقم في اجتماعه مع عدد من الزعماء اليهود الامريكيين بأكثر من مواصلة الجهود التي كان قد بذلها خلال اجتماعات الوفود العربية بالوفد الاسرائيلي في مؤتمر السلام الدولي في مدريد » .

واضاف المصدر المسؤول ــ الذي لم تذكر وكالة الأنباء السعودية إسمه ــ متذرعاً بأن لقاء سلطان كان مع شخصيات يهودية مهمة ولغرض إيقاف المستوطنات ! : « ولا ندري ما هو وجه الغرابة في ان يلتقي الامير بندر مع شخصيات مهمّة لها وزنها وتأثيرها في ما قد يمكنها من إقناع الحكومة الاسرائيلية بتجميد اقامة المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة ، والمضي قدما في مفاوضات السلام ، بما يضمن حقوق الشعب الفلسطيني ، وتطبيق مبدأ الارض مقابل السلام ، ووفق نصوص قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ وهو ما تطالب به جميع المحافل الدولية » .

وقال المصدر : « ان الامير بندر الذي اسهم في بذل جهود مكثفة خلال اجتماعات الوفود العربية بالوفد الاسرائيلي في مؤتمر السلام الدولي في مدريد ، لم يقم بأكثر من مواصلة تلك الجهود في مواطن التأثير ، وذلك ضمن الاهداف التي تسعى اليها الامةالعربية من أجل اقامة سلام عادل وشامل يصون حقوق الشعب الفلسطيني ويحافظ على كرامة الامة العربية » .

واختتم المصدر تصريحه بقوله :« ونحن اذ نبدي استغرابنا الشديد لتلك الضجة الاعلامية المفتعلة لغايات معروفة ، نهيب بجميع الاقلام المخلصة النزيهة ان تكون أداة بناءة ودعاة سلام ، لا معاول هدم وتعطيل للمسيرة وللجهود » .

لقد تركز النقد على لقاء الأمير سلطان من جهة أن الملك غير معنية بشكل مباشر بموضوع السلام مع اسرائيل ، ثم أنها لم تستشر أحداً من الدول العربية للتحدث مع اللوبي زعماء الصهيوني في الولايات المتحدة ، كما أن المعنيين بموضوع السلام ــ وهم الفلسطينيون والسوريون والأردنيون ــ لم يبدوا إرتياحاً من الخطوة التي أقدم عليها بندر ، واعتبروها ــ مع إفتراض حسن النيّة ــ إضعافاً للموقف التفاوضي العربي ، خاصة وأن إسرائيل أبدت تشدداً كبيراً في مسائل التنازل عن الأراضي المحتلة ، ولم تقدم حتى الآن ما يشجّع على الإستمرار في المفاوضات التي أقحمت حكومة المملكة نفسها فيها ، واعتبرت نفسها مسؤولة عن إنجاحها بأي ثمن ، دون التشاور مع الحكومات العربية المعنية .

ويقول محللون بأن المملكة تبدي إستعجالاً فائقاً لإنهاء الملف الفلسطيني بأي وسيلة ، وأنها مستعدة لتقديم التنازلات مقدماً قبل أن تقوم إسرائيل بتقديم أي شيء من جانبها ، كما أن المملكة تساير الموقف الأميركي الذي يستعجل تطبيع المملكة لعلاقاتها مع الصهيانة ، حتى وإن لم تتقدم المفاوضات حول الأرض .

وينظر العديد من المواطنين في المملكة بعين الريبة تجاه سياسات الحكومة ومواقفها تجاه إسرائيل ، ويعتبرون لقاء زعماء اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة ، تجاهراً بالإثم ، وتحدياً للمشاعر الإسلامية بشكل عام ، ومشاعر المسلمين بشكل خاص ، خاصة وأن المواطنين في المملكة وفي معظم البلاد العربية ، لا ينتظرون خيراً من مؤتمر السلام المزعوم .

وكانت منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية قد أصدرت بياناً في العشرين من نوفمبر الماضي ، إستنكرت فيه لقاء الأمير بندر بزعماء اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة ، وقال بأن لقاءه ذاك لم يكن الأول من نوعه ، بل سبقته لقاءات كانت تتخذ منحى سرياً .. واعتبر البيان اللقاء إعترافاً صريحاً بإسرائيل ، وأنه يبرهن على واقع تبعية سياسات العائلة المالكة لواشنطن ، التي تريد تكريس الدولة الصهيونية كواقع وإزالةالحواجز النفسية بين شعبنا وعامة المسلمين وبين الصهاينة .

وقال البيان ان عرض الأمير بندر بإلغاء المقاطعة الإقتصادية مقابل تجميد بناء المستوطنات ، هو عرض مرفوض ، لأن نتائجه في غير صالح بلادنا وشعبنا .

من جهة أخرى أصدر عدد غير قليل من علماء الدين في المملكة بيانا موجهاً الى الشيخ عبد العزيز بن باز ــ الزعيم الديني الرسمي الأول في البلاد ــ أعلنوا فيه إحتجاجهم على مشاركة المملكة في مؤتمر سلام مدريد ، وأدانوا العملية من أساسها بإعتبار أن نتائجها في غير صالح المسلمين وقضاياهم المصيرية ، وقد تضمن البيان فتوى بتحريم المفاوضات السلمية مع اسرائيل .. ولأهمية البيان ، نورد نصّه :

الى سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز ، حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد ،،،

فقد سمعنا كما سمع غيرنا بالأنباء الكثيرة عن خطط غربية جديدة تهدف الى إنهاء حالة العداوة بين المسلمين واليهود في فلسطين باسم جهود السلام .. ونظرالأن هذه القضية تتعلق بالأمة كلها ، وتهم كل فرد في مشرق بلاد الإسلام و مغربها ، وليست قضية خاصة أو متعلقة ببلد معين ، رأينا من واجبنا الشرعي الذي لا يسعنا التخلي عنه بأي حال من الأحوال ، أن نقدم لكم اجتهادنا في المسألة رجاء أن تتأملوه ، ثم تقدموه لمن ترون مصلحة في تقديمه له .. وإنما حدا بنا

الى كتابة هذا الكتاب لسماحتكم ، الخوف من دخولنا تحت وعيد كتمنا العلم الذ ي أنتمنا الله عليه .

ونلخص ــ لسماحة الشيخ ــ إجتهادنا في النقاط التالية :

١ ــ الصلح المزعوم هو عبارة عن هدنة مطلقة غير محدودة بمدة معلومة ، وهذا لا يجوز ، لأنه تعطيل لشعيرة الجهاد في سبيل الله ، بل ذهب كثير من أهل العلم الى أنه لا تجوز الهدنة أكثر من عشر سنوات ، وهي المدة التي صالح عليها الرسول ﷺ قريشا في الحديبية ، وهي الحادثة التي يحتج بها الكثيرون من مريدي الصلح .

وبغض النظر عن هذا القول ، فإنه مما لا شك فيه أنه لا يجوز عقد هدنة أبدية مع طائفة من طوائف الكفار ، لا اليهود ولا غيرهم ، قال في المغني « ١٥٤/١٣ » : « لا تجوز الهدنة مطلقا من غير تقدير مدة لأنه يفضي الى ترك الجهاد بالكلية » .

٢ ــ إن تاريخ اليهود هو سجل حافل بالغدر والخيانه والتآمر ، وقد خانوا عهدهم مع أفضل خلق الله ﷺ ، يقول أحد زعمائهم مناحيم بيغن في كتابه « الثورة : قصة الارجون » كما في كتاب « نظرية الأمن الإسرائيلي » ص ١٣ : « لن يكون هناك سلام لشعب إسرائيل ، ولا في أرض إسرائيل ، ولن يكون هناك سلام للعرب ولا في أرض العرب ، وستستمر الحرب بيننا وبينهم ، حتى ولو وقع العرب معنا معاهدة صلح » .

يقول تعالى : « أو كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم » البقرة ــ ١٠٠ .

إنهم يفتعلون أكثر من مفهوم لأي بند ، كما حصل في اتفاقيات كامب ديفيد ، ثم يحققون ما يريدون على ضوء الفهم الذي فسروا به بنود الصلح .

٣ ــ إن هذا الإستسلام سيوقعه عن الأمة أناس لم تفوضهم الأمة به ، وهم لا يمثلونها ولا يؤتمنون على مصالحها ، لأن حكمهم قائم على عقائد ومبادىء مغايرة للإسلام .

٤ ــ إن وراء جهود المصالحة خطة أبعد لإنهاء حالة العداء بين جميع الشعوب والأديان من منطلق بدعة « النظام الدولي الجديد » الذي يفترضون فيه أن ينهي الخصومات والحروب بين الشعوب في ظل هيمنة العالم الغربي .

وسيترتب على ذلك نزع السلاح ــ خاصة من أيدي المسلمين ــ بحجة أنه لا مسوغ له بعد المصالحة ، كما سيترتب عليه ــ وهذا هو الأهم ــ جهود ضخمة للتطبيع وتغيير المناهج الدراسية والسياسية والإعلامية وغيرها ، لحذف كل ما يعتقدون أنه إساءة الى اليهود ، ومنع الحديث عن هذه الأمور باعتبارها إساءة الى إحدى الدول المجاورة أو القريبة ، ويمكن مراجعة الوثائق الخطيرة المنشورة في كتاب « التطوير بين الحقيقة والتضليل » ، وكتاب « التاريخ بين الحقيقة والتضليل » للدكتور جمال عبد الهادي . وسيترتب عليه رفع الحظر عن بضائعهم ، و تبادل الخبرات والمصالح والمعلومات المتنوعة معهم .

ولذلك بدأت الصحافة تطالعنا بمقالات وتحقيقات وندوات تؤكد أنه لم يعد هناك أعداء للإسلام ، وأننا يجب أن نقيم علاقتنا مع الجميع على ضوء المصالح المتبادلة فحسب .

٥ ــ الجلوس على مائدة المفاوضات مع اليهود ، وعقد إتفاقيات الصلح الدائم معهم هو إعتراف بدولتهم وحقهم في أرض فلسطين ، ونزع لملكية الأمة المسلمة لهذه الأرض المباركة بغير حق ، وبغير رضا او قبول من اصحاب الحق ــ وهم المسلمون ــ . وهذا لا يجوز ، وهو عقبة في وجه الاجيال التي ستعمل على تحرير بلاد الاسلام من الغاصبين ، فإذا لم يتمكن المسلمون الآن من إعلان الجهاد على اليهود ، فلا أقل من أن يفتحوا الطريق لمن يصنع ذلك ، وقد علمنا يقينا من الحديث المتفق عليه عن ابن عمر أن للمسلمين معركة حاسمة مع اليهود يقول فيها الحجر والشجر ، يا مسلم ، يا عبد الله : هذا يهودي ورائي فاقتله . وفي حديث نهيك بين صريم : على نهر الأردن ، نعم على نهر الاردن بالذات .

٦ ــ من هو الذي يملك ــ شرعا ــ أن يعقد الصلح مع اليهود ؟ . إن النبي ﷺ حين أراد مصالحة غطفان على ثلث ثمار المدينة ، استشار السعدين ــ وهم أهل الأرض ــ ، فهل استشير الصالحون من أهل فلسطين في ذلك ؟ . ومن هو ولي أمرهم المتكلم بإسمهم ؟ .

٧ ــ هل هناك معركة قائمة الآن بيننا وبينهم ؟ . أصحيح أن مثل هذا الضعف والهوان الذي يسمى السلام ، سيضع حدا لمعاناة المسلمين في فلسطين ؟ ، أم إنه سيجعل كافة الأطراف ضدهم في آن واحد ؟ . ومتى حدث في حقب التاريخ كلها أن يستولي الكفار على دولة إسلامية ، ثم يلتقي المسلمون على مائدة المفاوضات ، ليكتبوا لهم وثيقة اعتراف واستسلام ، ويمنحوهم المزيد من المكاسب المادية والمعنوية ؟ .

إن النبي ﷺ حين همّ بمصالحة غطفان لحماية أرض المسلمين ورد العدو حتى يتقوى المسلمون على قتالهم ، وحين علم كراهية الأنصار لذلك ، رفضه ، فكان ذلك خيرا عظيما للمسلمين في كسر شوكة الأحزاب ، وردهم بغيظهم لم ينالوا خيرا .

اما الإستسلام المعروض اليوم ، فليس معه جهاد ولا إعداد ولا تقوية للمسلمين في المستقبل ، ولم يتم ذلك عن مشورة المسلمين ولا عن موافقتهم .

٨ ــ وأخيرا ــ سماحة الشيخ ــ فإننا نعتقد أن الطريق الوحيد والمضمون لإحباط كيد اليهود ، وحقن دماء المسلمين ، ورد الفتن العامة والخاصة ، هو : الجهاد في سبيل الله ، وتربية الناس على ذلك ، وإعدادهم له ، وإذ لم نملك ذلك الآن .. فيجب أن يبدأ التوجه الصادق لتحريك همم الشعوب الاسلامية ، وإعدادها إعدادا ماديا ومعنويا .. « ولينصرن الله من ينصره ، إن الله لقوي عزيز » الحج ــ ٤٠ . وإذا لم نرَ مصلحة في أن ننكر هذه المصالحة ونردها ، فلا أقل من أن يحفظ علماء المسلمين سمعتهم من أن تنالها الألسنة بسوء ، نتيجة إجتهاد كانت الأمور كلها ستتم ــ والله أعلم ــ دون الحاجة اليه .

٩ ــ سماحة الشيخ : إن نريد إلاّ الإصلاح ما استطعنا ، وما توفيقنا إلا بالله ، عليه توكلنا وإليه ننيب .

وفي المتفق عليه عن عمر رضي الله عنه مرفوعا : « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل إمرىء ما نوى » .

وفقنا الله وإياكم وسائر علماء المسلمين الى ما فيه مرضاته ، والحمد لله رب العالمين ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

المقدمون

* حمود بن عبد الله التويجري
* إبراهيم بن صالح بن عبد الله الخضيري ، القاضي بالمحكمة الكبرى بالرياض
* عبد الله بن حسن القعود
* عبد المحسن بن ناصر العبيكان ، القاضي بالمحكمة الكبرى بالرياض
* حمود بن عبد الله بن عقلا الشعيبي ، أستاذ العقيدة في كلية الشريعة وأصول الدين بالقصيم
* د . ناصر بن عبد الكريم العقل ، أستاذ العقيدة بجامعة الامام بالرياض
* محمد بن صالح المنصور ، قاضي سابق
* عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين ، عضو الإفتاء
* د . سعيد بن مبارك آل زعير ، الأستاذ بكلية الدعوة والاعلام
* د . عبد الله بن إبراهيم الطريقي ، رئيس قسم الثقافة بكلية الشريعة
* د . صالح بن عيد بونيان ، مدرس ثانوية
* سلمان بن فهد العودة ، المحاضر بكلية الشريعة بالقصيم
* عبد الوهاب بن ناصر الطريري ، المحاضر بكلية أصول الدين
* عائض بن عبد الله القرني ، المحاضر بكلية الشريعة بأبها
* د . محمد بن سعيد القحطاني ، الأستاذ بجامعة أم القرى
* د . عبد الله بن حمود التويجري ، رئيس قسم السنّة بكلية أصول الدين
* عبد الرحمن بن صالح البراك ، استاذ العقيدة بكلية اصول الدين
* د . علي بن محمد دخيل الله
* عبدالله بن عمر
* سعد بن عبد الله الحميد ، محاضر بجامعة الملك سعود وامام جامع السويدي
* ابراهيم بن محمد
* عبدالله الجلالي
* د . صالح بن محمد السلطان
* سعيد بن ناصر ، المحاضر بكلية العقيدة بجامعة الملك سعود

ضجّة تسود الأوساط الشيعية في المملكة

محمد الحسين

الشيخ بن جبرين يفتي بردّة المواطنين الشيعة ويفتي بقتلهم

الشيخ عبد العزيز بن باز : لا يجوز الزواج من الشيعة ولا أكل ذبائحهم لأنهم مرتدّون ، حتى ولو ذكروا عليها « إسم الله »

شهدت الأوساط الشيعية في المملكة منذ بضعة أسابيع وحتى الوقت الحالي ، توتراً لسببين أساسيين أحدهما ، صدور فتوى عن أحد أعضاء هيئة كبار علماء المملكة ، وعضو لجنة الإفتاء ، يفتي فيها بردّة الشيعة في البلاد ووجوب قتلهم . والثاني بسبب وضع وزارة المعارف منهجاً جديداً للتوحيد للصف الثالث ثانوي أدبي ، حوى الكثير من الإتهامات المباشرة للشيعة في المملكة والتعرض لهم في عقائدهم وتهديدهم بالقتل لأنهم مرتدون عن الإسلام ، وكذلك وضع منهج جديد في الثقافة الإسلامية لطلبة الجامعات ، حوى كمّاً هائلاً من الإتهامات لأبناء الطائفة الشيعية في المملكة .

الفتوى الأولى ليست جديدة من نوعها ، فهناك الكثير من الفتاوى التي تتعلق بهذا الموضوع ، ولكن طرحها في هذا الوقت بالتحديد هو سبب الإثارة ، وإلا فإن ما يطرح هو ترديد لمعتقد السلطة ومذهبها الوهابي الذي اعتاد على عدم احترام مشاعر المسلمين ولا مشاعر المواطنين الشيعة الذين يزيد عددهم عن مليون ونصف المليون نسمة .

الفتوى

لقد صدرت فتوى الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين رداً على سؤال قدمه أحد المواطنين المتأثرين بالفتنة الطائفية التي تشعلها المؤسسة الدينية الرسمية وبدعم من السلطة السياسية القائمة على التمييز المذهبي .. جاء في السؤال :

فضيلة الشيخ : عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

يوجد في بلدتنا شخص رافضي ــ وهو الإسم الذي تطلقه السلطة ووعاظها على أتباع أهل بيت الرسول ﷺ ــ يعمل قصاباً ويحضره أهل السنّة كي يذبح ذبائحهم ، وكذلك هناك بعض المطاعم تتعامل مع هذا الشخص الرافضي وغيره من الرافضة الذين يعملون في نفس المهنة .. فما حكم التعامل مع هذا الرافضي وأمثاله ؟ . وما حكم ذبحه ؟ . وهل ذبيحته حلال ام حرام ؟ .

أفتونا مأجورين ، والله ولي التوفيق .

وكان جواب الشيخ الجبرين كالتالي :

« لا يحل ذبح الرافضي ولا أكل ذبيحته ، فان الرافضة غالبا مشركون حيث يدعون علي بن ابي طالب دائما في الشدة والرخاء ، حتى في عرفات والطواف والسعي ويدعون أبناءه وأئمتهم كما سمعناهم مرارا ، وهذا شرك اكبر وردّة عن الاسلام يستحقون القتل عليها . كما أنهم يغلون في وصف علي رضي الله عنه ويصفونه بأوصاف لا تصلح الا لله كما سمعناهم في عرفات ، وهم بذلك مرتدون ، حيث جعلوه ربا وخالقا ومتصرفا في الكون ويعلم الغيب ويملك الضر والنفع ونحو ذلك . كما انهم يطعنون في القرآن الكريم ويزعمون ان الصحابة حرفوه وحذفوا منه اشياء كثيرة تتعلق باهل البيت واعدائهم ، فلا يقتدون به ولا يرونه دليلا . كما انهم يطعنون في اكابر الصحابة كالخلفاء الثلاثة وبقيّة العشرة وأمهات المؤمنين ومشاهير الصحابة كأنس وجابر وابي هريرة ونحوهم . فلا يقبلون أحاديثهم لانهم كفار في زعمهم ، ولا يعملون باحاديث الصحيحين الا ما كان عن اهل البيت ، ويتعلقون باحاديث مكذوبة او لا دليل فيها على ما يقولون ، ولكنهم مع ذلك يتقون ويقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم ، ويخفون في انفسهم مالا يبدون لك ، ويقولون من لا تقية له لا دين له . فلا تقبل دعواهم في الاخوة ومحبة الشرع الخ ، فالنفاق عقيدة عندهم ، كفى الله شرهم وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم » .

٢٢ ــ ٣ ــ ١٤١٢ هـ

الشيء الجديد في هذه الفتوى هي أنها حضّت على قتل المواطنين الشيعة داخل المملكة ، وهناك فتاوى سابقة أصدرتها اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ــ المؤسسة الدينية الرسمية ــ تتعلق بموضوع ذبائح الشيعة ، وتحريمها ، وعدم تمكين الشيعة من القيام بهذه المهنة بتهمة أنهم مشركون كفار ومرتدون .

من نماذج هذه الفتاوى ، ما ورد في كتاب فتاوى اللجنة الدائمة ، وموقعة من أربعة من علماء اللجنة بينهم الشيخ بن باز رئيس اللجنة ، ونائبه الشيخ عبد الرزاق عفيفي ، والشيخ عبد الله بن غديان ، والشيخ عبد الله بن قعود .

في الفتوى رقم ١٦٦١ جاء ما يلي : إن الشيعة « مشركون مرتدون عن الإسلام والعياذ بالله ، لا يحل الأكل من ذبائحهم ، لأنها ميتة ولو ذكروا عليها إسم الله » .

أما الذبائح التي لا يذكر عليها إسم الله والتي ترد من بلاد الكفر فهي حلال حسب فتاوى هذه اللجنة ، لأن طعام الكفار حلال ! .

وفي الفتوى رقم ٢٠٠٨ ورد سؤال حول الزواج من الشيعة ، جاء الجواب كالتالي : « إنهم مشركون شركاً أكبر يخرج من ملّة الإسلام ، فلا يحلّ أن نزوجهم المسلمات ولا يحل لنا أن نتزوج من نسائهم ولا يحل لنا أن نأكل من ذبائحهم . قال تعالى : ﴿ ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم أولئك يدعون الى النار والله يدعو الى الجنة والمغفرة بإذنه ﴾ .

وهكذا تجد أن الفتوى ليست جديدة ، وقد سبق للشيخ عبد العزيز بن باز أن أصدر فتوى أخرى تخص الجزارين من المواطنين الشيعة ، ترتب عليها منع المواطنين من ممارسة تلك المهنة بقرار صادر من وزير الشؤون البلدية والقروية السابق إبراهيم العنقري .. ويقضي تعميم المنع الصادر بناء على فتوى الشيخ بن باز : (بمراقبة ومتابعة الجزارين العاملين بالمسالخ وإلزامهم بمعرفة أحكام الذبح الشرعي ، وأن لا يمكّن من ممارسة هذا العمل إلاّ من يثبت أنه مسلم صحيح المعتقد ، ينكر الخرافات كعبادة القبور وغيرها ، مما يعبد من دون الله ، وينكر جميع المعتقدات والبدع الكونيّة كمعتقد القاديانية والرافضة) ! .. الخ .

مشكلة المناهج

كانت ولا تزال المناهج الحكومية الدينية ، والتي يشرف على وضعها أتباع المذهب الرسمي ، تنحو منحى طائفياً على الدوام ، وكلما تقادمت السنوات زاد الحشو الطائفي الصارخ في المناهج التعليمية ، وبديهي ان ذلك يسبب مشاكل عديدة للمواطنين الذين يتربون على العداء تجاه بعضهم البعض ، وتزرع بينهم بذور البغضاء والشقاق منذ نعومة أظفارهم . وهذا لا يهدد الشيعة فقط بإعتبارهم يمثلون الأقلية ، بل يهدد الوحدة الوطنية ، وإن كان الشيعة هم الأكثر تضرراً ، بإعتبار ان المناهج الحكومية لا تقوم على الإنصاف في التعاطي مع الموضوع الشيعي ، وبإعتبار ان الطالب الشيعي ومنذ صغره يجب أن يتعلم بأنه ينتمي الى مذهب كفر وإلحاد ، وأن أبويه كافران مرتدان عن الدين ! .

وقد كانت مسألة المناهج من المسائل التي تثار دائماً مع السلطات الحكومية ومنذ عقود طويلة ، ولكنها لم تحل أبداً ، بحيث يوضع مكانها مناهج تربوية وحدويّة ، ولم تبد المؤسسات الحكومية ولا الأمراء الحاكمون بمن فيهم الملك أي إهتمام بحل هذه المشكلة التي نقلت المعارك الطائفية الى صفوف المدارس ، وسببت مصادمات بين الطلبة ، وبينهم وبين أساتذتهم .. وجاء تغيير المناهج الأخير لتصل الإثارة الطائفية الى ذروتها ، في وقت كان يأمل فيه المخلصون بأن يستمر التقارب بين النفوس بعيد أزمة إحتلال الكويت ووقوف المواطنين الشيعة المشرف من المحنة . ولكن يبدو أن هناك من يريد جرّ البلاد الى مستنقع الطائفيّة وترسيمه ، حتى وإن أدّى الى زيادة الشرخ في صفوف المجتمع بأكثر مما هو موجود بالفعل .

في منهج التوحيد للصف الثالث ثانوي ـ القسم الأدبي ، الذي بُدىء بتدريسه هذا العام ، والذي ألفه الدكتور ! صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان ، وردت الكثير من الإتهامات الباطلة ضدّ الشيعة الذين يطلق عليهم المؤلف لفظة (روافض) ، من بين ذلك أن الشيعة ينتمون الى المذاهب الإلحادية والأحزاب الجاهلة ، وأنهم يغالون في حب الرسول وأهل بيته ، بما يترتب عليه ردتهم عن الدين ، وغير ذلك .

رد الفعل الأولي ، هو قيام الطلبة في منتصف نوفمبر الماضي ، في العديد من قرى المنطقة الشرقية ، خاصة في مدينتي (العوامية) و (الأوجام) بتمزيق الكتاب ، ورفض حضور المادة أصلاً ، وحدثت زوبعات في كل مدرسة ثانوية في مدن وقرى الشيعة ، واجتمع المدراء والمشرفون الإجتماعيون بالطلبة لتهدئة ثائرتهم ، وإقناعهم بحضور الدرس ، وكتبوا الى مسؤولي التعليم ، يحذرونهم من هذا المنهج ، الذي لن يمر بسلام ، حتى ولو قرر الطلبة إنهاء مقاطعتهم .

وفي المنهج الجديد للثقافة الإسلامية الذي يدرس في الجامعة ـ المستوى الرابع ـ ، ولم ينشر إسم المؤلف ، تعرض لنشوء الفرق وظهورها ، وقال أن الشيعة يعدون من أهم الفرق الضالة التي عدلت عن الصراط المستقيم ، وخرجت عن الكتاب والسنّة ، وحكّمت أهواءها في الدين وفي قضايا الأمة الخطيرة ، وغير ذلك من الحكايات الطائفية البغيضة . كما تعرض المنهج الى المذاهب الإسلامية الأخرى بالتجريح والشتم .

وبعد .. الى أين تسوقنا الدعاوى الطائفية ؟ ، التي ما أن تنتهي من واحدة منها حتي يشعل الغلاة أخرى ؟ . والى متى يُسمح للطائفيين بتخريب الوطن وتمزيقه ، وهدمه على رؤوس أبنائه ؟ وهل مثل هؤلاء يؤتمنون على دين أو دنيا ؟ .

يبدو أن العائلة المالكة لا تمانع إذا ما تمزّق المجتمع طالما أن ثمن التمزيق هو بقاؤها في سدة الحكم .. تحكم شعباً تمزقه الفتن الطائفية ، والإنتماءات المذهبية والمناطقية والقبلية . لهذا أعطت غلاة الطائفية في مؤسستها المذهبية الفرصة ليقوموا بما يشاؤون ، مما تحرمه الشريعة ، ويمجّه العقل السليم .

كل حكومات العالم تعاقب من يدعو الى فتنة في المجتمع .. وتحارب كل من يدعو الى شقاق وإنشقاق .. إلاّ حكومة (خادم الحرمين الشريفين وشركاه) فإنها لا تكتفي بإرساء سياسة التمييز والإضطهاد الطائفيين ، بل وتفرض تدريس نهجها البغيض هذا في المدارس ، ليتربى أبناء الوطن ـ ومنذ نعومة أظفارهم ـ على الكراهية والحقد .

وبعد هذا ، يحق لمن تتعرض حريته للإنتقاص ، ولمن تتعرض معتقداته للإهانة والتشويه أن يتساءل : لماذا أخدم وطناً لا يحترمني بل وينتقص من كرامتي وحقوقي كمواطن ؟ ولماذا أحترم وأحافظ على وحدة وطن يفرض عليّ العيش بذل التفرقة والظلم ؟ .

فهل يستطيع جلالته الإجابة على هذا السؤال ، هو أو مشائخه الذين أوكل إليهم مهمّة تمزيق صفوف المواطنين ؟ .

بندر يلتقي بزعماء الصهاينة ويتعهد بالإنفتاح على إسرائيل

التقى سفير المملكة في واشنطن الامير بندر بن سلطان بن عبد العزيز يوم الاثنين ١٨ نوفمبر الماضي ، اكثر من ٦٠ شخصا من زعماء اليهود الامريكيين ، في اول سابقة ـ مكشوفة ـ من نوعها بين مسؤول سعودي ويهود امريكيين يشكلون امتدادا للنفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة .

وقد تم الاجتماع في فندق وولدروف استوريا ، واشاد الزعماء اليهود عقب الاجتماع بالامير بندر على « صراحته » ، وكان الامير بندر قد التقى في الاعوام الخامسة الماضية بزعماء امريكيين ، لكنها المرة الاولى التي تعقد فيها مثل هذه الاجتماعات بشكل علني .

وقد التقى الامير في الاثنين ١٨ نوفمبر اولا زعماء المؤتمر اليهودي الامريكي ، ثم اعضاء في مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الامريكية الكبرى .. وقال هنري سيجمان ، رئيس المؤتمر اليهودي الامريكي الذي اعد هذين الاجتماعين ، ان الامير بندر دعا الى سلسلة من اجراءات « بناء الثقة » بين اسرائيل والدول العربية المشاركة في محادثات السلام لتعزيز المفاوضات .

وقال سيجمان ان الامير بندر اقترح أن تجمد اسرائيل بناء المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة مقابل انهاء المملكة مقاطعتها لاسرائيل ، واعرب متحدث باسم الامير بندر ـ حسب ما اوردته وكالات الانباء ـ عن سعادة الامير بالاجتماع .

وقد تعهد الامير بندر للوفود اليهودية حسبما ذكرت شوشانا كاردين ، رئيسة مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الامريكية الكبرى ، تعهد بوقف مساعي المملكة للحصول على مزيد من طائرات أف ١٥ الامريكية المقاتلة ، في الوقت الحاضر ، وهو أمر أعلنت إسرائيل إعتراضها بشأنه .

وقالت كاردين ان السفير السعودي قال « ان هناك حوارا باسم الحكومة السعودية ، واعترف بالحاجة الى هدم الحواجز » .

عبد الأمير موسى

وحدة المملكة .. وحقّ لنا أن نخاف عليها

لماذا لا تحترم العائلة المالكة خصوصيات الأقاليم الموحدة ، وتصرّ على الدمج الثقافي والمذهبي قسرياً ؟

أقاليم أربعة يتشكل منها بناء المملكة العربية السعودية ، كانت قبل ان تتوحد متمتعة باستقلال ذاتي ، وينفرد سكان كل إقليم بخواص قد لا تجدها في غيره ، وتختلف هذه الأقاليم في العادات والطباع والخلفية الثقافية والمذهبية والتراث السياسي والتاريخي ، بل وتختلف أيضاً في طبيعة الأرض والمناخ ، ونمط الإقتصاد .. وقبل أن تنضوي هذه الأقاليم في وحدة قسرية كانت مواصفاتها كالتالي :

أولاً : إقليم الحجاز ، ويضم المدينتين المقدستين ، إضافة الى مدينتي جدة والطائف .. وسكانه دوماً كانوا من الحضر ، الذين مارسوا التجارة ، بحكم موقعهم كملتقى لأجناس مختلفة من البشر يفدون الى الأماكن المقدسة بقصد الحج والتجارة . كما مارسوا الزراعة بصورة أقل ــ خاصة في المدينة المنورة ــ .. والسكان هم أخلاط من القبائل المستقرة ، والكثير من الوافدين منذ زمن بعيد من الذين طاب لهم المقام في الأرض المقدسة إضافة الى أهل البلاد الأصليين . وكانت المذاهب الإسلامية منتشرة في الحجاز ، باعتبارها بؤرة تلاق وتلاقح فكري ، وباعتبارها مهد الإسلام الأول .. فنشطت فيها الحركة العلمية ، وتعاطى أهلها الأدب والشعر وشتى فنون المعرفة ، وعرف الحجازيون المكتبات العامة قبل غيرهم ، كما عرفوا التعليم النظامي قبل سكان أي إقليم من أقاليم المملكة ، وكان أول عهد المملكة بالصحافة قد نشأ في الحجاز قبل احتلاله ، وعرف أبناؤه النظم السياسية ولعب السياسة قبل غيرهم ، نظراً لاحتكاكهم بأجناس مختلفة من البشر ، وتعاقب الحكومات المؤسساتية على تلك الربوع . وكان للحجاز ــ وعبر التاريخ ــ حكومته الخاصة به من بين أهله ، كان آخرها حكومة الأشراف الحجازيين الذين أنهى ملكهم الملك عبد العزيز ..

لقد عرف الحجاز الحكومة المنظمة قبل غيره من أقاليم البلاد ، وكانت هناك مؤسسات أشبه ما تكون بنقابات ، ومؤسسات بريد وخدمات بلدية ونظام ضرائبي واضح .

ثانياً : إقليم عسير والجنوب ، ويشمل مدن أبها ونجران وجيزان وغيرها .. وكان إقليما مستقلاً سياسياً ، ويدار من خلال إدارة محلية ، وحكامه في آخر عهده هم الأدارسة .. وسكان الإقليم كثيرون ، وكانوا غالباً ما يمدون مناطق الجزيرة العربية الأخرى ــ الحجاز والإقليم الشرقي ــ بموجات بشرية كبيرة بين الحين والآخر ، ويغلب على طباع السكان الطبع القبلي ، حتى المتحضرون منهم لم ينفكوا من روابط القبيلة وتقاليدها .. وكان سكان الإقليم يعتمدون في عيشهم بدرجة أساس على الزراعة وتربية الماشية ، وتعتبر مناطق الجنوب من أجمل مناطق المملكة حيث الأرض الجبلية والغابات الكثيفة ، وحيث المناخ الجميل طيلة فصول السنة .

ويعتبر إقليم الجنوب من أثرى الأقاليم من حيث السكان ، ولكنه من أفقرها في الموارد ، كما أنه فقير من ناحية التعليم وغيره .. وينتشر الزيود والإسماعيليون والشوافع في الإقليم بكثرة .

ثالثاً : إقليم نجد ، ويشمل عدداً من المدن والمناطق الهامة ، كالرياض والقصيم وحائل وغيرها .. ويعتبر هذا الإقليم صحراوي عدا القليل من الواحات والقليل من الجبال ــ في حائل هناك جبلي أجا وسلمي ــ ، ويسكن بين ربوعه الكثير من القبائل التي كان لها دور سياسي وعسكري هام ، كقبائل مطير وعتيبة ــ بين الحجاز ونجد ــ وقبائل شمر وغيرها . وفي المدن والقرى الصغيرة التي تكثر في الإقليم كان الحكم يدار في كل قرية محلياً ، وفق مبدأ العصبة القوية الغالبة . ولم تتشكل في نجد حكومة موحدة قوية إلاّ في العهد السعودي .. وكان قبل ذلك مجرد قرى على رأس كل واحدة منها أمير محلي ، يدير شؤونها ، ويخضع شعبها لسلطانه . أما القبائل التي تسكن في إقليم نجد ، فكثيراً ما تحالفت مع رئيس محلي لحرب زعيم آخر من أجل غرض مصلحي ، والمذهب الغالب في نجد كان حنبلياً ، قبل أن يصبح وهابياً .

رابعاً : الأحساء والقطيف ، وهو الإقليم الشرقي في المملكة ، والذي هو واحات متصلة يكثر فيها زراعة النخيل ، التي قدر الباحثون عددها في بداية هذا القرن بمليوني نخلة .. وأهل الإقليم يشتغلون في الغالب في الزراعة والتجارة وصيد اللؤلؤ وتربية المواشي .. كما تواجدت في الإقليم قبائل هددت سلطان الحكومات الحضرية ، مثل الخوالد الذين حكموا المنطقة مدة طويلة من الزمن ، إضافة الى قبائل آل مرة والعجمان وأضرابهم .

ويعتبر الإقليم ذا تراث إستقلالي قوي ، ورغم خضوع السلطات المحلية في واحتي القطيف والأحساء لحكم الخوالد ، إلا أنها كانت تتمتع بقدر كبير من حرية التصرف والقرار .. وعرف الإقليم قبل غيره النفوذ الإستعماري ، حيث خضعت القطيف للإستعمار البرتغالي مدة قصيرة من الزمن ، كما عرفوا الحكم النظامي ، حين احتل الأتراك المنطقة بدعوة الأهالي ليتخلصوا من النفوذ البرتغالي ثم من النفوذ السعودي .. وكانت المنطقة قد خضعت للسلطة العثمانية لفترتين متباعدتين ، دامت الثانية منها أكثر من أربعين عاماً « ١٨٧١ ــ ١٩١٣ » ، قبل أن ينهي الملك عبد العزيز الحكم العثماني .

وسكان الإقليم من الحضر في الغالب ، وأكثرهم من الشيعة الإثنا عشرية ، إضافة الى وجود مذاهب سنية أهمها المذهب المالكي .. وكان الإقليم زاخراً بالعلماء والفضلاء ، والمدارس الدينية ، وكانت تقصد لطلب العلم من شتى بلدان الخليج .. ونبغ في مناطق الشرق الكثير من الشعراء والأدباء والفقهاء والمؤلفين ، سنّة وشيعة ..

إضافة الى هذا ، عرف الإقليم الشرقي تاريخياً بإسم « إقليم البحرين » حيث كان إقليماً مستقلاً ، وقليلاً ما خضع لحكومات من خارج المنطقة ، حتى في العصرين الأموي والعباسي .. وكان في الغالب يدار من قبل أهله ، مع خضوع إسمي لسلطة الخلافة أياً كانت . ومناخ الإقليم حار ورطب للغاية ، ولكثرة المياه فيه تكونت المستنقعات التي هي أشبه ما تكون بالبحيرات المائية . وقد استقطبت الأحساء والقطيف العديد من الموجات البشرية التي تقذف بها المجاعة والحروب من نجد والجنوب بل ومن الحجاز نفسه .

*****

جاء الملك عبد العزيز ، فوحّد هذه الأقاليم الأربعة ، فكان إنجازاً تاريخياً بكل المعايير .. حيث لم تخضع هذه الأقاليم لسلطة موحدة إلاّ في

العصور الإسلامية الأولى ، وكان خضوع القبائل البدوية التي تعيش في الداخل الصحراوي أمراً شبه مستحيل ، مما جعل إقليم الأحساء ونجد وحتى الحجاز عرضة للإهتزازات الأمنية والإضطرابات طيلة التاريخ .

قام الملك عبد العزيز ، بإنهاء الكيانات السياسية الأربعة ، فسيطر على مدن نجد وقراها أولاً ــ عدا حائل ــ ، بين عامي ١٩٠٢ ــ ١٩١٢ . وفي العام التالي أنهى سيطرة العثمانيين وطردهم من الأحساء في عملية مباغتة لم تستغرق سوى بضع ساعات .. وإن كان قد وقع فيما بعد اتفاقاً معهم يقضي بأن يحكم هو المنطقة فعلياً وتبقى السيادة الإسمية للخليفة العثماني .

في بداية العشرينات ، أنهى الملك حكم الأدارسة في الجنوب ، ثم تلاه بإنهاء أمارة شمر في حائل ــ المنافس الرئيس له ــ وبعد عامين احتل الطائف ومكة ، وحاصر جدة والمدينة المنورة أكثر من عام ونصف حتى أنهى حكم الأشراف ، وغادر الشريف علي كما أبيه الشريف حسين الحجاز بدون رجعه الى المنفى .

عاملان أساسيان مكنا الملك عبد العزيز من تحقيق هذا النفوذ وتوحيد هذه الأقاليم المتفاوتة جغرافياً وبشرياً وثقافياً وإقتصادياً .. هما : إخضاعه للقبائل عبر مشروع الهجر الإخوانية ، وتحويل البدو الى مقاتلين بحماس ديني مذهبي ، فسقطت الحواضر ــ التي لا تتحمس للقتال في الغالب ــ تحت قبضة الملك السعودي .

كان من السهل إخضاع هذه المناطق والأقاليم .. حيث لم تكن المقاومة الشعبية صعبة إلا في حائل فقط .. ولكن عملية الوحدة كانت صعبة ولا تزال .. صحيح أن المناطق خضعت إسمياً الى الملك المنتصر ، غير أن هضمها وتذويبها في كيان واحد يستغرق مدة من الزمن .. وتجدر الإشارة الى ان الملك احتاج لعشر سنوات تقريباً كي يدمج الحجاز بنجد ، وفي الفترة ما بين ١٩٢٤ ــ ١٩٣٢ ، كان الحجاز مملكة مستقلة يحكمها الملك .. أما الأحساء فقد أخضعت بسهولة ويسر ، وملك الملك أرضها ، وإن كان لم يمتلك نفوس أبنائها ــ ولا زال حفدته كذلك حتى اليوم فيما نظن ــ .

من جهة أخرى ، لم يمر توحيد المملكة دون عمليات جراحية ، حيث سالت الدماء غزيرة خاصة في الحجاز ــ حيث مجزرة تربة والطائف ــ ، ولكن مع مرور السنين الطويلة ، يفترض أن تاريخاً جديداً قد بدأ ، وأن أجيالاً جديدة نسيت ماسي الماضي ، وبقيت قضية « الوحدة » رغم ما دفع من أجلها من ثمن ، هي الحقيقة حتى الان .

عوامل الوحدة

كانت القوة أهم عامل للوحدة ، ومن الصحيح القول أن الوحدة لم تكن مطلوبة بذاتها ، ولم تكن واردة في ذهن لحاكم السعودي المؤسس ، بل كان همّه الأول توسيع رقعة الأرض التي يحكمها ، وكانت القوة ضرورية لإخضاع السكان للحكم الجديد .. وحتى التوسّع في استخدامها تجد من يبرره ، بأن تأسيس الدول والكيانات الكبرى في التاريخ يحتاج الى عمليات جراحية قاسية ، كما فعل بسمارك حين وحد ألمانيا ، وكما فعل القياصرة والبلاشفة حين أسسوا الإمبراطورية الروسية ، وكما فعل البيض حين افنوا الجنس الأحمر وخاضوا حروباً مع أنفسهم لتظهر الى الخارطة دولة عملاقة هي الولايات المتحدة الأميركية .. الخ .

ورغم أن هذا الكلام غير مقنع كثيراً ، لسبب بسيط هو أن القوة لا تزال شرطاً أساسياً اليوم لإبقاء الكيان السياسي للمملكة قائماً .. إلاّ أنه يمكن القول بأن مرحلة التأسيس لها ظروفها الخاصة بها ، وسنجد الكثير من عمليات القمع والذبح الجماعي التي لا تبرير لها أبداً ، حتى من المنظار التوحيدي ، لو افترضنا ان الملك كان يسعى لتوحيد السكان ليس في جغرافيا واحدة ، بل تحت ظل نظام سياسي واحد أيضاً .

لعب المال في مرحلة لاحقة دوراً أساسياً في توحيد المصالح أو تقريبها بين السكان .. وحين جاء النفط ، تطور المستوى المعيشي ، ووجد السكان أنفسهم يتحركون من مكان الى اخر للعمل والتجارة وغير ذلك ، فترابط السكان إجتماعياً ، وأصبح من السهل على الكثير منهم الفكاك من أسر المدينة التي يقطنها أو المنطقة التي يعيش فيها ، وانتقلوا الى أماكن أخرى وعاشوا فيها وتداخلوا مع أهلها . وفي الوقت الحالي يشعر الكثيرون أن نعمة النفط هي التي تجعل مشاعر الكثيرين ملتصقة بالوحدة الوطنية ، التي لولاها لما أمكن للمواطن أن يعيش بهذا المستوى من الرفاهية ، وكما تلعب مناطق النفط ــ الأحساء والقطيف ــ دوراً توحيدياً ، فإنها مصدر انشقاق للسبب ذاته ، حيث أن معظم أهلها يشعرون بالحرمان من الخير الذي يصدر عن أرضهم ، ومن مردودات النفط الذي تقوم صناعته على أكتافهم .

المال والقوة كانا عاملا توحيد .. وربط ، وتذويب للتطلعات الإنفصالية ، أو التخفيف من حدتها ولكن هناك مصادر إنشاق عديدة ، قد تهدد في المستقبل مصير الوطن بأكمله .

مصادر الإنشقاق

بانتهاء مرحلة التأسيس ، كان يفترض أن يتقلص حجم استخدام القوة بعد توحيد الأرض ، لتنحصر مهمتها في نطاق ضيق .. وكان يفترض أن يتم تقريب النفوس وتوحيد المصالح ، لكن مهمة القوة عند الحكم السعودي لم تختلف عما مضى ، حيث لم يكتف بما حققته القوة في الماضي ، بل أريد لها أن تحقق الإندماج الثقافي والمذهبي القسريين ، وجرى تغليب الولاء المذهبي على الولاء الوطني ، وانتهاج سياسة تفضيل في المواطنة بين أتباع قبيلة دون أخرى ، أو بين سكان منطقة دون أخرى ، وتم وضع الحواجز المناطقية والمذهبية أمام توحد المصالح والنفوس . لقد تصور الحكم السعودي أن أفضل طريقة وأسرع وسيلة لبلوغ وحدة السكان ، هو تحويل جميع السكان الى المذهب الرسمي ، وأصبح المذهب أو المنطقة هما المقياس للولاء والمواطنة . فكان من الطبيعي أن تشيع مشاعر الإنفصال : إما بفعل الإختلاف المذهبي أو المناطقي ، خاصة وان تفضيل مذهب معين ومنطقة معينة جرّ السلطات الى هدر حقوق مواطنين كثيرين والى حرمانهم وتجاهلهم ، فتولدت الحساسيات بين المناطق وبين المذاهب ، وصارت أتباع كل مذهب أو منطقة أو قبيلة يغمز بالاخر .

القوة لا تلغي المشاعر الإنفصالية ، بل تقطع أنها تؤججها وتزيد من حدّتها ، حتى وإن لم تبرز على السطح وبشكل علني فاقع . المضطهد بدافع مذهبي ، ولا يجد قانوناً يحميه ويعيد إليه حقوقه كمواطن .. يلجأ في حماية نفسه الى أتباع مذهبه ، والمضطهد لسبب قبلي أو مناطقي يلجأ الى أهل قبيلته أو منطقته .. وبهذا تنمو مشاعر الإنشقاق ، وينظر المغبونون الى العائلة المالكة والى قاعدتها المذهبيّة والجغرافية نظرة ملؤها الحقد ، الذي قد يعمي أعين الكثيرين عن النظر الى مزايا الوحدة الوطنية ، لأن المزايا لم تكن متحققة بالفعل إلاّ الى قليل من السكان ، أو لأن الوحدة الوطنية أصبحت لا تعني شيئاً ذا أهمية للمواطن المضطهد والمسحوق بسبب إنتماءاته . من هنا حقّ للكثيرين أن يخشوا على كيان المملكة في المستقبل ، فلعلّ القدر يخبىء لها شيئاً غير متوقع ، ولعلّ هذه الوحدة الظاهرية الجبرية التي لا تقوم على مساواة ولا على عدل تتلاشى ، أو تتهدد مثلما نرى ما يحدث في الإتحاد السوفياتي أو يوغسلافيا أو غيرهما .

إذا ما سقط خيار القوة ، فإن كل شيء يبدو متوقعاً .. إن الإفراط في التمييز القبلي والمناطقي والمذهبي ، وكذلك الإفراط في إستخدام القوة من أجل الدمج القسري ، عامل أساس في إشاعة مشاعر الإحباط والتمرد والإنفصال .

وحسناً كتب الأستاذ فهد العيسى محذراً مما أسماه بالفتنة النائمة ، قبل بضعة أسابيع في مجلة « اليمامة » ، لأن السكوت عن حلّ هذه المشكلة الآن لن يتضرر منه سوى أهل الوطن أنفسهم قبل غيرهم .

وبلا شك فإن النظام السياسي القائم على التمييز القبلي والطائفي والمناطقي يتحمّل الوزر الأكبر في تأجيج مشاعر الإنفصال .. إن عوامل الإنفصال ودواعيه تتلاشى في ظل الأنظمة الديمقراطية التي تحترم مواطنيها وتجعلهم على قدم المساواة ، والذين يشعرون بالفعل بمزايا الوحدة . أما في البلاد الديكتاتورية ، فإنها كانت ، وستكون ، العامل الأساس في دقّ مسامير الموت في نعش الوحدة .

واشنطن تقود الرياض للإقليمي لإستغلال نفوذها الإقتصادي

والرياض توافق على تطبيع العلاقات مع إسرائيل

اثار دخول الامير بندر بن سلطان سفير المملكة فى واشنطن قاعة الاجتماعات لمؤتمر مدريد للسلام قبل لحظات من افتتاحه دهشة المفاوضين العرب ، الا ان دبلوماسيا عربيا همس في اذن زميل له قائلا : « يبدو ان الامير مسجّل في الوفد الامريكي » .

وقد كان تمثيل المملكة في مؤتمر السلام مستقلاً عن تمثيل مجلس التعاون الخليجي ، وبما ان الوفد السعودي يتكون من شخصية رئيسية .. فقد نظر اليه على ان المملكة تلقي بثقلها في المؤتمر ، كما ان غياب وزير الخارجية السعودي اعطى انطباعا بان السعودية تطمح ان يكون نشاطها في المؤتمر يدور خلف الكواليس ، وغير منظور للعيان .

تتكون خطة السلام ، بين العرب واسرائيل ، التي تتبناها وتشرف عليها الولايات المتحدة ، بالاضافة الى الاتحاد السوفياتي من جزئين : الاول المباحثات الثنائية بين الوفود العربية والوفد الاسرائيلي ، بعد تحقق الجهد الاصعب وهو جمع الفرقاء على طاولة المفاوضات . والشق الثاني : بحث المسائل الاقليمية ، والتي تتعلق اساسا بالتعاون الاقتصادي وفك المقاطعة العربية ، وبحث مسائل التنمية والاستثمار والمياه .

من جانبهم ، توصل المفاوضون العرب الى صيغة سياسية غير مكتوبة خلال اجتماعهم في دمشق تقضي باجراء تنسيق كامل بين الوفود العربية في مدريد ، تمنع عقد اي صفقة منفردة مع الاسرائيليين ، وتسمح للوفود العربية برفض اي اتفاق بحل المشاكل المتعلقة بينها وبين اسرائيل اذا حصل اختلاف مع طرف عربي آخر .. واتفق المجتمعون على تأجيل بحث الشق الثاني من عملية السلام والداعي لأجراء مباحثات اقليمية قبل استكمال الشق الاول والهادف الى ايجاد تسوية سلمية للنزاع العربي الاسرائيلي على اساس القرارين الدوليين ٢٢٤ و ٣٣٨ اللذين تضمنتهما الدعوة الامريكية ـ السوفيتية لمحادثات السلام .

في مدريد ، استطاع الاسرائيليون بث الخلاف بين الوفود العربية بغية الانفراد بكل وفد عربي على حدة .. ففي الوقت الذي ابدوا ليونة مع الوفد الاردني وقبلوا جزئياً بالوفد الفلسطيني ، وحيدوا الوفد المصري ، فانهم ابدوا تشددا ازاء الوفد السوري ، وحاولوا عزله عن بقية الوفود عبر افتعال الخلافات حول مكان الاجتماع او توقيته ، كما حاولوا ارغام اللبنانيين على القبول باتفاق منفرد يقوم على صيغة ١٧ ايار التي وقعها الاسرائيليون مع الرئيس اللبناني الراحل بشير الجميل ، والتي اسقطتها المقاومة الوطنية الإسلامية ، وكانت محاولتهم مقرونة بهجمات جوية وقصف حدودي على قرى الجنوب اللبناني .

وفي حين برز الخلاف السوري ـ الاسرائيلي خلال اليوم الثالث من افتتاح مؤتمر السلام ، فقد عملت الدبلوماسية الامريكية على تليين الموقف السوري ، وعشية الاجتماع بين الوفدين ، صرح وزير الخارجية الامريكي جيمس بيكر ان جهودا دولية قام بها الملك فهد بن عبد العزيز وحسني مبارك ، لاقناع سوريا بحضور المباحثات ، بالرغم من التعنّت الاسرائيلي .. والحقيقة ان الدور السعودي لم يبرز للعلن منذ ذلك المساء فقط ، فعشية افتتاح مؤتمر السلام ، صرح الملك فهد ان المملكة « ستضع كل امكانيتها في خدمة عملية السلام » .

وفي اليوم الثاني للمؤتمر قام الامير بندر بن سلطان باعداد مأدبة عشاء للوفود العربية لمحاولة لملمة الخلاف الناشىء بينها من جهة ، ولاقناعها باجراء المحادثات الثنائية وفقا للشروط الامريكية من جهة اخرى .. وبالرغم من ان الحلقة الاولى من مؤتمر السلام انفضت دون نتائج تذكر ، ودون الاتفاق حتى على موعد المباحثات الثنائية او مكانها ، فان الاسرائيليين طلبوا فورا تنفيذ الشق الآخر من مشروع السلام ، وهو اجراء مباحثات اقليمية .

تقضي المباحثات الاقليمية ـ كما سلف ـ بحث موضوع المقاطعة العربية بحيث يتم إلغاؤها كما تريد اسرائيل ، والسماح بالتبادل التجاري والثقافي وحرية التنقل ، وكذلك بحث موضوع الاستثمار وقضية المياه ورفع الحظر عن تقديم قروض لاسرائيل او لبعض الدول العربية .

وقد حرصت الولايات المتحدة على ارضاء تل ابيب بقدر وافي ، حيث طلبت من دول الخليج وبعض الدول العربية حضور المباحثات الاقليمية ، حتى قبل اتضاح الموقف الاسرائيلي من المباحثات الثنائية وتطبيق القرارين الدوليين اللذين يدعوان لانسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، وينصان على « مبادلة الارض بالسلام » وهو المبدأ الذي قام عليه مؤتمر مدريد . وكان من الطبيعي ان ترفض سوريا حضور المباحثات الاقليمية ، لكن الولايات المتحدة القت بثقلها نحو الدول الخليجية التي تعتبر سوقا كبرى لاستيعاب البضائع الاسرائيلية ، وتمتلك قدرة مالية ضخمة لتقديم قروض وتبادل تجاري من الممكن ان تستفيد منه اسرائيل .. ولم تكتف الولايات المتحدة بذلك بل طلبت من تركيا ان تشارك في المباحثات ، باعتبار ان تركيا تستطيع ان تزود اسرائيل بالمياه ، وتتحكم في المجرى المائي الذي يغذي دولتين عربيتين هما سوريا والعراق .. كما اقترح وزير الخارجية بيكر على اليابان والمجموعة الاوروبية حضور المباحثات الاقليمية ، بغية الاستفادة من قدراتهما المالية في تقديم قروض او معونات اقتصادية لاسرائيل ، وربما تحضر بعض الدول العربية كالاردن لكسب تأييدها لعملية السلام .

ينظر المحللون الى ان الخطوة التالية من المباحثات ـ بالرغم من ان موعدها لم يقرر بعد ـ على انها تشكل انعطافة خطيرة في عملية السلام ، وترسم جانبا من صورة النظام الدولي الذي تبشر به الولايات المتحدة .. ويمكن تحديد نقطة الخطر الرئيسية من الموافقة على المباحثات الاقليمية من خلال طرح وجهة النظر السورية .. فدمشق ترى ان المباحثات الاقليمية تعني تطبيع العلاقات مع اسرائيل دون ان يلزمها هذا التطبيع حتى ادبيا بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة .. وفي الوقت الذي ترفض

اسرائيل مجرد بحث الانسحاب من الاراضي العربية ، وتصر على انشاء مستوطنات في تلك الاراضي .. فان الدول الخليجية اعطت للاسرائيليين ما يشجعهم في التشدد بالتمسك بالاراضي المحتلة ، حين وافقت على حضور مباحثات ترمي الى فك الحصار عن اسرائيل وفتح الاسواق امامها .

ويبدو ان التجاوب السعودي ــ الخليجي جزء من ثمن تحرير الكويت .. الذي تقدمه دول المنطقة لواشنطن .. على ان الانقياد الاعمى وراء المشروع الامريكي ، وضع المفاوضين العرب في موقف حرج ، وفرض على بعضهم التجاوب مع المشروع الامريكي الذي اتضح انحيازه بدرجة كبيرة لصالح اسرائيل .

ماذا ستربح المملكة ؟

كان الدور السعودي في المؤتمر مجرد « مراقب » ، لكنه بدا يتحول الى دور مواز للدور الامريكي .. فالدبلوماسية السعودية كان مفترضاً فيها ان تعاضد الحق العربي المفاوض ، وإذا بها تصبح أداة في الضغط على المفاوضين العرب للقبول بالمقترحات الامريكية .. وفي الوقت الذي كانت الوفود العربية تنظر الى وجود المملكة بينها مؤشرا على قوة اقتصادية وسياسية يمكن استغلالها ، كان الامير بندر قد حزم اوراقه في ملف امريكي ، مع فارق أنه جلس بجوار عبدالله بشارة وليس خلف جيمس بيكر ، كما كان يجب .

قبل الاجابة عن ماذا ستربح السعودية ازاء هذا التطبيع المجاني مع اسرائيل .. ينبغي الحديث عن الدور المفترض للسعودية ، وامكانية استغلاله في خدمة المفاوضين العرب على اقل التقادير ، فالولايات المتحدة تنظر الى ان المملكة تمتلك قوة اقتصادية وسوقا ذات قدرة استيعابية عالية ، وبقدرتها المالية تستطيع الضغط على بعض الدول العربية لتليين موقفها ، كما ان له دور رئيسي على الصعيدين الخليجي والعربي ، يمكنها من خلاله تسويق التسوية الامريكية لمشكلة الشرق الاوسط .. ومن هذا المنظار يمكن الاستفادة من الموقف السعودي لخدمة المفاوضين العرب ، كما يمكن استغلال العلاقات المتميزة بين المملكة وواشنطن ، لضمان حياد امريكي ــ على الاقل ــ في المؤتمر .

والحقيقة ان المملكة لا تستفيد شيئا من تسهيلاتها الاقتصادية لاسرائيل وتطبيعها للعلاقات مع الدولة العبرية ، بيد انها قد تخسر نفوذها في العالم العربي والاسلامي بسبب ارتمائها ضمن المخطط الامريكي .

لا تصدّقوه !

الملك يعد بالشورى خلال شهر ونصف !

بشرى جديدة زفّها الملك فهد مساء الرابع عشر من نوفمبر الماضي لمواطنيه ، حين قال في حديث شامل لمركز تلفزيون الشرق الأوسط ، في معرض إجابته على سؤال : هل انتهت عملية اعداد ووضع اللمسات الخيرة لموضوع مجلس الشورى ؟ .. قال : « نعم الان تقريباً ، على وشك .. أعمال التنظيمات التي سبق وذكرت عنها في ما يتعلق بمجلس الشورى والنظام الأساسي للحكم ونظام المقاطعات ، يعني أعتقد أنه يمكن لا تتجاوز أكثر من شهر أو شهر ونصف الشهر ، في هذا الحدود » .

كان الجواب أقصر جواب للملك على أي من الأسئلة المقدّمة إليه ، حيث لم تستغرق الإجابة سوى سطرين ونصف .

لا جديد يبدو من إجابة الملك ، حيث يظل قوله مجرد وعد .. حتى وإن حدّد موعداً زمنيّاً ، وقد كان فهد في بداية عام ١٩٨٠ قد حدّد موعداً لدراسة وإعلان مجلس الشورى خلال ثلاثة أشهر ، فمضت ١٢ سنة تقريبا على الثلاثة أشهر .. ولا يستبعد أن تمضي ست سنوات على وعد الشهر أو الشهر والنصف التي أعلنها الملك لتلفزيون الشرق الأوسط ، والذي يملك أسهمه سعوديون قريبون من الملك أيضاً .

لم يكن الملك راغباً في الحديث عن وعوده ، وطالما قُدّم السؤال إليه ، فقد أجاب بعفويّة ، ولو أتيح له مراجعة جوابه لقال شيئاً غير هذا ، ولكان من المؤكد أن لا يقدم وعد الشهر أو الشهر والنصف .. لقد كانت فيما يبدو زلّة لسان ، أو إجابة متسرّعة ليس إلاّ .

وربما تكون صحيفة الشرق الأوسط التي نشرت خطاب الملك الذي استغرق صفحتين من عددها الصادر في ١٥ نوفمبر الماضي ، قد أساءت إختيار مانشيتها الأساسي في الصفحة الأولى حين وضعت خطاب الملك تحت عنوان مقصود مقصود ومثير : « نظام مجلس الشورى يصدر بعد شهر ونصف الشهر » ، ولربما تتلقّى الصحيفة العتاب من قبل وزير الإعلام ، أو من الملك نفسه على هذا الخطأ الفاحش ! . ذلك لأن عرض الخبر سيحرج الملك بالتأكيد ، في وقت هو غير راغب أساساً في إنفاذ المشاريع الثلاثة (مجلس الشورى والدستور ونظام المقاطعات) ، بل من الواضح ان الملك يريد أن يتناسى وعوده الأخيرة الكثيرة ، وكان حريصاً في لقاءاته مع المسؤولين الكويتيين بأن لا يتطرق في خطاباته المطولة جداً الى تلك المواضيع ولو بالإشارة . وكان بإمكان (الشرق الأوسط) أن تتوخّى الحذر ، فتفعل مثلما فعلت صحيفة الحياة ، التي جعلت خطاب الملك المانشيت الثاني ، وبالحرف الصغير أعلنت عن « قرب صدور تنظيمات مجلس الشورى والنظام الأساسي للحكم » ، ولكن يبدو أن (الحياة) كانت أقرب الى الموقف النفسي والحقيقي للسديريين السبعة من صحيفة الشرق الأوسط .

سننتظر ، وينتظر الشعب .. وعد الملك القديم الجديد الذي ستنتهي مهلته خلال شهر ونصف كحدّ أقصى .. ولكن لا يبدو أن أملاً حقيقياً يمكن تعويله على ذلك الوعد .

ثلاث كلمات في إجابة الملك تكشف عن خبايا نفسه .. « نعم الآن على وشك » .. أي أن عملية الإعداد لمجلس الشورى إنتهت ولم تنته في آن واحد ! . ويبدو أن مرحلة الإعداد لن تنتهي بالمرّة .. لقد قال مقربون من الحكم في البداية أن الدستور معدّ ، وكذلك نظام المقاطعات ، وأن الإعلان عن المجلس وغيره سيتم بعد الإنتهاء من مشكلة الكويت ، اي بعد الحرب .. إنتهت الحرب ، فقيل أن التأخير سيكون الى ما بعد الحجّ ، أي في محرم الماضي ، وإذا لم يُعلن المجلس فلن يُعلن بالمرة ، ثم قيل أن كلّ شيء معدّ بإنتظار عرضه على مختلف أجنحة الحكم الأساسية ليبدو ملاحظاتهم ويجروا تعديلاتهم على الأنظمة المقترحة ، وأنه لن يبتّ في الموضوع قبل شهر صفر .. ثم جاءت أنباء عن خلافات بين أجنحة الحكم حول الموقف من المشاركة الشعبية رغم أن الأشخاص المرشحين لمجلس الشورى قد جرى مفاتحتهم في الأمر ، وأن الملك وسلطان وسلمان قرّروا تأجيل طرح الموضوع للمستقبل ! ، ربما بانتظار أزمة أخرى ، ووعد باهت آخر . وجاء أخيراً وعد الملك بتحديد موعد الإعلان بين شهر الى شهر نصف .. فإذا أضفنا هذا كلّه الى أن وعد الملك الذي أطلقه في أعقاب أزمة إجتياح الكويت قد مضى عليه أكثر من سنة وشهرين ، وأن وعوده السابقة ، ووعود إخوته الملوك السابقين قد مضى عليها أكثر من ثلاثين سنة .. فأيّ أملٍ يبقى ، وأيّ وعدٍ يصدّق ؟ ! .

تساؤلات يثيرها حديث الملك عن « الإندماج » مع الكويت !

دعوة الى علاقات تبعيّة للمملكة وليس الى وحدة وإندماج

أثارت كلمة الملك فهد في حديثه للوفد السياسي الكويتي برئاسة رئيس المجلس الوطني الكويتي عبد العزيز المساعيد في الثالث من نوفمبر الماضي ، جدلاً في الأوساط السياسية المحلية والعربية ، حين تحدث عن الإندماج بين السعودية والكويت « إن التاريخ والدم والجنس والتاريخ يحتم علينا شيئاً إسمه إندماج » .

البعض فسر كلمة الملك : بأنها مجرّد إحدى زلات اللسان التي تحفل بها خطاباته العامة ، والتي اعتاد المواطنون الخليجيون على سماعها . وأن الملك ربما لم يكن يقصد من كلمة الإندماج معنى الإندماج المتعارف عليه ، وإنما كان يقصد زيادة التعاون بين البلدين بأكثر مما كان قبل الغزو ، ويستشهد هؤلاء بأن الملك أردف قائلاً بما يفهم منه إصراره على المصير المشترك ، وعلى إبقاء كيان كل دولة خليجية .. يقول : « إندماج في الحياة أو الموت بالنسبة للبلدين .. نحن كدولة خليجية لا يمكن أحد يستطيع أن يفرق بيننا أو أحد يستطيع أن يجد أي ثغرة .. يجب علينا أن كمواطنين أن تكون التصاقات دائماً ، وأن الليالي والأيام تعلمنا أنه نحن دول لها كيانها ويجب أن تكون كل دولة لها كيانها وتكوينها وسياستها وطريقتها التي تراها هي لمصلحة شعبها ولمصلحة حكومتها » .

هذه الأقوال التي رددها الملك بتتابع تدل — من وجهة نظر البعض — على أنه لم يكن يقصد بتاتاً مسألة الإندماج والوحدة ، وأن هكذا مشروع لا يدور في مخيلته أبداً .

متابعون ومحللون آخرون قالوا بأن الملك إنما كان يقصد المعنى ذاته : فرض الإندماج على الطرف الصغير الأضعف .. حتى أن البعض إتهم الملك فهد بأنه يكرر نفس مقولات صدام حسين ، الذي لم يكن يريد أكثر من تذويب الكويت في بوتقة العراق ، ليعود الفرع الى أصله ! . ولعل الكثيرين من الكويتيين فهموا هذا المعنى من خطاب الملك ، نظراً لخلفيات العلاقة بين الكويت والسعودية ، والتي اتسمت على مرّ العقود بالخلاف والتأفف من محاولات الأخيرة التدخل في الشؤون الداخلية للكويت .

لقد شابت الشكوك العلاقات السعودية الكويتية على مر الزمن ، ولم يخفف منها الغزو واستقبال المملكة للكويتيين ، كما لم يخفف منها انطلاق عملية تحرير الكويت من المملكة . والكويتيون — حكومة وشعباً — ينظرون الى حكومة المملكة بعين الحذر والشك ، وإن أقل خطأ أو فلتة لسان أو تصريح أو مقال في صحيفة سعودية ، يستخدم كمادة لإثبات أطماع الحكومة السعودية في الأراضي الكويتية ، والتدخل في شؤون الكويت الداخلية .. الخ . وكان ردّ فعل الكويتيين على كلمة الإندماج التي وردت في خطاب الملك فهد ، سلبياً في الغالب ، خاصة من قبل المعارضة الكويتية .

تحليل ثالث لورود كلمة الإندماج في خطاب الملك أمام المسؤولين الرسميين الكويتيين يقول بأن الملك فهد كان يقصد الإندماج فعلاً ، خاصة وأن « الوحدة الخليجية » أصبحت مطلباً شعبياً ، وطالما بشر بها عدد من مسؤولي الخليج أثناء الأزمة ، ولايزال يبشر بها الصحافيون الخليجيون ، وجاء الملك ليعيد اليها الروح ، بعدما خفتت .. خاصة وأن الشعور السائد في المملكة حالياً يقول بان العالم كلّه استفاد من أزمة غزو الكويت إلاّ المملكة ودول الخليج .. فلماذا لا تقوم المملكة بتقديم مشروع وحدوي خليجي ، ليقوم اتحاد فيدرالي في المنطقة ؟ .. ويضيف أصحاب هذا الرأي بأن الملك فهد طرح إسم الكويت لأنها أكثر بلدان الخليج المهددة أمنياً ، وأنها أكثر بلد يتشبّث بخصوصياته الذاتية ، وكانت الى وقت قريب من أكثر بلدان الخليج إصراراً على التملص من النفوذ السعودي ، وإن موافقة الكويت على الإندماج مع السعودية سيسقط باقي دول الخليج تباعاً .

التحليل الأخير لما كان يعنيه الملك فهد ، وهو الأقرب من وجهة نظرنا الى الواقع ، هو أن الملك وجد أن أكثر الدول التي ساهمت في حرب الخليج ، جنت شيئاً من مساهمتها فيها ، وحكومة المملكة في أعماقها لم تعتبر نفسها طرفاً في الحرب ضد صدام ، بمعنى أنها لم تكن على خصومة خاصة معه ، وإنما إعتبرت نفسها أحد المساهمين فيها ، وبالتالي فهي تبحث عن مكسب مقابل ما قدمته ، هذا على الأقل هو شعورها تجاه الكويت ، وإن كان هذا الشعور يبدو مختلفاً إذا ما نظر الملك فهد للمساهمة الغربية وبالخصوص الأميركية . فلماذا إذن تتحمل المملكة العبء الأكبر من تكاليف حرب الخليج ، وتقدم للحكومة الكويتية الكثير دون مقابل ؟ .

وما قاله الملك للوفد الكويتي حول مسألة الإندماج ، إنما كان يقصد منه بالتحديد طرح الثمن الذي تطلبه المملكة من الحكومة الكويتية نظير ما قدمته لها إبان المحنة ؟ .

هل كان الملك يطمح لإستعادة جزيرة قاروه التي احتلت عام ١٩٨٩ ، ثم تركتها القوات السعودية لتحتلها القوات العراقية ، لتعود مجدداً الى السيادة الكويتية ؟ .

لا يبدو أن الملك يعد هذه الجزيرة الصغيرة التافهة ثمناً كافياً للخدمات التي قدمتها بلاده ؟ .

فهل أراد الملك إضافة الى قاروه ، جزيرة وربة التي تطالب بها حكومته ؟ وهل كان في

طرحه لمسألة الإندماج تلميح الى مطالب من أراض الكويت البرية ، رغم أن الترسيم النهائي للحدود قد تم قبل الغزو وجرى تقسيم المنطقة المحايدة ؟ .

يبدو أن الملك يطلب ثمناً أكبر من هذا كله .. قد تكون الأرض جزءاً من الثمن المطلوب ولكنها ليست العنصر الأساس .

أما أن الملك يطلب شيئاً كبيراً فهذا ما ألمحت إليه الصحافة السعودية ، حين شنت حملة إعلامية ضد الكويت في الذكرى الأولى للغزو العراقي ، متهمة المسؤولين الكويتيين بالتنكر للجميل السعودي الذي لولاه لما تم تحرير الكويت .. مما اضطر الحكومة الكويتية لإرسال وفدين رسميين للإعتذار للمملكة التي تم تجاهل دورها وسائل الإعلام الكويتية في الذكرى الأولى للغزو .. كان الوفد الأول إعلامياً برئاسة وزير الإعلام الكويتي إضافة الى عدد من رؤساء تحرير الصحف الكويتية ، وكان الوفد الثاني أرفع مستوى ، برئاسة عبد العزيز المساعيد ، رئيس المجلس الوطني الكويتي ، الذي خطب أمامه املك ، وأشار الى مسألة الإندماج .

من هنا فإن الكلمة لم تأت عفوية وإنما في سياق طبيعي لما تريده المملكة ، وما تخطط له لرسم مستقبل الخليج .

وباختصار فإن ما تريده المملكة هو توسيع نفوذها الخليجي ، بتحقيق هدفين أساسيين في المرحلة الأولى هما : أولاً : الهيمنة على القرار العسكري في المنطقة ، حيث يزمع تشكيل جيش خليجي سيكون بالتأكيد تحت الإشراف السعودي ، وحيث يتم في الوقت الحالي توحيد مصادر التسلح وتنسيق المشاريع في هذا المضمار .. وبذا سيكون قرار المنطقة الخليجية الأمني مربوطاً بجهة واحدة هي الحكومة السعودية ، مما يعطيها نفوذاً كبيراً على الأصعدة الأخرى .

ثانياً : السيطرة على القرار السياسي الخارجي الخليجي ، وتوسيع النفوذ السعودي على الأرض لتحصل على منفذ على بحر العرب .

وفي مرحلة لاحقة ربما سعت المملكة الى توحيد السياسات الإقتصادية ، ولكن الإهتمام بهذا الأمر أقل من سابقيه .. وباختصار فإن ما تطمح له القيادة في المملكة ، هو وضع إمارات الخليج تحت جناحها ، بحيث يكون لشيوخ الخليج القرار الداخلي المحلي ، أما القرار السياسي الخارجي والقرار العسكري فبيدها .

ويبدو أن الحكومة السعودية لم تكن موفقة في التمهيد لمشروعها الطموح هذا ، ربما لأن مشايخ الخليج كانوا حذرين ، ويشككون في النوايا السعودية التي تدعمها حوادث التاريخ .. وربما لأن الحكومة السعودية قد أخطأت الوسيلة المناسبة ، التي تمكنها من تحقيق ما تريد ..

من الواضح أن مشروع الجيش الخليجي الموحد قد قُبر ، حيث أصرّت دول الخليج الأخرى ــ خاصة عمان ــ على أمر يبطل الوحدة العسكرية بزعامة السعودية ، وهو أن يكون لكل دولة خليجية الحق في تقوية جيشها الخاص بها ، وهذا يعني نهاية الجيش الخليجي والخطط العسكرية والتسليحية الموحّدة .

ويعزّز هذا الفشل دخول السعودية في صراع مفتوح مع ثلاث دول خليجية في آن واحد . بدأت المسألة مع سلطنة عمان التي يسودها المذهب الإباضي ، حيث قامت الحكومة السعودية وبصورة فجة بالضغط على عمان واليمن من أجل الحصول على كوريدور « ممر » بين الحدود العمانية واليمنية من أجل الوصول الى بحر العرب ، وقامت أيضاً لتعزيز ذلك بالسيطرة على جزيرة سوقطرة المتنازع عليها بين عمان واليمن ، وأعطت جميع مواطني تلك الجزيرة ــ وهم قلة يعدون بالمئات ــ الجنسية السعودية ! .

غير أن السلطان قابوس الذي وعدته الحكومة السعودية بأن يأخذ ما يشاء من الأرض السعودية مقابل « الممر » رفض العرض ، وقام بترسيم الحدود مع اليمن ، بما لا يدع مجالاً للمر السعودي الذي كان يراد له أن يكون فاصلاً بين الحدود العمانية اليمنية .. وحينما زار السلطان قابوس الرياض ، هدد الملك فهد بالإنسحاب من مجلس التعاون الخليجي ، إن لم ترسّم الحدود نهائياً ، وقد رسمت الحدود فعلاً ، وحق للعمانيين أن يقولوا بان الزيارة كانت ناجحة « حيث تم توقيع إتفاقية ترسيم الحدود » ، وحق للأمراء السعوديين أن يعلنوا إستياءهم من السلطان قابوس الذي قضى على حلمهم بالوصول الى مياه البحر العربي .

وفيما كانت الأزمة العمانية السعودية قائمة ، اندلعت مشكلة بين السعودية وقطر ، وكانت الأخيرة أقرب حليف للسعودية منذ زمن طويل ، يعززها الإنتماء المذهبي الموحد « المذهب الوهابي » وقد لوحت الحكومة السعودية بإسقاط الحكم القائم ، وأظهرت أسماء من أسرة آل خليفة الحاكمة طامحة في الزعامة ، وقد كان السبب هو خلاف قطر والبحرين حول تبعية جزر حوار ، وقيام قطر بتجاوز دور السعودية وعرض شكوى على محكمة العدل الدولية ، خلافاً للرغبة السعودية ، وقد كانت الأخيرة متهمة من قبل القطريين بالإنحياز الى البحرين .

أما الأزمة الثالثة المترافقة فقد كانت مع الكويت ، التي كانت والى وقت قريب تعتبر الشريك الخليجي المشاكس للسعودية ، وقد تفجر الخلاف منذ تحرير الكويت ، حيث سعت الحكومة السعودية ــ وفي خضم الفلتان الأمني ــ الى تعزيز قواعدها في الكويت .. فظهر التبشير المذهبي فيها بشكل صارخ من قبل جماعات معروفة ، وظهرت أسماء في الإعلام كانت محسوبة على السعوديين ، وقد تم تنسيق العمل معهم قبل التحرير .. ويقال أن رجال الأمن في الكويت وسيارات النجدة وغيرها كانت من السعودية .

ومن خلال طرح الملك للإندماج نفهم الموضوع ضمن السياق الذي يراد له .. لقد تصور الأمراء السعوديون أن الحكومة في وضع ضعيف مهتز بعد الغزو وحتى بعد التحرير ، وإن المشاريع التي لم يكن بالإمكان تمريرها خليجياً ، إنما كانت بسبب مشاكسة الكويت نفسها .. ولكن إذا ما أُخضعت الكويت ، وهي الطرف الأقوى بين الإمارات الخليجية ، فإن البقية سترضخ تباعاً .

أمور كثيرة في الخليج كان تحققها يعتمد على مقدار صلابة الموقف الكويتي تجاه الضغوط السعودية ، وأبرز الأمثلة في هذا المضمار موضوع الديمقراطية في الكويت الذي يحدد نجاحه أو فشلها مستقبل الديمقراطية في الخليج كله ..

إن نجاح السياسات السعودية في الخليج قد يمر عبر الكويت للأسباب التي ذكرناها آنفاً ، وإذا استطاع الملك فهد السيطرة على القرار الأمني والسياسي الخارجي في الكويت ، فإن العقبات ستتهاوى ، اللهم إلا عمان التي أصبحت منذ مدة تلعب دور الكويت وبفاعلية أكبر ..

فهل فهمنا الإندماج الذي يعنيه الملك فهد ؟ .

بصراحة .. نحن الخليجيون نتوق الى الوحدة ، ولكن ليس على الطريقة الصدامية ، وربما أيضاً ليس على الطريقة السعودية .. فمثل هذه المشاريع عادة ما تأتي بمردودات عكسية ترسّخ المشاعر الإقليمية ، وتبعدنا عن الوحدة أميال وأميال .

مشكلة السياسة السعودية تجاه دول الخليج أنها غير رشيدة ، ولا تحمل أي هدف سوى توسيع النفوذ وإضعاف الكيانات الأخرى ، مما يغذّي بذور الشك والريبة .

ومشكلة الحكومة السعودية أنها لا تحمل رسالة الى الخليجيين ، فيكون هدفها واضح .. إنها لا تسعى الى وحدة خليجية ، بقدر ما تسعى الى إضعاف الكيانات القائمة . وإذا ما جادل أحدٌ حول هذه الحقيقة ، وقال بأن موضوع الوحدة يشغل بال الأمراء السعوديين ، فسيواجه حينئذ بعشرات الأسئلة ، من قبيل :

أليس جديراً بمن يطلب الوحدة ويسعى إليها ، أن يزرع بذور الثقة لدى الآخرين ، وأن يكف عن التدخل في شؤونهم ، وأن لا يخلق كلّ يوم مشكلة حدودية مع أحد جيرانه ، وأن يقدّم بعض التنازلات في سبيل الوحدة ؟ .

ناصر السعيد .. محمد الفاسي والذين بينهما

عشرات من المعارضين اختطفوا وسلّموا بواسطة حكومات ذليلة الى السلطات السعودية

في السابع والعشرين من هذا الشهر تحل الذكرى الثانية عشرة لاختطاف ناصر السعيد ، المكافح العنيد والوجه الوطني البارز في بلادنا ، وفي حينها يكون قد مرّ ايضا مايزيد على المائة يوم من اختطاف السيد محمد الفاسي بذات الطريقة ولنفس الاسباب .

وبين الفاسي والسعيد عشرات من الناس اختطفوا من بيوتهم او من مهاجرهم او سلموا بواسطة حكومات ذليلة تشتري لقمة عيشها او استقرار حاكمها ببيع كرامتها او التفريط في سيادتها حينما يتحول حاكمها الى مجرد شرطي يستلم الاوامر من ضباط المباحث السعودية .

قلما يمرّ اسبوع لايصلنا فيه خبر عن اعتقال مواطن ، او قيام حكومة ذليلة بتسليم مواطن الى السلطات السعودية ليواجه في سجونها الويل والثبور وعظائم الامور ، اصبحنا في ظل هذه الدولة شعبا كاملا يزدرد المواطن فيه لقمة عيشه ممزوجة بالمرارة ويمسي ويصبح على خوف رجال السلطة يختطفونه او يزجرونه ،ثم يريد ان يرفع ظلامته فلايرى من يسمح له بالتأوه .

ونكابر الالم ، ونغالب الهمّ لنصطنع في انفسنا شعور الاعتزاز باننا نعيش مثل سائر البشر في العقد الاخير من القرن العشرين ، القرن الذي ابرز علائمه عودة الانسان الى انسانيته ، معززا مكرما مسخرا له ومن اجله ، كل ما خلق الله في هذا الكون العريض ، ونرفع رؤسنا ،فنصطدم بالاسقف العديدة التي يضعها الحاكم الجبار ، ونتحسس حافة الكائن المادي منا فنصطدم بجلاوزة السلطان ، ونرحل في داخل عقولنا ، فينتصب سيف الرقابة والمباحث ، فالتفكير هنا ممنوع ، والرأي دخول في المساحات المحرمة ، ليس مهما ماذا ستقول ، فالتفكير بذاته عنوان للوجود والوجود هنا ممنوع ، محكوم علينا ان نموت ونحن احياء و نموت ولما نزل محسوبين في عالم يسمونه عالم الاحياء .

اين تنمو العبقرية والسيف مسلط على الرقاب ، واين يتفجر الابداع حينما يكون ثمنه تفجر الدمّ ، واين تجدد حياتك وانت محكوم بالحياة ميتا .

هكذا يريد زعيم القبيلة الذي يسمي نفسه الملك ، وهكذا يريد فصيل الشرطة الذي يسمي نفسه الدولة ، وكلهم يعلم ان حياتهم رهينة بموت الشعب ، ليس موت الجسد ، فالجسد لا بد ان يبقى ليخدم ، وهم يحتاجون ــ من اجل استمرارهم ــ الى من يخدم .

هكذا يريدون هم ، ان نعيش اجسادا ميتي العقول والافكار ، نأكل لنتقوى على الخدمة ، ونكسب المال من اجل ان نرضى بقليل مقابل الكثير من ثروتنا التي يسرقها من بيدهم الحول والطول .

لكن ماذا نريد نحن ؟ .

ليس هناك في الوجود من يودّ ان يبقى ذليلا صغيرا ، وليس هناك من يستشعر معاني الانسانية في نفسه ، ولايتألم اذ يرى نفسه وقد اصبح من حيث لايدري عبداً للاخرين ، اي كان هؤلاؤ وايا كان الاسم الذي اطلقوه على انفسهم ، ولانعتقد ان في بلادنا من لايزال غافلا عن حقيقة هؤلاء الذين يحكموننا ،عن جهلهم ، وانعدام ابسط مقومات الاهلية فيهم وعن استبدادهم ونهبهم لاموال البلاد والعباد ،ثم انهم لايكتفون بذلك ، ولو اكتفوا لقلنا غمة يزيلها الدهر ، الا انهم عدوا على كل فرد من الشعب فصيروه عبدا او شبيها بالعبد ، لايقوم الا باذن ولايقعد الا باذن السيد او من اعتبر نفسه السيد ، لايستطيع المواطن عالما كان او جاهلا ان يقول رايا او ان يتطلع الى هدف ، هم يحددون الممنوع والمسموح ، هم يقررون الحرام والحلال ، وهم يضعون المسار الذي يجب ان لايتعداه الانسان ، حتى اذا ما تباعد ولو قليلا عن الخط المرسوم ، اصلاه الزبانية الذين يسمونهم المباحث والاستخبارات نار الجحيم ، بالاعتقال او الخطف او الترويع او غيره من اشكال النكال .

لم تكن جريمة ناصر السعيد كثر من انه طالب بالعدل وجاهر بكلمة الحق في وجه سلطان جائر ، ولم تكن جريمة محمد الفاسي غير انه عارض استقدام عساكر الكفر الى اراضينا لغير ما سبب او مبرر الا حفظ تسلط الحاكمين وصيانة عرشهم المبني على الاستبداد والطغيان .

وبين ناصر ومحمد ، وقبلهما ومعهما مئات من اهل الوطن خطفوا او سجنوا وعذبو ا او قتلوا في زنازينهم ، ولم يعرف احد الا الله الى اين آلوا .

وبينهم ومعهم وطن ، كله سجن ، وشعب كله مخطوف ، والخاطف يدعي انه الملك ، والناس تتصوره كذلك ، وهو ومن معه ليسوا والحال هذه الا مجموعة من قاطعي الطريق ، مشغولة بخطف الناس وترويعهم .

لكن التأوه لايجدي ، وان كان اول المشوار ، وعلينا ، على كل واحد من ابناء وطننا ان يتامل في الحال التي اصبحنا فيها في ظل سيطرة هؤلاء الناس ، كل واحد فينا يستطيع ان يفعل شيئا قليلا او كثيرا من اجل الخلاص ، فكلنا مسئول عن نفسه واهله ووطنه ، لقد دعانا ربنا للحياة واراد الجبابرة لنا حياة الجسد وموت الروح ، دعانا الله للكرامة والعزة واراد الحاكمون لنا الصغار و الذلة ، وواجبنا ان نرفع الصوت بالانكار والاستنكار ، والتعاون على اصلاح الامر واجبار الطاغي على التخلي عن طغيانه ، فليس من طريق للحياة غير هذا الطريق .

ناصر السعيد
رائد الكفاح الوطني .. حياته ونضاله

الملك سعود يفتي بإعدامه ، والأمير مشعل هدده بوضعه في فوهة المدفع ، وسلطان يدعي أنه أمير أحمر وداعية إصلاح

عبد الله الفيصل يحرض ناصر على قتل الملك سعود غيلة ، ويقول عن الأخير أنه « وجه فقر » !

ولد عام ١٩٢٣ في مدينة حائل ، أي بعد عام من سقوط المدينة محتلة بيد الملك عبد العزيز ، حيث اعتبر المواليد بعد هذا العام يلقبون بـ « مواليد السقوط » .. وكانت نهايته خطفاً في أواخر عام ١٩٧٩م في مدينة بيروت بتخطيط من السفارة السعودية هناك ، وبناء على أوامر من الأمير نايف ــ وزير الداخلية ــ .. وما بين التاريخين ، قضى المناضل ناصر السعيد عمره في الدفاع عن شعبه ووطنه ، فقاوم الملوك السعوديين إبتداءاً من مؤسس الحكم السعودي ، مروراً بإبنه سعود ثم فيصل وانتهاءاً بالملك خالد ، ولمدة تزيد على خمس وأربعين سنة .

شبّ المناضل ناصر السعيد في محيط أسرة قاومت الإحتلال السعودي لحائل ، وقتل الكثير من أعمامه وأفراد عائلته في القتال الضاري قبل أن تسقط المدينة .. من بينهم عيسى السعيد ، وعبد الله العيسى السعيد ، وحمد العلي السعيد ، وسليمان السعيد ، وغيرهم ، إضافة الى أن خالاته وعماته كنّ من أشدّ الناقمين على الحكم السعودي .. وقد تعلّم منهن ناصر كثيراً ، وأثبت في كتاباته كم تعلم من جدته حسناء السعيد التي إعتقل معها وعمره سبع سنوات لأنها هاجمت أحد خدام الملك وحاولت تجريده من سلاحه .

ارتبط إسم ناصر السعيد بتنظيم جهود عمال النفط لمقارعة شركة أرامكو وانتزاع حقوق المواطنين منها ، والتي كان وجودها رمزاً للإستغلال والنهب .. فساهم في عام ١٩٤٥ في إضراب العمال في الظهران وبقيق ورأس تنورة ، مستهدفاً تحسين الأجور والسكن . وفي عام ١٩٤٧ ، وبالتحديد في ضحى يوم السابع عشر من سبتمبر ١٩٤٧ أطلق المناضل ناصر ورفاقه على ذلك اليوم « يوم فلسطين » وقام بتنظيم مظاهرة في مدينة رحيمة القريبة من المصب النفطي المعروف« رأس تنورة » رافضة تقسيم فلسطين ، ومطالبة بقطع النفط عن الأميركيين .. ويومها جاء تركي العطيشان ــ أمير رحيمة ــ ليقنع المتظاهرين بالتفرق والعدول عن مطالبهم وتحركهم ، وقال لهم : أن النفط بيد الأميركيين ولا أحد يستطيع قطعه ، وأن قطع النفط ــ الذي يسمى الذهب الأسود ــ يعني اكتنازه في الأرض ، والله حرم اكتناز الذهب ، « ثم من الذي سيدفع معاشاتنا ومعاشاتكم ؟ ! » .

ولكن ناصر السعيد والمتظاهرين ثاروا بوجهه ، فاعتقلوا وأرسلوا في سيارة شحن لجزار المنطقة الشرقية ، سعود بن جلوي ، وكان ناصر يتوقع ــ كما يقول ــ « القتل أو على الأقل قطع يد ورجل من خلاف » ولكن زوجة الأمير تدخلت لأن المعتقلين « صغار » فتم إطلاق سراحهم ، بعد أن جلدوا .

وقبل أن يموت الملك المؤسس ــ عبد العزيز ــ شارك ناصر في إعداد إضراب آخر ضد ارامكو وذلك عام ١٩٥٣ ، وكان ناصر قد انتخب للتو عضواً في اللجنة التي تمثل العمال ، وقد كانت أهداف الإضراب السياسية المعارضة للحكومة واضحة .. فاعتقل مع مجموعة من رفاقه ، وأرسل الى سجن العبيد بالأحساء ، وكاد ينفذ بحقه حكم الإعدام ، لولا أن العمال استمروا في الإضراب ، الى أن يفرج عن ممثليهم المعتقلين .. فاضطرت السلطات الى تخفيف الحكم ، وقامت بنفيه الى بلده حائل بحيث لا يستطيع أن يخرج منها إلا بإذن ، وفي حال مخالفته ذلك ، يكون قد أهدر بنفسه دمه .. كما تمّ طرده من العمل في مصافي النفط .. وفي الطريق الى حائل ، وهو ما يزال مقيداً ، سمع من الإذاعة بوفاة الملك عبد العزيز ، وما أن وصل المدينة ، حتى وجد الإستعدادات قائمة على قدم وساق ، لإستقبال الملك الجديد ، الذي سيأتي ليبايعه الناس ، فأراد أن يستغل الظرف ، وأعد مسرحية بعنوان « الجهل والفقر والمرض » لم يتح له عرضها بسبب ان الملك كان متعباً ، كما ألقى كلمة حادة أمام الملك في احتفال في المدرسة الثانوية بحائل في يوم ١١ ديسمبر ١٩٥٣ هدده الملك قبل أن يكملها بالقتل والصلب أو قطع اليد والرجل من خلاف ، باعتباره مفسداً في الأرض .. وخرج الملك سعود على اثرها وهو غاضب مردداً« الإحتفال زين لكن إبن السعيد خرّبه ! ! » .

بين عامي ١٩٥٣ ــ ١٩٥٦ ، حاول ناصر السعيد أن يجد له بعض الأنصار والأعوان في طريق الإصلاح .. فاتصل بعدد من الأمراء : محمد أبو الشرين ، الأمير طلال ، الأمير سلطان وزير الدفاع ، الأمير عبد الله الفيصل وزير الداخلية يومئذ ، الأمير مشعل وغيرهم .

يقول ناصر في حكايته مع الأمير محمد أنه بعد أن فرغ من خطابه امام الملك سعود ، وأمر ياوره الخاص المرحوم العقيد محمد الذيب بسحب الخطاب ، وبعد أن تحرك الملك ليخرج من احتفال المدرسة غاضباً ، تبعه ناصر « ولكن

أخاه محمد أمسك بيدي ، وعرفني بنفسه وعلى ابن عمه فيصل بن سعد ، وقال : أنصحك أن لا تتبع الملك ، إنني أخاف أن يقتلك ، لأنها أول مرة يقف فيها مواطن أمام الملك بهذه المطالب ، ويتكلم بهذا الكلام أمام الناس . وأنا معكم — أي مع عمال النفط الذين ضاعت حقوقهم رغم أن الملك ارسل هيئة ملكية لإنصافهم — وأشهد أنكم على حق ، وأن قضيتكم راحت وأضاعها الدولار ، وثق أنني سأقف معكم ، ولكن إترك الملك يروح ، وتعالى لي الليلة بعد المغرب في القصر الذي أسكن فيه . تعرفه ؟ . أنا أسكن في قصر نوره .. قلت له سآتي إليك .. قلتها وأنا أعلم أن كل ما يقوله الأمير محمد لا يخرج عن كونه دجلاً من دجل الأمراء ولم يقصد إلا إسكاتي » .

« ورحت تلك الليلة الى الأمير محمد فوجدته يجلس في سطح القصر ، ولديه عدد من الأمراء قدمني لهم بشيء من الثناء ، وقدم لي الورق والقلم ، فكتبت بخط يدي كل ما يريده العمال والفلاحون والجيش والشعب كله ، واحتفظت بصورة منه .. وقبل أن أسلمه تلك المطالب الوطنية قرأتها عليه ليستوعبها ، فقال لي الأمير محمد : إنني مسافر اليوم مع الملك وسأقدمها له وسأقف الى جانب هذه المطالب .. ولكن كل هذه الأقوال ذهبت مع غيرها من أقوال الأمراء الكاذبة .. وكانت هناك دعاية وهمية يرددها السذج آنذاك عن طيبة وديمقراطية هؤلاء الأمراء ، أمثال الأمير محمد وسلطان وفيصل وأولاده .. لأن هؤلاء الأمراء التجار الكبار إعتبروا الكلام لا يصرّفه أمثالهم إلا على الشعب ، المستهلك الوحيد لبضاعتهم الكاسدة » .

وعن لقاءاته مع الأمير مشعل « فقد قال لي عندما قابلته في فندق البساتين بجدة رداً على طلبي أنني أريد دخول الكلية العسكرية .. قال : لماذا ؟ . قلت : لأخدم وطني ! .. قال : أنا أعرف ما هي خدمة وطنك علينا . إن أحسن شيء للوطن هو تقطيع رؤوسكم ، ولو كان الأمر بيدي لوضعتكم في فم الطوب — أي لو كان الأمر بيده لما قتلنا إلا بوضعنا في فوهة المدفع — قلت له : سلامتك ، أي طوب تعني ؟ وعيار كم ؟ .. قال : أنتم أهل الإضطرابات .. ومضى في حال سبيله غير الرشيد » .

وعن لقائه بسلطان وزير الدفاع ، فقد « اتصلت مرة بالوزير الأمير سلطان وزير الدفاع حاليا ، فعرضت عليه بصفته وزيراً ما يلاقيه العمال من طغيان ، فأركبني معه في سيارته حيث كان متجهاً الى مجلس الوزراء ، ومر بي ما بين أكواخ بالية وقصور عالية تقع كلها متلاصقة ومتقابلة في جنوب الرياض ، وكأنما هي تبارز بعضها . فأخذ الأمير سلطان يؤشر لي بيده على القصور والأكواخ وهو يقول : أنظر الى أصحاب هذه الأكواخ كيف يموتون ، وانظر الى اصحاب هذه القصور كيف يعيشون .. اصحاب هذه الأكواخ هم الشعب ، وأصحاب هذه القصور هم قلة من مستغلي الشعب .. فأين الإسلام منهم ؟ ! » .. الى آخر الكلام التجاري ، كما يقول المناضل ناصر السعيد .

قال له ناصر : « إذا كنت تؤمن يا صاحب السمو بما تقول عن حق أصحاب الأكواخ في سكن القصور فاعمل بما تقول ، وستجد أن بإمكانك تحقيق شيء من الإسلام ! ، ولا أقول كل الإسلام ! . قال الأمير سلطان : إنني مثلك ليس بيدي تحقيق شيء مما قلت ! . قلت له : إن لديكم حصانة أميرية ملكية . رد سلطان : هل تعلم أنني اتهمت بالشيوعية ؟ وأنهم يقولون عني الأمير الأحمر ؟! .. وإنني موضوع في القائمة السوداء ؟! .. قلت بتهكّم واضح على هذا الكذب : يجوز ؟ .. جائز جداً .. إنك أمير أحمر فعلاً ! » .

علي الشاعر يصبح سفيراً ثم وزيراً مكافأةً له لإعداده خطة خطف ناصر السعيد

ناصر السعيد يتحالف مع ضباط من الجيش لإعداد إنقلاب ، بعد أن يئس من التغيير السلمي ، وبعد أن فشل الأمراء في إصلاح حكمهم

وعن لقائه مع الأمير الشاعر عبد الله الفيصل وزير الداخلية يومئذ ، يقول ناصر السعيد : « عندما ذهبت شاكياً إليه الوضع الفاسد ، بصفته وزيراً للداخلية ، إستنكر معي ما يلاقيه العمال من ظلم وإضطهاد من جراء الحكم الفاسد وشركاته ، وطلب منا أن نحني رؤوسنا كما قال للعاصفة حتى تمر ويأتي والده فيصل .. وأظهر ميولاً نحونا ، بل طلب منا إغتيال الملك سعود .. وعندما قابلته مرة أخرى طلب أن أركب معه بسيارته وذلك عشية ٢٢ يونيو ١٩٥٤ ، وأخذ يؤشر لي على بعض عماراته في جدة ويقول ان تلك كلها من المرحوم من جده البطل عبد العزيز الذي يعزه كثيراً ، أما سعود فوجه فقر » .

المهم ان المناضل ناصر السعيد طرق أكثر من باب للوصول الى حل ، ولما أعيته الحيلة حاول أن يدخل في تحالفات واتفاقات مع ضباط من الجيش للقيام بإنقلاب في المستقبل ، وكان من أصدقائه المرحوم عبد الرحمن الشمراني الذي أعدم رمياً بالرصاص عام ١٩٥٦ .. وفي نفس العام صدر أمر بالقبض على ناصر وإعدامه ، فأخبره العقيد الذيب بالأمر فهرب الى خارج المملكة ، وقد إغتيل العقيد الذيب فيما بعد بحقنة سامة في المانيا الغربية .

في عام ١٩٥٨ تعرض ناصر السعيد لمحاولة إغتيال في خارج المملكة ، وفي نفس العام قابل جمال عبد الناصر ، وسافر الى القاهرة واشرف على البرنامج الإذاعي « أعداء الله » من صوت العرب .

بعد عام من قيام الثورة اليمنية ١٩٦٢ ، إنتقل ناصر الى صنعاء وافتتح مكتباً للمعارضة هناك ، واشرف على برنامج إذاعي تحت إسم « أولياء الشيطان » ، كما حاول القيام بنشاط عسكري عبر الحدود اليمنية السعودية ، في وقت كانت فيه الحرب قائمة بين أنصار العهد الملكي المدعومين من السعودية ، وبين الضباط الجمهوريين المدعومين من مصر عبد الناصر .

وجاءت هزيمة حزيران ١٩٦٧ لتنهي نشاط ناصر من مصر واليمن ، فتنقل بين العراق وسوريا وليبيا ، وكرس جهده لإصدار عدد من الكتب زادت على العشرين كتاباً ، كما اصدر عدداً من المجلات ، وكتب للكثير من الصحف ، وحضر العديد من المهرجانات السياسية . وحين قُتل الملك فيصل ، أصدر الحكام الجدد قرارات بالعفو عن المنفيين والمعارضين السياسيين ، فعاد معظمهم ، وبقي ناصر السعيد في المنفى رافضاً المغريات الكثيرة ، ومفضلاً حياة المنفى التي صحبت له العديد من محاولات الإغتيال الفاشلة . وقد سبق للملك سعود أن دفع مليون ليرة لمدير الأمن اللبناني فريد شهاب عن طريق سفير السعودية في لبنان عبد العزيز الكحيمي لإرساله حياً أو ميتاً الى عاصمة السعوديين .

وفي نوفمبر ١٩٧٩ إندلعت إنتفاضتي الحرم في مكة المكرمة والمنطقة الشرقية ، فتحرك ناصر لدعم الإنتفاضتين سياسياً وإعلامياً ، وسافر الى بيروت ليعلن ظلامة شعبه الذي قاتل وناضل من أجله أكثر من أربعة عقود من الزمن ، فأجرى العديد من المقابلات الصحفية مع المجلات والصحف ووكالات الأنباء .. ولكن يد الغدر إمتدت إليه وفي وضح النهار لتختطفه من بيروت في ١٧ ديسمبر ١٩٧٩ بتخطيط من الملحق العسكري السعودي آنئذ الفريق علي الشاعر — الذي كوفيء فأصبح سفيراً فيما بعد ، ثم وزيراً للإعلام — وبالإعتماد على أبو الزعيم ، مسؤول مخابرات « فتح » في

لبنان .

ومنذ ذلك الحين وحتى الآن لم يعرف أحد عن مصيره شيئاً .. الشيء المؤكد ــ وبناء على تحقيق مجموعة من المحامين العرب المستقلين ــ أن ناصر السعيد أرسل على عجل ، الى طائرة صغيرة عليها شعار المملكة كانت تنتظر في مطار بيروت ، وأن تقارير الأمن العام اللبناني قد أكدت بأن الطائرة وصلت الى بيروت ليلة الإختطاف ، وأن الطيار والملاح ذكرا بأنهما استدعيا على عجل لنقل دبلوماسيين سعوديين جرحى ! .

في عددها الصادر في ١١ مايو ١٩٨٧ ، أجرت مجلة الأسبوع العربي ، مقابلة مع أبو الزعيم ، الذي كان مسؤولاً عن المخابرات الفلسطينية لأكثر من عشر سنوات ، والذي يعتبره الكثيرون رجل الملك حسين في حركة فتح ومنظمة التحرير .. سألته المجلة عن ناصر السعيد فقالت : « قيل على لسانك في إحدى الندوات أو ربما الجلسات الخاصة ، أنك إتهمت بعض قيادات فتح بمسؤوليتها عن تسليم ناصر السعيد ؟ . أجاب أبو الزعيم : لم يحدث هذا إطلاقاً ، ولكن هناك من أشار زوراً الى أن أبو الزعيم مسؤول عن هذا الموضوع ، وفي حينه بالذات شكلنا لجنة تحقيق للبحث عن الرجل ، ولهذا فإنني أتحدى كل الجهات الفلسطينية واللبنانية آنذاك أن تقول غير ذلك .. شكلنا لجنة تحقيق مكونة مني ومن صلاح خلف وأبو الهول وتوفيق سلطان ــ من الحزب التقدمي الإشتراكي ــ ، ومحسن إبراهيم وأبو ماهر اليماني وسمير صباغ ــ المرابطون ــ لإستقصاء مصير الرجل ، وقادنا التحقيق جميعاً الى الإشتباه بأحد الأجهزة وعندها توقف كل شيء ، وأتحدى أياً كان أن يبرز أو يقدم معلومات غير هذا الكلام » .

ولسوء حظ أبي الزعيم ، أن بعض أعضاء اللجنة المشكلة ، إتهموه هو وحده بأنه كان وراء عملية الإختطاف ولحساب السعودية بالطبع . وكان الأمير سلطان وزير الدفاع السعودي قد نفى في إحدى المقابلات التهمة الموجهة إليه ولإخوته بأنهم دبروا عملية الإختطاف ، فقال : « أننا لسنا بحاجة الى استخدام هذا الأسلوب » . وأضاف بأن ناصر السعيد اختطف من بيروت الغربية التي تسكنها أغلبية مسلمة ، وألمح الى أن المسلمين المتعاطفين مع الحكومة السعودية هم الذين قضوا عليه أو إختطفوه ! .. ورغم المناشدات الدولية والعربية العديدة التي تطالب الحكومة السعودية بالكشف عن مصير المناضل ناصر السعيد ، إلا أن الأخيرة تجاهلت ولاتزال هذه الطلبات والمناشدات ، بحجّة أنه لا علاقة لها بالموضوع ، حتى ولو من زاوية كونه مواطناً سعودياً ! .

طموح للتغيير ولكن ؟

ماذا يريد ناصر السعيد أن يحقق من خلال نضاله الدؤوب ، والذي استمر أكثر من أربعين عاماً متواصلة ؟ .

يعبّر ناصر السعيد عن أهدافه في كتاباته الكثيرة ، والتي يمكن جردها في التالي :

إلغاء النظام الملكي الوراثي ، إلغاءاً كلياً ، وإستبداله بنظام جمهوري ، قائم على الشورى والإنتخاب ، يلغي الإمتيازات القائمة للأسرة الحاكمة .

ويبدو أن المناضل ناصر السعيد كان يأمل بتعديل النظام السياسي للمملكة تدريجياً ، حيث كان أول من طالب الملك سعود وبصورة علنيّة بالدستور ، وأن تكون المملكة دستورية ، ودرس إحتمالية إمكان قيام أفراد من العائلة المالكة بإصلاح الوضع بأنفسهم . ولكنه اكتشف أن ذلك شبه مستحيل ، واقتنع بأن وجود العائلة المالكة في الحكم ، هو الذي يؤخر عملية الإصلاح ، وأن الإصلاح لن يكون واقعياً ما لم تزاح هذه العائلة عن مواقعها نهائياً .. ولهذا تبنّى المناضل ناصر السعيد فيما بعد خيار إسقاط النظام القائم عبر الثورة الشعبية الشاملة .

في خطابه أمام الملك سعود في الحادي عشر من ديسمبر ١٩٥٣ ، ألقى ناصر السعيد كلمة ، حمل فيها على سياسة الملك الراحل عبد العزيز واعتبر عهده عهد ظلم وتمنى أن يكون عهد سعود زاهراً « ولا يمكن لأي عهد أن يزدهر ما لم يقر بحقوق الشعب كافة ، ويتسلم الشعب إدارة بلاده ، بنفسه وعقله وأيدي أبنائه المخلصين ، ولمن يحقق هذه المطالب يمنح شعبنا الثقة » .. وطرح ناصر مطالب الشعب أمام الملك : « إقامة برلمان حر للشعب ، ينتخب الشعب أعضاءه إنتخاباً حراً ــ ويضع أعضاء هذا البرلمان الحر بعد إنتخابهم دستوراً تحكم البلاد بموجبه ، ولن يشذّ هذا الدستور عما جاء به القرآن الكريم والأحاديث النبوية الصحيحة وروح العدل التي بشر بها رسل الحرية والإنسانية ــ وإصدار قانون عمالي يتضمن حرية تشكيل النقابات ــ وإلغاء إتفاقية قاعدة الظهران الذرية والإستغناء عن الجيوش الأميركية الأجنبية ــ وإصدار قانون يفرض التجنيد الإجباري على كل مواطن ــ وإطلاق الحريات الديمقراطية ومنها حرية الصحافة والإجتماع والتعبير ومنع العدوان على حريات الآخرين » .. وعلى مثل هذه الأسس المشروعة يمنح الشعب ثقته .

ويرى المناضل ناصر السعيد : « أن ما يقال عن بلادنا بأنها تحكم حكماً إسلامياً على ضوء تعاليم القرآن الكريم ، أكبر فرية في التاريخ الحديث .. يأبى الدين إلاّ أن تحكم الجماهير نفسها بنفسها ، وتنتخب رئيسها حتى لا يكون الحكم وراثة ، والشعب سلعة تباع وتشترى ، تسلم وتستلم من مالك الى آخر ... على أي مادة من الدستور تستندون ؟ وبأي دين بعد الله وآياته تؤمنون ، وأي حديث شريف يبيح مدينة الناصرية وأخواتها ؟ .. أي دين يبيح هذا الترف والإسراف والمنكر وإضاعة أموال الشعب ، وإفقاره وخنق حرياته وبيع أرضه وحرماته ومقدساته للمستعمر الزنيم » .

وخاطب ناصر الملك بقوله : « تقول أن أبوابك مفتوحة للشاكي والمظلوم ، والسائل والمحروم ، وأنك غير مسؤول عما يحدث من مظالم .. وما نحن بتأويل الأحلام بعالمين ، ولم نستوعب الحقيقة بعد ، ولم نعرف أي الأبواب المعنية بالأمر ، والمفتوحة المقصودة بهذه البيانات المفتوحة أيضاً ؟ » .

« أأبواب القصور المحروسة بالعبيد الغلاظ ، والحرس الشداد يقصدون ؟ أم أبواب السجون القذرة الغاصة بالمناضلين الشرفاء ، المليئة بالحشرات السامة وعظام الأموات ، المزودة بأحدث أجهزة التعذيب الرهيبة والقيود المتينة ؟ . نحن لا نعلم أين أبوابك المفتوحة .. ومع ذلك لقد طرق الشعب أبواب القصور ــ أبواب المظالم المزعومة ــ وتضرع إليك أيها المتجبر فخابت آماله فيك » .

في ذكرى إختطافه بالثأر يُبكى الفقيد

كُلّ يومٍ لنا شهيدٌ جديدُ
يصبغُ الفجرَ نحرُهُ المقدودُ
كلّ يومٍ لنا رفيقٌ فقيدُ
وسجينٌ معذّبٌ وطريدُ
ليس فينا من لم يخط بيمناهُ
طريقاً الى الفداء تقودُ
نُطعِمُ الفكرَ والطموحَ قلوباً
دمها الصاخبُ الهدير نشيدُ
عجزَ السيفُ عن حصادِ رقابٍ
مُتلعاتٍ كأنّها أُملودُ
سئمَ السجنُ والعسيبُ وكلّت
يدُ جزّارهم وملّ الحديدُ
فأتوا بالغزاةِ من أرض « شيكاغو »
جنوداً يتلو الجنودَ جنودُ
وأتوا بالرصاصِ والمدفعِ الرشاشِ
والموتُ فيهما محشودُ
وأتونا بالقاصفاتِ اللواتي
تنشرُ الموتَ فوقنا وتبيدُ

***

نحن ندري أنّا نقاتل حكماً
« بنيويورك » حبلهُ مشدودُ
نحنُ ندري أن الأساطيل ملء
البحرِ ، والجوُ حولنا مرصودُ
نحنُ ندري بأن كلّ بلايين
ريالاتهم علينا شهودُ
حمّلونا من الذنوبِ كثيراً
كلّ فردٍ منّا بها محسودُ
ذنبنا أننا نخوض كفاحاً
وعقابُ المكافحينَ شديدُ
ذنبنا أننا طموحونَ حقاً
بعضُنا صامدٌ وبعضٌ شهيدُ
ذنبنا أننا أشقاء للأرض
ومنّا ربيعُها والوردُ
ذنبنا أننا وفيّون للشعبِ
فلا سادةٌ به أو عبيدُ

***

ساعةُ الصفرِ كادَ أن يصبحَ
الصفرُ سراباً تقاذفته البيدُ
كلّما ذرّ في السمواتِ نجمٌ
أطفأه خيانةٌ وجحودُ
كلّ يومٍ لنا انتفاضةُ جبارٍ
ولكنْ وراءها من يكيدُ
إننا نعرفُ الخيانةَ من أينَ
وأينَ الأهدافُ والتسديدُ
وسيأتي يومُ القصاص فلا ينفعُ
جاهٌ ولا وسامٌ فريدُ
يا أحبايَ ما أشدّ اشتياقي
كلُ شوقٍ بعد الفراق يزيدُ
كَبُرت تلكُمُ الضحايا على الدمع
وقدْ فاضَ بالدماء الوريدُ
نحنُ لا نزرعُ الكراهيةَ الحمقى
ولكنْ بالثأر يُبكى الفقيدُ
قَسَماً لنْ يطولَ بعدكُمُ الليلُ
فإنّ الغداةَ للشعبِ عيدُ
فهمُ في قصورهم أسراء
ملء أفكارهم مخاوفُ سودُ
ومصيرُ الطغاةِ في كلّ شعبٍ
واحدٌ ، كلهّم به موعودُ

***

يا رفيقَ الكفاح في وحشةِ
الأيامِ ، لا غابَ صوتُكَ الغرّيدُ
يا رفيقَ الكفاح هلْ يبسم الفجرُ
وقد غيّبَ الربيعَ الصعيدُ
يكبُرُ الغبنُ إذْ تعيشُ الأفاعي
وتُوارى تحتَ التُراب الورودُ
ومنَ الغُبنِ أنْ يُقهقهَ رعديدٌ
وأن يسقطَ اللواء المديدُ
يا رفيقيَ يومُ الكفاح طويلٌ
وطويلٌ هذا الكفاحُ العنيدُ

***

أيّها الغائبُ البعيدُ سلاماً
وسلامُ الأحرار عهدٌ أكيدُ
عشتَ للشعب كلّ أيامكَ البيضَ
فمن حقّكَ الرضا والخلودُ
كل إيماءةٍ من الشعب تقديسٌ
وكل انحناءةٍ تمجيدُ

خالد حمادة ـ البحرين ـ

قرن من التيه

قضية المحرومين من حق الجنسية في البحرين

هناك مأساة صامتة ، ومريعة ، وفادحة .
صامتة .. لأن لا أحد يتحدث أو يكتب عنها .. أو حتى يشير اليها بكلمة ! .
ومريعة .. لأنها تطال ثلث سكان البحرين ! .
وفادحة .. لأنه لا يبدو في الافق ـ حتى الآن ـ أية رغبة في الالتفات اليها او نية في العمل لحلها ، رغم مرور عقود طويلة على بدء المشكلة .
انها قضية الذين يعيشون في البحرين « بدون جنسية » ! .
ورغم عدم توفر أية احصائيات دقيقة ـ رسمية أو غير رسمية ـ فإن تقديرات ترى أن هناك مالايقل عن ثلاثين الف عائلة تعيش وتحيا بلا جنسية ولا وطن ، ولا هوية ، ولا انتماء ، ولا ضمانات ، ولا مستقبل في البحرين ! .
كل هذا ونحن على اعتاب القرن الحادي والعشرين ، ورغم المتغيرات السياسية والاجتماعية في المنطقة والعالم .. لايزال هؤلاء ـ كما كانوا ـ ضحايا الجغرافيا ، والتاريخ ، والسياسة ، منذ ثلاثة أجيال .

كيف حدث ذلك ؟

في فترة مبكرة من هذا القرن ، لم يكن الناس متشككين فحسب ، في الجدوى العملية لقانون الجنسية الذي اصدره البريطانيون ، بل لم يعوا اصلا ضرورة صدوره في المقام الاول ، فلقد عاش اجدادهم لأكثر من الف عام على أنهم « مسلمون وارض الله واسعة » .

بدأت المأساة ، مع مطلع القرن الحالي ، حيث الهجرات المتبادلة فيما بين سواحل حوض الخليج ، من عمان الى البصرة ، مرورا بدول الخليج ، وجنوبي ايران المطل على الخليج .. اذن فالمأساة امتدت لتعانق القرن من الزمن ، واكتوى بنارها زهاء ثلاثة اجيال .

افترش النازحون تلك الرقعة من الارض التي كان الإستعمار البريطاني يدير شؤونها وشؤون حكامها آل خليفة ، وكان الوقت انئذ يختلف عما نحن عليه الآن من تعقيدات أمنية وقانونية للسفر .. استقر الجميع واصبح لفئات عديدة من النازحين وأبنائهم واحفادهم .. وطن ، وجنسية ، وهوية ، ومستقبل ، وضمانات ، وحقوق .. كما عليهم من الواجبات ، وذلك في كل بلدان الخليج ، بما في ذلك البحرين وايران ، الا أن ثمة فئة ظلّت محرومة من حقوقها ، الى الآن ، هذه الفئة يتشكل عناصرها من النازحين من جنوب ايران الى البحرين . وفي حين كان الموطن ، والتجنّس ، حق للجميع ، الا غالبية المواطنين الذين نزحوا من الجنوب الإيراني ، والذين لم يحصلوا على هذا الحق كما حصل عليه غيرهم ، كالنازحين من الجزيرة العربية ، وذلك لأسباب فرضت عليهم من جهة ، وشاركت الحكومة في تقصيرها بعدم توعيتهم من جهة اخرى .

بدا ذلك واضحا ، حينما اصدر البريطانيون اول قانون للجنسية في البحرين عام ١٩٣٩ ، حيث لم يكن التجنس نصيب غالبية هذه الفئة لأسباب اهمها :

١ ـ غياب الوعي الكافي لأستيعاب أهمية الجنسية آنذاك . وحتى لدى بعض ابناء الوطن الأصليين .

٢ ـ ان البعض رفض التجنس ، كنوع من عدم الاعتراف بالاجانب البريطانيين ، أو لعدم إعترافهم واحترامهم لحكم آل خليفة الذين سطوا على البحرين من وراء البحار ، وهناك القليل ممن تجنس وكانت الجنسية وقتها لا تعدو كونها « ورقة رسمية » لا تعني الكثير لأغلب من حصلوا عليها .

٣ ـ قيام الحكومة بحملة احتجاز ونفي واسعة النطاق في صفوف هذه الفئة لأسباب طائفية ، حيث كان آل خليفة يعملون آنئذ من أجل إيجاد موازنة بين السكان الذين يغلب عليهم العنصر الشيعي ، وذلك بإستقدام مهاجرين من السنة الإيرانيين أو الخليجيين ، لتقليص الكثافة الشيعية ، وطرد من تيسر طردهم من الشيعة .

وكانت مراكز الحصول على الجنسية معاقل اعتقال ، مما أدى الى تخوف الكثير من المواطنين من التقدم للحصول على الجنسية تفادياً لخطر التسفير .

٤ ـ أن الحكومة رفضت منح الغالبية الساحقة منهم « ورقة » الجنسية .

وقد استغلت حكومة إيران الشاه ، سوء المعاملة التي لاقتها هذه الفئة .. فغررت ببعضهم ثم خذلتهم مرارا . مرة في عام ١٩٣٩ بعد صدور اول قانون للجنسية ، وأخرى في عام ١٩٦٣ ، بعد اعلان اول قانون للجوازات . وثالثة ، في ١٩٧١ قبيل الاستقلال ورحيل القوات البريطانية من الجزيرة المستعمرة . ونتيجة لسياسة ايران وبريطانيا ، اصبح جزء من هذه الفئة في وضع حرج ، ومنطقة وسطى بين المطرقة والسندان .

لقد اتسعت رقعة المأساة ، عندما صدر أول قانون للجوازات عام ١٩٦٣ ، فدعت الحكومة التي كان يسيّرها « بلجريف » حَمَلة « اوراق » الجنسية الى استبدالها بجوازات ، وحدّدت لذلك مدة محدودة تمّ خلالها سحب الاوراق ممن كان يحملها من هذه الفئة التي قدم أجدادهم من جنوب إيران .. وذلك حينما راجعوا دائرة الجوازات انذاك للاستبدال . أما من انقضت عنهم المدة المحددة دون أن يراجعوا الدائرة ، فقد ألغيت « اوراقهم » جميعا ، عدا المواطنين الاصليين بالطبع .. الذين تم استبدال اوراقهم حتى فيما بعد بكثير .. ويعتقد بعض المعمرين من هذه الفئة أنها كانت تلك خدعة لهم .

وقد حاول الكثير منهم مراجعة الدائرة والمطالبة والالتماس لسنين شارفت لدى بعضهم العقد من الزمن ، او ما يزيد .. فلم تذهب جهودهم سدى فحسب .. وانما ايضا سحبت منهم وثائقهم الوحيدة ، والغير صالحة ، « اوراق الجنسية » . واخيرا هُدّدوا بالنفي فورا اذا ما شُوهدوا في « الدائرة » ثانية ! . وهناك البعض القليل جدا ممن بقي يحمل هذه الاوراق الملغية الى اليوم ، ويخشون من عرضها .

أما شهادات الميلاد الرسمية ، الصادرة من مستشفيات الدولة ووزارة الصحة ، فيحملها الغالبية العظمى منهم ، ومع هذا فإن هؤلاء المولودون عرضة للنفي أكثر من غيرهم .

ولم تكتف الحكومة عند هذا الحد مع هؤلاء ، بل عمدت الى مطاردتهم وملاحقتهم ، وحتى اقتحام بيوت بعضهم وأخذهم الى الميناء للنفي ! ، فكانوا لفترات حبيسي البيت ، وحالهم اليوم ليس بأفضل مما كانوا عليه من قبل .

أنها مأساة شريحة كبيرة من أبناء الوطن ، ظُلمت ، واضطهدت ، واهينت ، وعُوملت أسوء معاملة — ولا زالت — ولكن ليس من قبل آل خليفة فحسب ، وليس من قبل ايران الشاه فحسب ، وليس من قبل المجتمع الدولي الشاهد فحسب ، بل ولشديد الاسف أن هذه الشريحة ظلمت من قبل الجميع ، حتى من قبل فصائل المعارضة البحرانية .

أما لماذا تُطرح القضية الآن ويؤكّد عليها ، فلأنها قضية بشر غرباء في أوطانهم ! . فالمواطن العربي قد يكون مقموعا ، ولكنه يبقى « مواطناً » على أية حال . قد تكون حرياته في التصويت ، والانتخاب مسلوبة ، ولكن أنتماءه — وان يكن سيء الحظ — ! معترف ومسلم به .

ماهو أسوأ من أن يُخل علي الانسان بكلمة مواطن .. وهو في وطنه الأول والاخير ، الوطن الذي ولد فيه هو وأبوه وجده وأبناؤه ، والذي لا بديل له سواه ؟ . وأن يعاني ما يترتب على سلب حقوق المواطنة من ويلات ومتاعب .

من جانب آخر ، تأتي أهمية طرح هذه القضية الملحة والماسّة ، لكونها مأساة مضى عليها ثلاثة أجيال ، وعاني ومايزال يعاني منها زهاء مائة الف انسان ، فأصبحت قضية منسية لم يدافع أحد عنها رغم حجمها — اذا ما لوحظ بعدد سكان البحرين الذين يبلغون ثلاثمائة الف نسمة — ، في حين تم الدفاع عن بقية القضايا التي قد تكون أقل أهمية من هذه القضية المنسية .

أنها أكبر من كون ابناء هذه الفئة المعنية ينحدرون من أصل ايراني ، أوَهَلْ آل خليفة أكثر عروبة من بقية « الالات » في الخليج .. ها هم « الهولة » و « العوضية » وهم من أبناء السنة في ايران ، وغيرهم هنا وهناك حتى في الجزيرة العربية ، مواطنون ، لهم حقوقهم وعليهم واجباتهم ، وأصبح من الوزراء وكبار المسؤولين . أن القضية ليست في أن يحمل إنسان جواز سفر أو لا يحمل ، وانما هي مأساة عميقة لا يتحسس بها الا من اجتَرع مرارتها وعاش قساوتها ، أنها قضية أناس ولدوا ، ترعرعوا ، درسوا ، تَخَرجوا ، عملوا دون مستوى كفاءاتهم ومؤهلاتهم ، تزوجوا وأصبحوا آباءاً لأطفال معقدين بلا مستقبل ، دون أن يحملوا يوما ما يثبت أنتماءهم لوطنهم ، كوثيقة أو هوية ، رغم ما يغمر قلوبهم من حب وارتباط عميقين تجاه وطنهم كأي بشر . وهذا وضع نفسي قاس لا يطاق حيث الأهانة والاحتقار والغربة والضياع في بلادهم .

ما أصعب أن يعيش الانسان غريبا داخل وطنه ، وما أغرب أن يكون إنسان بلا وطن ، ولا هوية ، ولا انتماء وهو إبن البلد .

الاضطهاد القانوني

أ — الهوية

أن من يولد على متن طائرة وهي بين اجواء بلدين ، فعلاوة على جنسيته الأصلية ، يحصل على جنسية البلدين ، ومن يعيش في بلد وخاصة اذا كان لاجئا او مستثمرا تعطى له الجنسية بين مدة ادناها سنة ومعدلها الطبيعي اربع سنوات . وفي كثير من بلدان العالم اذا ولد طفل في بلد ومهما تكن جنسية والديه ، فانه يحق له حمل جنسية ذلك البلد ، وفي كثير من البلدان الغربية يحق للوالدين التجنس أو الاقامة اذا ما بلغ طفلهم المولود في ذلك البلد ثمانية عشر عاما .

أما هؤلاء ، فليسوا محرومين من الجنسية والجواز فحسب ، وانما محرومين حتى من البطاقة الشخصية « الهوية » ، التي بدأت حكومة آل خليفة باستصدارها منذ بداية السبعينات . بشر بلا هويات ، او بطاقات شخصية ، أو جنسيات .. علاوة على المهانة الاجتماعية وانتقاص الحقوق المدنيّة . بل حتى رخص السياقة ، لا يحصلون عليها ، إلاّ بعد عناء طويل ، ربما كبديل للجنسيّة ! .

٢ — حرية السفر والتنقل

وهو حق إنساني لا يستطيع أحد أن يصادره ، ولكن هؤلاء — الذين يمثلون ثلث السكان — شبه ممنوعين من السفر ، وإذا سمح لهم ، ففي حالات الضرورة القصوى ، التي لا يحددها الا مدير ادارة الهجرة والجوازات ! .

وتعطى للمتقدم وثيقة سفر ، هي عبارة عن كراس صغير أزرق اللون ، تمّ تغيير شكله وبعض مضمونه ، بعد أن أصبح مادّة للسخرية والإستهزاء من حكومة البحرين ومن حامل وثيقة السفر على حدّ سواء ، حتى أن قطر رفضت هذه الوثيقة ولم تسمح لحامليها بالدخول الى أراضيها لغاية ١٩٧٧ .. بدّل آل خليفة الوثيقة الى كراس يشبه الجواز تماما ، وقد كُتب عليه : « جواز سفر » . وأما داخله فإلى جانب الصورة والبيانات ، وأمام كلمة الجنسية ، تكتب عبارة « من سكان البحرين »وفيه أيضا الاختام التالية : « لسفرة واحدة ويسحب عند العودة » .

وفي صفحة مستقلة يكتب اسم البلد الوحيد الذي يسمح السفر اليه ، وخلفها كلمة « فقط » ، مثلاً « للهند فقط » .

وقد سببت هذه الاجراءات مضايقات كثيرة للمسافرين ، كان بينها الاستجواب والتأخر في المطارات ونقاط الحدود ، لأن عبارات الأختام توحي بأن حامل الجواز شخص يخشى منه .

وقد نبغ آل خليفة في البحرين — اكثر من غيرهم — في « فن » تصنيف المواطنين ذوي الجنسية الواحدة ، لذا نرى حتى في جوازات بقية المواطنين التصنيفات التالية : « بحريني » ، « بحريني بالجنسية » ، « بحريني بالولادة » ، « بحريني بالزوجية » ، « بحريني مادة ٦ — ألف » ، وأما لأنفسهم فتكتب عبارة « بحريني بالسلالة » ! ! ، وأما أسفل الطبقات الاجتماعية ، والتي يعتبر أفرادها غير بحرانيين فهم أبناء هذه الفئة المعيّنة « من سكان البحرين » .

هناك الكثير من الأشخاص الذين يريدون زيارة أبنائهم المنفيين ، ولكن لا تعطى لهم وثائق سفر ، لأن مدير الجوازات غير مقتنع بضرورة السفر . والكثير منهم يخشى أن يقول أنه يريد الإلتقاء بإبنه ، او أخيه ، فيضطر إلى القول بأنه يريد السفر للعلاج خارجا أو لغايات أخرى ! . فتطلب إدارة الجوازات منه أنئذ تقريراً من الطبيب المباشر على علاجه ، يقول فيه أن علاجه غير ممكن داخل البحرين ، على أن يحدد المستشفى الذي سيعالج فيه في الخارج ، ولا يوجد طبيب مستعد لأعطاء هذا التقرير .

كم يكون مؤلماً لشخص حُرم من حق المواطنة وطرد الى الخارج ، وبعد مضي اثني عشر عاما على انقطاعه عن اسرته ، تتصل به والدته من الشارع ، خفية وخشية ! ، لتخبره ببشارة وهي أنها تمكنت للتو من الحصول على « وثيقة سفر » وليس جواز سفر ، لكي تلتقي به ، وذلك بعد ثلاث سنوات تقريباً من التسكّع في أروقة إدارة الجوازات ، والتسوّل والتوسّل لدى السلطات المختصة ، لتحصل على وثيقة سفر .

أحد أفراد هذه الفئة المنكوبة ، كان في مهمة من قبل الشركة الامريكية Brown & Root وكانت ظروف عمله تبعا للفريق الفني الامريكي تستدعي التوقف في ميناء الجبيل السعودي ، وتعرض هو — دون غيره — للأسئلة والإستجواب من قبل ضباط الجوازات ، ويبدو أن اتصالات قد أجريت بين الجبيل والمنامة عبر الرياض ، ثم تقرر عدم السماح له بالدخول ،لأنهم اكتشفوا في جوازه أشياء غريبة على حد زعمهم ! . وبالطبع يقصدون الأختام والجنسية ! ، فبقي ثلاثة أيام على ظهر السفينة حتى عودة الامريكيين الذين كانوا قد دخلوا بلا

جوازات سفر .. بل أتموا احسانهم بحقّه ! .. فتوسّطوا له عند الرجوع في وطنه ! ليخلصوه من المساءلة من قبل المباحث .

وفي سنة ١٩٧٨ سافر شابان الى العراق عبر حدود سوريا (الرطبة) ، أحدهما بحريني بالولادة ، والاخر من « سكان البحرين » ، فتورطا في أحد سجون العراق لمدة أربعة أشهر ذاقا خلالها الويل ، ومازالت الآثار باقية على جسد احدهما ، بعد أن وجهت لهم تهم باطلة .

إبتدأت المشكلة بعبارة « من سكان البحرين » وانتهت الى السجن والتعذيب ! .

٣ ــ حق التصويت

لا يحق لأبناء هذه الفئة المشاركة في تقرير مصيرهم بالتصويت او الانتخاب ، فضلا عن الترشيح ! ، حدث ذلك في التجربة النيابية الأولى في البحرين .. ولا يبدو ــ فيما لو عادت الحياة النيابية ــ أن يحدث تغيّر بهذا الشأن .

ثانيا ــ الاضطهاد التعليمي والاقتصادي

هول المأساة يكمن هنا ، في أنها حلقات من مسلسل لا ينتهي ، ويكفي أفراد هذه الفئة التي لا هوية لها في البحرين أنهم محاصرون ، يعيشون اليأس والضياع والاعدام البطيء ، فأبناؤهم لا يسمح لهم بإتمام الدراسة خارج البلاد ، مهما تكن نسبة العلامة التي يحوزون عليها ، الا استثناءاً ، والكثير منهم ، مصاب بالإحباط واليأس حيث يعلم بالنتيجة سلفا ، وقد اضطر الكثير منهم الى ترك ميدان الدراسة ليتوجه الى سوق العمل .. الا أن المشكلة تبرز ثانية ــ ولنفس السبب ــ وهي أنهم محرومون ايضا من معظم الوظائف حتى في القطاع الخاص ، واما في القطاع العام فمحرومون حتى من الوظائف التي تصنف على أنها وظائف وضيعة الا نادرا ، وفي بعض الوزارات الغير حساسة ، وبإستخدام الوساطات ، علاوة على اثبات الجدارة ، يمكن لبعض أبناء هذه الفئة أن يحصلوا على وظيفة .

ونورد بعضا من تلك الامثلة ، تاركين التفصيل لمقام آخر :

أولاً ــ نماذج عن الدراسة والعمل :

° في مارس ١٩٧٤ وبعد اجتياز الامتحانات ، والفحوصات كلها بنجاح وتفوق .. ورغم عشقه منذ الصغر للطيران ، رفضت شركة طيران الخليج طلبه ليكون طيارا لأنه لا يحمل الجنسية ، وبعد كفاح دام عاماً كاملاً دون جدوى ، أخبره الموظف البريطاني المسؤول : « أثبت لنا بأنك مواطن » ! ، ولسنا ندري الى الآن كيف أن [illegible]

« المواطنين »يجلبون الاجانب معززين مكرمين الى البلاد ، ويسلمونهم أعلى المناصب وبامتيازات عالية ،لا يوظفون أبناء الوطن امثال هذا الشاب ؟ ! .. واذا كانوا من « هواة جمع الاجانب » ، أفليس هذا الشاب وأمثاله « أجانب »حسب منطقهم الاعوج هذا ؟ ! . فلِمَ يرفضون ويوصدون أبواب الفرصة في وجوههم بحجج واهية و « قانونية » ؟ ! . إن هذه الحالة تتكرر يوميا ومرارا في البحرين مع أبناء هذه الفئة المحرومة من أبسط حقوقها ، دون أن يدافع عنها دعاة الإنسانية قاطبة ! .

° أحدهم ، وبعد أن ظهر على شاشات تلفزيون البحرين عند بداية تأسيسه ، إستدعاه مدير وزارة الاعلام « عبد صديق » ، فحضر الشخص في مكتبه دون أن يعلم السبب .. قال له المدير ، وبعد حديث مختصر ، أن الحكومة تعتزم تأميم المحطة وتحتاج الى كوادر . عرض على الشاب السفر الى باريس للدراسة على نفقة الدولة ، فأخبره الشاب بأنه بلا جنسية ! .. فصُعق المدير ، وكاد الا يصدق ظنّاً منه ان الشاب يحاول التملّص ، وسرعان ما أبلغه الاخير بجدية الأمر وحقيقته .. فاعتذر المدير وسحب عرضه أسفا ! .

° أحدهم ، موظف قديم بإحدى كبرى شركات الطيران ــ بكفاءته ــ ومرشح لاستلام ادارة أحد مكاتب الشركة ، وقد أخبرته الشركة بحل مشكلة الجواز بينه وبين حكومته فورا والا قد يضطروا لسحب قرار ترقيته ، لأنه قد يطلب منه السفر الطارىء أحيانا للعمل ، ولكنه لا يحمل جواز سفر .

ثانياً ــ الإعتماد والثقة

تقدم الكثير من هؤلاء بطلبات قروض من البنوك ، فرفضت حيث لا جواز ولا بطاقة شخصية ، وبالتالي لا اعتماد ولا مصداقية (أي لا ثقة) .

ثالثاً ــ قسائم السكن

القسائم السكنية ، وقطع الاراضي التي « تتكرم » بها وزارة الاسكان على المواطنين ، هي محرمة على أبناء هذه الفئة ، وهناك حالات استثنائية سواء بالواسطات او التوسل او بالحيلة وهي حالات نادرة جدا .

رابعاً ــ الأملاك

لا يمكنهم شراء عقار او حتى بيت للسكن ، ولا ان يكونوا أرباب عمل حرّ وبشكل رسمي .. فالكثير منهم يسجل بيته او مؤسسته التجارية ، مثلا ، باسماء اخرين ومنهم أبناء آل خليفة بالسلالة ، وقد حدثت عمليات استغلال واستيلاء واستفزاز ! ، وقد تصل عقوبة من يقوم بهذه الأعمال ــ أي أن يمتلك شيئاً ويسجّله باسم غيره ــ الى مصادرة عقاره ! .

ومن سخرية القدر ، أن آل خليفة « مواطنون » بالسلالة في سويسرا والغرب .. وهنا وهناك ايضا .. لأنهم يمتلكون قصورا وعقارات واعمال حرة فيها بينما يحرمون هذا الحق الذي يتمتعون به ، رعاياهم لأسباب تتعلق اولا واخيرا بالاضطهاد ! .

يكفي أن يمنع شخص من مواصلة الدراسة ، وأن لا توظفه المؤسسات الحكومية والأهلية ، او تسمح بتوظيفه اينما وكيفما شاء واستحق ، وأن تضغط عليه الحكومة اذا ما وظفه أحد .. إنه اعدام بطيء ، في حرب غير متكافئة .

ثالثا : سيف النفي

بسبب كونهم « شيعة »فقد تعرضوا لحملات قمع تعسفية في فترة التوتر بين بريطانيا وايران بسبب دعاوى الشاه حول سيادته للبحرين ، وكانت البلاد برمتها حينئذ تحت الانتداب البريطاني ولم تحصل على استقلالها بعد .. وحدث ذات الأمر بعد حصول الجزيرة على الإستقلال الصوري عام ١٩٧١ ، وبعد سقوط حكم الشاه .. لأن السبب الذي تعرض بموجبه هؤلاء للتعسف وهو « طائفية النظام »مازال قائما .

يعيش ثلث سكان البحرين حالة من الرعب من خطر النفي المحدق بهم ، والذي قد يحدث في أية لحظة .. فهم مهددون بالنفي الى ايران لتبدأ رحلة عذاب أخرى لهم ، حيث لا تعترف إيران بإيرانيتهم ، ولا بحقهم الحصول على لجوء لديها .

لقد كان النفي عقابا على ابداء الرأي .. وفيما يلي نموذجان على ذلك :

١ ــ كتب احدهم مقالا لجريدة « أخبار الخليج » في سنة ١٩٧٣ ، فتم استدعاؤه وتعرض للضغط والتهديد .. وحورب وهدد من ان يتكلم عما مارسه الجلادون بحقه .. حتى غادر بلاده ومازال يعيش خارجا لذنب عظيم اقترفه وهو كتابة مقال موضوعي .

٢ ــ أحدهم وهو من المكرمين الاوائل في عيد العلم .. فالى جانب أنه لم يتمكن من اتمام دراسته لأنه لا يحمل الجنسية ، كان اديبا .. طرد من أسرة الأدباء والكتاب لقصيدة شعبية وقصة قصيرة كتبهما نال جائزتين عليهما ، وسرعان ما سحبت جائزتاه واستدعي الى القسم الخاص للاستجواب ، والتحقيق حول القصيدة والقصة معا ! . وبالتحديد حول كلمتين وردتا فيهما « السمّر ، وسمراء » ، وعبارة « ويلاه لقد اتهمتني بالغربة عن الوطن » ، حيث كان قد ألمح الى المأساة التي هو أحد ضحاياها ، تلميحا خفيفا .. فهدد بالنفي ، وأخذ منه قلمه من جيبه وكسروه أمامه ، وأجبر على كتابة تعهد بعدم الكتابة ثانية ! ، ثم اطلق سراحه بعد أن تم تحذيره من مغبة التحدث للغير بما صنعوا

به ! .. وهذا الرجل لم يكن في يوم ما معارضاً للحكومة ، ولم يكن يصنّف من السياسيين اطلاقا ! .

الجانب الآخر من المأساة ، يتعلق بأوضاع المنفيين الذين يبلغون عدة مئات ، حيث تمزقت اشلاء العائلة الواحدة ، وتوزعت بين البحرين ومنافي أخرى ، عربية وأجنبية .. ولا يزال مجرد الاتصال ، بين اطراف العائلة جريمة يعاقب عليها بمزيد من النفي والتهجير ، وتجد الأم او الأب اخطاراً في الاتصال بالإبن المنفي ، كما يجد الإبن ذات الخطر فيما يتعلق باتصاله بوالديه ! . وقد قيل للكثير من الاباء . « اذا أردتم أبناءكم ، فسنشحنكم اليهم » ! ! .

ثم ماذا عساها أن تكون من « سيئة » في أن هذه الجالية تنحدر من أصل ايراني منذ قرون ، منذ ثلاثة قرون مضت حين استطاع الفرس طرد الإستعمار البرتغالي من منطقة الخليج ، وبالخصوص من البحرين ؟ ! . أوليست جاليات دول العالم الراقي كلها تعتز بثقافتها وتنتمي الى تراثها واصالتها ، ومع ذلك فهي تحمل الجنسية وتتمتع بالحقوق وتلتزم بالواجبات .

ثم ان كان حق الجنسية يقيده منطق الاصالة ، فآل خليفة اولى من غيرهم ليكونوا « بدون »لأنهم ليسوا من البحرين من اصل ، هذا اذا اردنا الخوض في غمار جدل الاصالة والجذور .

رابعا : الاضطهاد الاجتماعي

بسبب التحقير الذي مارسته السلطة ، وعملية العزل الاجتماعي التي فرضتها ضدهم ، فقد تعرض أفراد هذه الفئة الى صعوبات يتعلق بعضها بالتكيف مع المجتمع ، ويتعلق البعض الآخر منها بكرامتهم كبشر ، وحقوقهم كمواطنين .. من بين تلك الصعوبات مسائل الزواج ، والعمل .

إن الكثير من العوائل تخشى الارتباط بشبان او شابات مسلط عليهم سيف النفي ، ولا يوجد أي ضمان انساني او قانوني يحفظ وجودهم في البلاد ، كما أن الخوف والقلق من النفي والتهجير ، زرع عقدا نفسية لدى هذه الفئة من الناس .

وإذا كانت المجتمعات العريقة تحرص على تذويب الطبقات الاجتماعية في بوتقة الوطن الواحد ، فإن سلطات آل خليفة اعتمدت اسلوب الفرز الاجتماعي كخيار سياسي لتدعيم سطوتها وسلطتها على الناس ، واعتمدت على قضية هؤلاء التي ابتدات حين كانت البلاد برمتها تخضع للانتداب البريطاني ، ولا تملك استقلالها .

إن قضيّة فئة « البدون » في البحرين بحاجة الى حلّ ، وحلّ سريع ، فهل يُصلح آل خليفة في البحرين أنفسهم وحكمهم ، ليكون قريباً — على الأقل — من مستوى الإنسانية ! .

« نظام المقاطعات » لم يطبّق بعد مرور أكثر من ثلاثين عاماً على إقراره

الحكم المحلي .. الوهم الكبير !

حمزة الحسن

من أين تبدأ ممارسة العمليّة الديمقراطية .. هل تبدأ من مجلس الشورى ، وتنتهي لما هو أدنى .. أم تبدأ بممارستها في الشؤون المحلية والصغيرة ، ريثما يتدرب المواطنون والحكام على ممارستها ، في شؤون البلاد الأكثر أهمية .. أم أن كلا الأمرين على جانب من الأهمية ، وأن بالإمكان ممارستهما في آن واحد ، حيث لا تعارض بين الأمرين في الممارسة ؟ .

ولا يبدو أن هناك خلافاً بين مثقفي البلاد حول ضرورة تحقيق ثلاثة أمور في وقت واحد : « الدستور — ومجلس الشورى — ونظام الحكم المحلي » ، وحتى أمراء العائلة المالكة أنفسهم ، قدموا وعودهم بتحقيق هذه الأمور الثلاثة جملة واحدة ، فهي تتساوى في الأهمية تقريباً : إذ لا يمكن أن تحكم بلاد بدون ضوابط ودستور مقنن .. ولا قيمة لحكم لا يقوم على اساس رضا الناس وانتخاب ممثلين عنهم في برلمان حرّ يتمتع بصلاحيات واسعة .. ولا يوجد حكم يحترم نفسه لا يلقي بالاً الى إصلاح الإدارة المحلية ويدفع بالجمهور الى المشاركة في هذا الإصلاح في كل أمر يخصهم ، فلا تجري أمور البلاد العامة بديمقراطية ، في حين يمارس عكسها في الإدارة المحلية التي ينخر فيها الفساد ، وتسودها أنظمة لا تراعي مصالح العامة .

بالإمكان — وهو ما يفترض أن يقوم فعلاً — أن يجري تحقيق هذه الأمور الثلاثة في وقت واحد .. بحيث تعلّم هذه الأمور المواطنين والحكام بالتدريج أصول ممارسة العملية السياسية بشكل حرّ .. ولكن من المتوقع أن لا يكون الدستور في مستوى الطموح . لن يكون دستوراً إسلامياً — رغم أن العائلة المالكة ترفع شعار الإسلام — ، ولن يكون ديمقراطياً يتناسب مع الظروف التي يعيشها العالم اليوم . ولن يكون المجلس مجلساً حراً إلا بنسبة ضئيلة جداً ، فالأعضاء سيعيّنون وسيكون دورهم محدوداً في رسم سياسة البلاد ووضع القوانين ومحاسبة المسؤولين . كما أن نظام الحكم المحلي « نظام المقاطعات » لن يخرجه الأمراء الى النور إلاّ مشوّهاً لا يؤدي سوى الجزء الأقل مما يفترض أن يؤديه .

لقد تناولنا في أعداد سابقة من هذه المجلة رأينا في مجلس الشورى وكيفية إنشائه ونظامه ، كما تناولنا أيضاً موضوع الدستور في أكثر من عدد .. وفي هذه المقالة سنحاول تسليط الأضواء على موضوع الحكم المحلي ، أو ما يعرف بنظام المقاطعات .

الأساس الدستوري

أساساً هناك نظام للمقاطعات قُرّر إنشاؤه منذ ٣٥ عاماً ، وقد وُضع نظام المقاطعات بالفعل ووافق عليه الملك سعود وصادقه في ٢١ جمادى الأولى سنة ١٣٨٣هـ بمرسوم ملكي رقم ١٢ على أن « يطبق هذا النظام خلال مدّة تسعة أشهر من تاريخ نشره » .. وأوكل المرسوم الملكي لرئيس مجلس الوزراء — الأمير فيصل ولي العهد — والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ مرسوم الملك .

وصادق مجلس الوزراء ، ورئيسه الأمير فيصل — الملك فيما بعد — على نظام المقاطعات قبل أن يصادق عليه الملك في الثالث عشر من جمادي الأولى سنة ١٣٨٣هـ ، في قرار صادر برقم ٤١٩ ، وقد تضمن القرار إضافة الى الموافقة على نظام المقاطعات ، تفويض « سمو رئيس مجلس الوزراء — فيصل — بتطبيق الأحكام المتعلقة بالحكام الإداريين في نظام المقاطعات على الحكام الذين يختارهم سموه وذلك قبل حلول موعد تطبيق ذلك النظام » ، أي قبل إنتهاء موعد التسعة أشهر التي حدّدها الملك .

من هنا نحن أمام نظام موجود بالفعل ، مضى على إصداره نحو ثلاثين عاماً ، ولكنه لم يدخل حيّز التطبيق مطلقاً ، وبالتالي هناك أساس للمطالبة بوضع هذا النظام موضع التنفيذ ، وليس الإعداد ، بعكس موضوع مجلس الشورى الذي لم يتحقق منه سوى الوعد بإنشائه ، وبحكس موضوع الدستور ، الذي أُعدّ وفق رغبة الملك سعود ، ولكنه لم يوقع عليه ، رغم الإنتهاء من إعداده ونَشرُ الأمير طلال — الذي كان أحد أعضاء وزارة الملك سعود — له في الخارج .

ولكن من الطبيعي القول ان الحديث عن نظام مقاطعات جديد ينال مشروعية ، فالزمان تغيّر ، حيث مضت حقبة طويلة من السنين على إصداره ، وما كان الناس يطالبون به في الماضي لم يعد يلبي رغباتهم الحالية .. ولكن هل يمكن القول بأن نظام المقاطعات الجديد الذي لم يرَ

النور بعد سيكون أفضل من سابقه .. بل من الذي يقطع أنه لن يكون أسوأ من سابقه ؟ .

بغض النظر عن كل هذا ، فإن هناك نصوص تحتاج من يبحثها في موضوع نظام الحكم المحلي القديم ــ الذي لم يجر العمل به أبداً ــ ، على الأقل لوضع تصوّر لما ستنفرج عنه قريحة وديمقراطية الأمراء السعوديين ، ولكي نكون قريبين من تصورهم ــ هم ــ للحكم المحلي الذي قد يتمخض كما الجبل فيولد فأراً ! .

يتكون نظام المقاطعات من أربعين مادة في أربعة أبواب ، وقد حفلت مواد النظام بالكثير من العجائب والغرائب .

يفترض في نظام المقاطعات ، أن يحدد قبل أي أمر اخر عدد المقاطعات ، أو ما يسمّى بالتقسيمات الإدارية المحلية ، فيقال ــ مثلاً ــ أن المملكة تتكون من عشر مقاطعات أو أربع عشرة أو أكثر أو أقل .. هذه أمور يفترض أن تكون معلومة للجميع وعلى أساسها تُرسى قاعدة الحكم المحلي .. وإذا كانت هذه التقسيمات غير موجودة في الأساس ــ وهي حتى اليوم غير موجودة ــ فيفترض في نظام المقاطعات أن يحدد عددها وشمولية كل منها ، وعدد سكانها وأسماء مدنها وقراها .. الخ .

لكن نظام المقاطعات الغريب ، وفي أول مادة له لم يذكر هذا مطلقاً . كل ما قاله هو : « تتألف المملكة العربية السعودية إدارياً من مقاطعات ، يُراعى في تحديدها الإعتبارات الجغرافية وعدد السكان وظروف البيئة ومقتضيات الأمن وطرق المواصلات ، ويصدر بالتأليف والتحديد المذكورين قرار من مجلس الوزراء بناء على توصية خاصة من وزير الداخلية » .

ونصّت المادة الأولى أيضاً على أن تقسّم المقاطعة الواحدة الى عدة (مناطق) تضم كل منطقة مدينة أو عدة مدن وقرى ، وأن ترتبط المقاطعة بوزير الداخلية الذي يقوم هو بتحديد المناطق أيضاً .

يفترض أن تتمتع المقاطعة بسلطات مستقلة عن وزارة الداخلية ، بحيث تعتبر كحكومة محلية ، ترتبط بالقوانين العامة التي يوافق عليها مجلس الشورى ، وتلتزم بالمقررات العامة التي تتخذها كل وزارة على حدة ، وتترك لها الحرية الكاملة في طريقة الأداء وفيما يتعلق بالتفاصيل .. لا معنى لأن تكون المقاطعة تابعة لوزارة الداخلية أو لأية وزارة أخرى ، لأن المقاطعة يفترض أن يكون ضمن مهامها القيام ــ أو الإشراف الكامل ــ على عمل كل الوزارات ضمن إطار حدودها ، أما المحاسبة وتقييم العمل فتلك مسألة أخرى قد توكل الى مجلس الشورى أو لمجلس الوزراء بصفته أعلى سلطة تنفيذية ، وفي هذا يفترض أيضاً أن يكون لجمهور المقاطعة سلطة المحاسبة ، وهذا لا يتم إلاّ إذا كان المسؤولون عن إدارة المقاطعة منتخبون من قبل الجمهور .

ولكن لم ينص النظام على أن يعين حاكم المقاطعة بالإنتخاب ، ولا وكيله ولا أعضاء مجلس المقاطعة المقترح .. تقول المادة الثانية من النظام أنه « يُعين لكل مقاطعة حاكم يكون الرئيس الإداري للمقاطعة ، ويمثل الحكومة ــ وليس سكان المقاطعة ــ فيها ، ويقوم وزير الداخلية بترشيحه ويتم تعيينه بأمر ملكي بناء على إقتراح رئيس مجلس الوزراء » . فوزير الداخلية يرشح ، ورئيس مجلس الوزراء يوافق ويرفع الأمر للملك الذي يبدي الموافقة . وطالما أن الملك من العائلة المالكة ، وأن رئيس مجلس الوزراء هو الملك ــ منذ إزاحة الملك سعود ــ وأن وزير الداخلية لا بد وأن يكون أميراً .. فإن هؤلاء ــ وكما هو معروف ــ يأتون بأمير مثلهم الى كل مقاطعة ليكون حاكمها الإداري .. وفي الغالب فإن هؤلاء لا يعرفون المنطقة ولا أهلها ولا مشاكلها ، بل وأن كفاءتهم أقل من غيرهم . وفي الأنظمة التي تحترم نفسها ، لا تعيّن حاكماً لمنطقة إلا من أهلها .

لا يعين الأمراء حاكم المنطقة فحسب ، بل ويعينون وكيلاً له ــ وفي الغالب هو أمير اخر ــ بذات الطريقة التي يتم فيها تعيين الحاكم ــ كما تشير الى ذلك المادة الرابعة ــ .

وإمعاناً في سلوك إسلوب التعيين ، نصت المادة الخامسة على أن « يعين لكل منطقة ــ من مناطق المقاطعة ــ محافظ يرتبط بحاكم المقاطعة » .. وبنفس الأسلوب المذكور أعلاه . أي أن السلطة المركزية التي يتولاها الأمراء وحدهم ، تتدخل فتعين كل شخص تقريباً ، حتى رؤساء المراكز التي تتكون منها كل منطقة من مناطق المقاطعة .. فأين اللامركزية في الحكم التي يفترض أنها أحد أهم أهداف نظام المقاطعات ؟ .

لقد تفضل الأمراء في نظام مقاطعاتهم فقرروا ــ ضمن المادة ١٣ ــ أن يؤلف مجلس لكل مقاطعة ، يكون حاكمها رئيساً له ، ويتكون من أعضاء « يختارون من سكان المقاطعة وبقرار من مجلس الوزراء بناء على ترشيح وزير الداخلية » على أن يكون « من بينهم من يمثلون الوزارات التي تتصل أعمالها بصلاحيات المقاطعة » . فيالها من ديمقراطية ! . وتنص المادة ٤٠ على أنه « يجوز إقالة أعضاء المقاطعة بقرار من مجلس الوزراء بناء على إقتراح من وزير الداخلية » ، كما يجوز « إقالة جميع مجالس المقاطعات بإجراء شامل » في الحالات الضرورية ! .

صلاحيات حاكم المقاطعة

تحدد المادة الثامنة صلاحيات حاكم المقاطعة في التالي : تنفيذ الأحكام الشرعية ، المحافظة على الأمن والنظام واتخاذ ما يلزم من إجراءات وقائية ! ــ ويهتم بشؤون الصحة والتعليم والزراعة والري والمواصلات والعمل والتجارة والصناعة والشؤون البلدية وغيرها ــ وكفالة حقوق الأفراد وحرياتهم وعدم إتخاذ أي إجراء يمس تلك الحقوق والحريات ــ والإشراف على إدارة المناطق والمراكز التابعة للمقاطعة ــ ومساعدة الإدارات في جباية أموال الدولة المستحقة على الأفراد أو الشركات والهيئات ــ والمحافظة على أموال الدولة وأملاكها من التعدي ــ والإشراف على أعمال البلديات ــ والإشراف على أعمال الموظفين الحكوميين بحيث لا يجوز للجهات الحكومية إصدار أوامر او تعليمات الى الموظفين التابعين للمقاطعات إلاّ عن طريق حاكم المقاطعة المختص .

وهكذا فإن إختصاصات حاكم المقاطعة ، واسعة ، وكأن المقاطعة ــ وهذا ما ينبغي أن تكون عليه ــ دولة مصغرة ، تراعي الأنظمة العامة وتنسق عملها مع الوزارات كل ضمن إختصاصها . ولكن سيتبين فيما بعد أن ما يعتبر من صلاحيات حاكم المقاطعة ــ الذي سيكون أميراً على كل حال ــ لا يعني شيئاً كثيراً ، وأن مجلس المقاطعة المعيّن لا صلاحية له مطلقاً سوى الإقتراح ، وأن كل الأمور تبقى تحت إدارة الوزارات ، وإذا كان هناك من إستثناء ، فللأمير حاكم المقاطعة وحده ، الذي يحق له التدخل المباشر في عمل الوزارات ضمن حدود إمارته ، كما هو معمول به حالياً .

من الواضح ان نظام الحكم المحلي لا علاقة له بسياسة البلاد الخارجية ولا بوضع تشريعات ولا بالسياسة المالية العامة للحكومة ، إلا فيما يتعلق بميزانية المقاطعة ، كما لا يتدخل في الشؤون العسكرية إلا في حدود ضيقة .

وهناك مادة رقم ٢٤ تنص على أنه « لا يجوز للمجلس أن يبحث في أي من الشؤون العسكرية أو شؤون السياسة الداخلية أو الخارجية » ، وتنص المادة ٢٥ على ان « قرارات مجلس المقاطعة باطلة إذا جاوز فيها حدود إختصاصه » .

وقد حظرت المادة العاشرة من النظام على الحكام الإداريين والمحافظين ورؤساء المراكز التدخل في شؤون القضاء ، أو شراء أي من أملاك الدولة أو المقاطعة أو البلديات الموجودة في المقاطعة أو إستئجاره سواء كان بالواسطة أو بالمزاد العام .

كما حظرت على المسؤولين بيع أو تأجير أي شيء من أملاكهم الموجودة في المقاطعة الى الحكومة أو المقاطعة أو البلديات ، وحظرت أيضاً عليهم تكليف أي جندي أو موظف أو من إليهما بأداء خدمات أو مصالح شخصية أو إستعمال أي من الأملاك أو الأموال العامة لهذه الأغراض .

لا شك أن هذه المواد رائعة ، وكأنها وضعت لتكون الصورة النقيض تماماً لما يقوم به أمراء المناطق الحاليين ، الذين ــ بالتأكيد ــ لم يتركوا محظوراً إلا وارتكبوه ، ولهذا أصبح أمير كل منطقة أكبر لص فيها ، وأكثر شخص ينهب من أموال العامة ويستولي على عشرات الآلاف من

الأمتار المربعة من الأراضي التي تزيد قيمتها على مئات الملايين من الريالات .

مجلس المقاطعة

وهو عبارة عن مجلس شورى مصغر تنحصر مسؤوليات أعضائه في حدود المقاطعة وضمن المواضيع التي تتعلق بإختصاصه . وكما أن أعضاء مجلس الشورى سيعينون كذلك أعضاء مجلس المقاطعة . وكما أن رئيس مجلس الشورى سيكون معيناً كذلك رئيس مجلس المقاطعة ــ وهو أمير يعينه الملك دائماً ــ . هناك مفارقة مدهشة ، هي أن النظام لم يحدد مواصفات حاكم المقاطعة المعيّن ولا المحافظين ولا رؤساء المراكز ولا غيرهم ، ولكنه حدد بالتفصيل مواصفات أعضاء مجلس المقاطعة فعددتها المادة الرابعة عشرة في سبعة أمور : أن لا يقل عمره عن ٢٥ سنة ــ أن يكون سعودياً بالدم أو المولد أو مضى على تجنيسه عشر سنوات ــ أن يكون مقيماً في المقاطعة ! « بينما أعفي حاكم المقاطعة من هذا الشرط فيما يبدو لأنه أمير يؤتى به من الرياض ! » ــ أن يكون له صله تربطه بالمقاطعة كأن يمارس عملاً فيها ــ أن يكون متمتعاً بالأهليّة الشرعية ــ أن يحسن القراءة والكتابة !! ــ أن يكون حسن السيرة والسلوك .

والطريف أن المادة نفسها أعطت مجلس الوزراء الحق في أن يتجاوز مسألة القراءة والكتابة ، بمعنى أنه يمكن وضع جاهل أُمّي لا يجيد القراءة أو الكتابة عضواً في المجلس ، ويجوز له أيضاً عدم التقيد بأن يكون أعضاء في مجلس المقاطعة غير مقيمين فيها ، فيستقدمون مثلما يُستقدم الحاكم نفسه ، حتى وإن لم تكن له بالمقاطعة أية صلة ! .

وإذا كان حاكم المقاطعة المعين لا حدود لخدمته ، فإن النظام حدد مدة عضوية مجلس المقاطعة في سنتين فقط قابلة للتمديد إذا رأى مجلس الوزراء ذلك .. وهناك مواد عديدة أصرّ الأمراء على وضعها وتتعلق بخصوصيات سير عمل مجالس المقاطعات ونظامها الداخلي « المواد من ٢٦ الى ٣٩ » .

أما صلاحيات مجلس المقاطعة فقد حددتها المادة الثامنة عشرة في ستة مواضيع « البلديات ــ والتعليم ــ والزراعة ــ والمرافق العامة ــ والشؤون الإجتماعية والتعاونية ــ والشؤون المالية » . بالنسبة للبلديات فإن صلاحيات المجلس تكاد تكون إستشارية ، في حين يبقى الجهد والمسؤولية بيد كل بلدية التي تتبع وزارة الشؤون البلدية والقروية ، حيث تقول المادة أن مهمة المجلس « التعاون مع البلديات ــ ويجوز لمجلس المقاطعة إعانة المجالس البلدية ــ وأن من حقه اقتراح ما يراه مناسباً لتحسين وضع المقاطعة » .. وهذه المهمات تبدو تافهة ، إذ يجب أن يكون لمجلس المقاطعة الإشراف الكلي والنهائي على البلديات ، التي تعتبر من صميم مهمات مسؤولي المقاطعة ، الذين إذا ما جردوا من مسؤولية البلديات فإن مصالح الناس ستبقى ضائعة كما هي عليه الان ، أو يتلاعب بها من شاء التلاعب .

وفي شؤون التعليم أوكل لمجلس المقاطعة « الإشراف على تنفيذ برامج محو الأمية ! بعد الإتفاق مع وزارة المعارف » ومن حق أعضاء مجلس المقاطعة « إقتراح إنشاء دور للرعاية ! ومراكز تدريب مهنية ومدارس » ، فدور المجلس هنا لا يتعدى حدود الإقتراح ، ويا له من دور عظيم ! ، ولا تعتبر الدوائر الرسمية المعنية بهذه الإقتراحات مسؤولة عن تنفيذها ، بل « لتنفذ ما يمكن تنفيذه » .

في شؤون الزراعة ، نجد نفس التهميش لمسؤولي المقاطعة ، فكل عملهم هو الإقتراح والتشجيع « وكأننا لسنا ضمن حكومة محلية ، وإنما جمعية خيرية هدفها إرشاد المسؤولين الى ما يجب عليهم القيام به » .. في هذا المجال قالت المادة ١٨ أن دور المجلس ينحصر في « إقتراح إنشاء مزارع نموذجية وإقتراح التعليمات الخاصة بمحطات بيع المنتجات والحاصلات الزراعية ، وتشجيع إنشاء جمعيات تعاونية زراعية » . ثم هناك مهمة خطيرة ! هي « العمل على قيام صناعات متصلة بالمنتجات الزراعية » ! .. فمن لا يملك سوى الإقتراح كيف يمكنه القيام بهذا العمل العظيم ؟! .

في شؤون المرافق العامة ، لا توجد للمجلس أي صلاحية ، ولم يرد في النظام المحلي ــ نظام المقاطعات ــ ما يفيد ذلك . كل ما قال هو أن لمجلس الوزراء الحق في أن يقوم بما شاء من الأعمال ذات النفع العام للمقاطعة ، ودون اللجوء الى حاكم المقاطعة أو مجلسها .

في الشؤون الإجتماعية ، هناك مهمة تافهة تقول بان بإمكان مجلس المقاطعة مساعدة الهيئات الإجتماعية والخيرية مالياً او فنياً .. وبالطبع يحق له أن لا يقدم هذه المساعدة ، شأنه في ذلك شأن أي إنسان في المملكة الديمقراطية المسعودة .

ونأتي أخيراً الى الشأن المالي : فما يفترض هو أن تكون لكل مقاطعة ميزانية خاصة تحددها الدولة بناء على احتياجات كل مقاطعة وبرامجها ، لتقوم هي بنفسها بالإشراف على المشاريع المتعلقة بمصالح الناس والتي تقوم بها مختلف الوزارات في الوقت الحالي ، أما ما قرره نظام المقاطعات فيختلف عن هذا كلية ، فمع أن النظام يوجب تحضير ميزانية للمقاطعة وتقديمها لوزارة الداخلية قبل ثلاثة أشهر من بدء السنة المالية للمملكة ، إلا أن إيرادات الميزانية لا تلتزم بها الدولة ، التي تقوم فقط بتقديم « إعانات » تخصصها الدولة في ميزانيتها العامة لمجالس المقاطعات . وبإمكان مجلس المقاطعة ان يقرض ويستقرض ويقبل التبرعات والهبات كموارد للميزانية ! .

علاقة الوزارات بمجالس المقاطعات

كان يفترض كما أشرنا سابقاً ، أن يكون مجلس المقاطعة منتخباً ومسؤولاً عن كل الخدمات التي تقدم للمواطن ، وعن كل المشاريع التي تقوم في حدود المقاطعة ، وكان يفترض أن يتولى المسؤولون في المقاطعة دور الوزارات ، فتصبح فروع الوزارات في كل مقاطعة فروعاً تابعة لمجلس المقاطعة ، وتعتبر مسؤولة أمامه بالدرجة الأساس وليست مسؤولة أمام الوزارات .. ويبقى عمل الوزارات محدداً في سنّ القوانين العامة والتنسيق بين أعمال المقاطعات ، إضافة الى المشاريع التي لا تتعلق بالمقاطعة وإنما بالبلاد بشكل عام .

وحيث ان هذا لم يكن مطلوباً من نظام المقاطعات الذي سنّ قبل نحو ثلاثين عاما ، فإن العلاقة بين الوزارات ومجالس المقاطعات مختلة ، فالكلمة الأولى تبقى للوزارات ، ويبقى عمل مجالس المقاطعات منحصراً في تقديم الإقتراحات غير الملزمة ، وهذا لا يغير من سوء الإدارة والفساد الإداري والتلاعب في أموال الدولة .. إن نظام المقاطعات لا يعطي صلاحيات ذات قيمة لمجالس المقاطعات ، ولا يلزم الوزارات بشيء . وتحدد المادة العشرين من النظام الموارد التي يجب على الوزارات « مراعاة رأي مجلس المقاطعة فيها » من قبيل : إنشاء المدارس ، وتنفيذ المشروعات المتعلقة بالزراعة ، وتخطيط الأراضي ، وما يعرض للبيع من الأراضي الزراعية ، وإنشاء المباني الحكومية والمستشفيات والمستوصفات والطرق . في مثل هذه المواضيع يبدي مجلس المقاطعة رأيه ، إذا ما طلب منه ذلك ، وينتهي دوره عند هذا الحد . الطريف أن المادة ٢١ قالت انه يحق للوزير ان يستشير أعضاء مجلس المقاطعة إذا ما أراد ، وبإمكان الأعضاء أن يقدموا إقتراحاتهم للوزير المعني على « أن يجري كل ذلك عن طريق وزير الداخلية » وفي المادة ٢٢ هناك نص يقول بأنه يحق للمجلس أن يطلب من المصالح الحكومية البيانات والمعلومات المتعلقة بالأعمال الداخلة في إختصاصه ولكن أيضا « عن طريق وزارة الداخلية » التي تعتبر الرقيب الأول على الأعضاء ! .

هذا هو نظام المقاطعات الذي وافق الأمراء على العمل به منذ ثلاثين عاماً ، وهو نظام لا قيمة له ولا معنى بل ولا فائدة ، ومع هذا لم يعمل الأمراء به رغبة منهم في التخلص من أي قانون حتى وإن لم يقيد تصرفاتهم وأعمالهم .. إن القانون والنظام غير مرغوبين لديهم ، حتى وإن جاءا حسب ما يهوون ويريدون .

من المتوقع بالطبع ، أن يكون نظام المقاطعات الجديد ــ إذا ما رأى النور ! ــ أن يكون نسخة من النظام القديم المشوّه ، هذا إذا لم يكن أكثر تشويهاً وأقل قيمة .

بعد تجديد الملك للوعد بالإصلاحات السياسية

المعارضة غير متفائلة ، وتطالب بتضمين النظام الاساسي بنودا لحماية حقوق المواطنين

قال متحدث باسم منظمة الثورة الاسلامية ان احدا لايستطيع الثقة بالوعد الذي اطلقه الملك فهد ، بشأن اصدار النظام الاساسي « الدستور » ونظام مجلس الشورى خلال شهر ديسمبر الحالي ، واضاف ان الملك قد قدم مثل هذا الوعد في سبتمبر من العام الماضي ، وقال فيما بعد انه سينجز فور انتهاء أزمة الخليج ، وهاهي الازمة قد انتهت منذ عشرة اشهر ولم يصدر عن الحكومة اي توضيح لأسباب التاخير .

وكان الملك فهد قد قال في مقابلة تلفزيونية اذيعت في لندن في نوفمبر الماضي ، ان النظامين المذكورين سيصدران خلال شهر الى شهر ونصف ، وكان متوقعا ان تصدرهما الحكومة قبل انعقاد القمة الخليجية المتوقعة في الثالث والعشرين من ديسمبر الجاري .

وهذا اول رد فعل على تصريحات الملك يصدر عن المعارضة السعودية ، وتعتبر منظمة الثورة الاسلامية في الجزيرة العربية انشط جماعات المعارضة السياسية في المملكة ، وتدعو الى نظام ديمقراطي يتضمن مشاركة شعبية واسعة في العمل السياسي واقرار حقوق الانسان .

وقال المتحدث باسم االمنظمة ان مثل هذا الوعد قد صدر عن الملك فهد في سبع مناسبات مختلفة على الأقل ، بينها إعلانه في فبراير ١٩٨٢ بان النظام الأساسي سيصدر خلال ثلاثة اشهر ، وها نحن في نهاية العام ١٩٩١ ولم يخرج اي شيء الى النور ، على الرغم من مرور مايقرب من العشر سنوات على الوعد بانجاز الموضوع في ثلاثة اشهر .

ووصف المتحدث اعلان النظام الاساسي ، مع اقامة مجلس الشورى ونظام المقاطعات بأنها تمثل الحد الادنى من المطالب الشعبية في الوقت الراهن ، اذ لايعقل ان تكون بلادنا هي الوحيدة في العالم التي تحكم دون قانون ، ودون ادنى درجة من المشاركة الشعبية في العمل السياسي .

ورداً على سؤال حول الاسباب التي تدفع الملك لتكرار وعوده باصدار النظام الاساسي ، ثم تناسي هذه الوعود ، قال الناطق ان العائلة الحاكمة تشعر بتصاعد المطالبة الشعبية بالاصلاح السياسي ، وانه ثمة اتفاق في الاوساط الشعبية على ان النظام السياسي بوضعه الراهن لايتمتع بادنى درجة من المشروعية الدينية او الشعبية ، ولايستند الى اي مبرر لاستمراره ، ويشعر الملك واخوته ان انتشار هذه القناعة في اوساط المواطنين من مختلف الطبقات يجعل العائلة الحاكمة معزولة ، يتزايد الناقمون عليها يوما بعد يوم ، ولذلك فانه يسعى لامتصاص هذا الغضب ، بتكرار الوعود المتضمنة استعداد العائلة للافراج عن المطالب الشعبية السجينة منذ عشرات السنين ، لكن ما الذي يدفع الشعب للرضى وهو يسمع مثل هذه الوعود عاما بعد عام ، ويراها تتناسى او تغفل من جانب الذين اصدروها ، وكانها لعبة مؤقتة ماتلبث ان تنتهي فور ارتفاع الظروف التي صدرت في ظلها .

وحول مستوى التعامل مع النظام الاساسي ، ونظام مجلس الشورى في حالة اصدارهما فعليا ، قال الناطق ان المعارضة سوف تتعامل بايجابية مع هذه الخطوة حتى لوكانت لديها اعتراضات عليها ، لكننا نشير الى ان النظام الاساسي سيكون ناقصا لو لم يتضمن البنود التي تجعله قادرا على حماية المواطنين من جور السلطة واجهزتها الادارية والامنية ، وتوفير الاطارات القانونية لمشاركتهم في تقرير مستقبلهم بحرية واطمئنان ، واضاف ان النظام الاساسي يجب ان يتضمن العناصر التالية بحيث ان عدم وجودها يجعل النظام بلا اي قيمة واقعية :

اولا : ان يكون النظام الاساسي اعلى القوانين مرتبة ، بحيث يكون حاكما على ما سواه من القوانين ، ولايجوز استثناء اي من مداليله بقوانين اخرى .

ثانيا : ان يتضمن نصوصا صريحة على الحقوق والحريات الاساسية للمواطن ، ومنها على وجه الخصوص :

أ ــ حرية الرأي والتعبير والمعتقد والسفر والتقاضي والتملك والعمل والتجمع .

ب ــ المساواة بين كافة المواطنين ، في الفرص والحقوق والواجبات والتساوي أمام القانون .

ج ــ تحريم التعذيب في السجون لاي سبب ، وتجريم الاجراءات التي تتضمن تحقير المواطن او اهانته او انزال العقوبات به دون حكم قضائي .

ثالثا : ان ينص على الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وان يحدد بصورة خاصة الضمانات الكفيلة باستقلال القضاء وعدم خضوعه لاي جهة اخرى ، واستقلال السلطة التشريعية في اداء مهامها ، بحيث تكون هي السلطة العليا في البلاد .

رابعا : ان ينص على حدود صلاحيات الملك والوزراء واصحاب القرار ، وربط الصلاحيات الممنوحة لاي شخص حقيقي او معنوي بالمحاسبة على اعماله ، من قبل جهة قانونية محددة .

وبالنسبة لمجلس الشورى قال المتحدث ان العائلة الحاكمة تميل الى ان يكون اعضاء المجلس جميعا معينين من قبلها ، وهو مالا يتناسب مع مستوى التطلعات الشعبية ، فالشعب يطمح الى ان يكون مجلس الشورى تعبيرا حقيقيا عن القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في البلاد ، وليس جهازا اخر من اجهزة الدعاية الحكومية ، ومع ذلك فاننا نتمنى ان يأتي الى المجلس نخبة طيبة من شخصيات البلاد ورجالاتها ، ونحن ــ مع الاخذ بعين الاعتبار التحفظ السابق ــ مطمئنون الى ان العائلة الحاكمة لاتستطيع تجاوز جميع القوى السياسية الطيبة ، وان تجاوزت بعضها ، وذلك ما يعطي املا في ان يكون المجلس بداية لمرحلة من المشاركة ولو ضمن حدود ضيقة ، وهي احدى التطلعات الكبرى للمواطنين في هذه البلاد .

وانتقد الناطق الاسلوب الانفرادي الذي اتبعته العائلة المالكة في وضع النظام الاساسي ومجلس الشورى ونظام المقاطعات ، قائلا ان احدا من ابناء الشعب من الشخصيات او المثقفين او ممثلي القوى السياسية ، لم يسمح له بالاشتراك في النقاشات التي دارت حول الانظمة الثلاثة المذكورة ، ومن الواضح ان العائلة تخشى من ان يكون لوجود اي فرد من ابناء الشعب ، في اللجنة المكلفة بوضع القوانين المذكورة تاثير ولو بسيط ، في جعلها تتجه الى صالح الشعب على حساب الاستبداد المطلق للعائلة .

وفي ختام تصريحه قال المتحدث باسم منظمة الثورة الاسلامية ، ان معظم الناس في البلاد غير متفائلين بالوعود الملكية الاخيرة ، نظرا الى كثرة الوعود االتي اطلقت ثم تمّ تناسيها ، ولذلك فان المعارضة لاتنوي تحديد موقف تفصيلي قبل ظهور دلالات قوية ، على ان الحكومة قررت فعلا اصدار الانظمة المذكورة ، وعندما يتحقق ذلك فسيكون لنا موقف محدد من كل جزء من اجزاء الانظمة ، ومن الوضع السياسي العام في البلاد على ضوء هذا التطور .

عيسى أحمد ـ واشنطن ـ

في حوار جريء مع مناضل سعودي

الوعي السياسي لا يحقّق لنا شيئاً إذا لم نتحرّر من الخوف

مواطن من مدينة الرسول ، طيبته كطيبة يثرب ، حسن المعشر ، لبق الحديث ، تظنه غارقا في حلم مارتن لوثر كنج ، وعالم غاندي ، ومدينة افلاطون الفاضلة ، سياسي الا انه يرفض الميكافيلية .

قد تختلف معه ، ولكن لا يمكنك الا ان تحترم رأيه ، بل لا تستطيع الا ان تحبه . تحترم شجاعته الاصيلة ، تحترم صبره في الهجرة واستقامته في النضال .

الأستاذ محمد صديق .. في البدء نرجو تعريف قراء « الجزيرة العربية » بنفسك . من أنت ؟ لماذا هجرت وطنك ؟ .

إسمي الكامل محمد حسن صديق ، من مواليد المدينة المنورة عام ١٩٤٠م . عملت لمدة ١٦ سنة في وظائف اداريه واكاديميه مختلفه ، ابتدات في مصلحة سكه الحديد بالدمام ، ثم في جامعة البترول والمعادن بالظهران ، وانتهت في جامعة الملك عبد العزيز بجدة .

حصلت على درجة البكالوريوس في الاقتصاد ، والماجستير في الادارة العامة ، ولازلت اكافح للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية .

نُشر لي العديد من المقالات الطويله والكلمات القصيره ، تحدثت فيها عن الاوضاع السياسية والاقتصادية المتردية في بلادي ، وألفت ثلاثة كتب نفثتُ فيها جلّ احاسيسي وآلامي عن بلادي .

بلدي هي اجمل ركن في هذه الارض . هي ارض مسراتي ، وموقع ذكرياتي و ومقر احلام طفولتي ، لذا لن اهجرها ابدا . وما كنت راغبا في العيش خارج بلادي ، الا ان ما سمعته وعلمته من غضب السلطات السعوديه مني ـ نتيجة لما كتبته وقلته عن سوء الاحوال في بلادي ـ جعلني غير قادر على العودة الى بلادي في الوقت الحاضر ، خاصة وانا على علم بقسوة وجبروت وزير الداخليه السعودي .

اذا كنت تحب بلادك ، فلماذا الهجره ؟ ماذا تريد ؟ .

اريد ان اخبر الامير الحاكم ان مصابيح السعادة وشموع الاطمئنان قد انطفأت في البلاد ، ولم يبق فيها سوى وحشة مخيفة . وان فتيان وفتيات البلاد فقدوا الصفات التي مكّنت اجدادهم من ان يقيموا حضارتهم العظيمة المبنيه على ذلك الاستطلاع العقلي الحاد وذلك الخيال المبدع . وان اللوم كل اللوم يقع على الامير الحاكم لانه فرض حكمه على الأمة ، ووصف نفسه بالملك ، وأنه رجل الخير ، والحق ، والسلام .

لو أتيح للاستاذ محمد صديق ان يوجه كلمه لكل فرد من ابناء شعبنا في الجزيرة العربية في هذه المرحلة الحساسة فماذا يقول ؟ .

اقول .. عزيزي المواطن : انت اليوم تعيش تحديات عظيمة ، وتمر في حاضر ايامك بتحولات كبيرة تقف امامها حائرا لا تدري ماذا تفعل . الوضع السياسي في البلاد راكد اسن يؤدي الى الموت . رضيت به طيلة هذه المدة لانك ألفت الرتابة في عيشك ، ونسيت الحداثة والتجديد في حياتك .

ما خلا بالوطن الا المواطنين ، الذين يؤثرون فيه تأثيرا . فالمواطن هو مادة السياسة وهو الوطن ، وهو الذي يجدد ـ ان دفعه حب الوطن ـ الى التجديد ، ويموت ان قادته الرتابه الى الموت .

حال بلادنا سوف لن يتغير اذا لم تنظر الى المشكلات العامة باهتمام يفوق اهتمامك بمشكلاتك الخاصه . حال بلادنا لن يتغير اذا لم تدرك ان الحريه هي اساس الحضارة الانسانية ، فاذا انطفات الحرية تعطل سير الانسان وتأخر المجتمع . حال بلادنا سوف لن يتغير اذا لم ندعو الى تحرير المرأه واعطاءها حقها السياسي والإقتصادي والوظيفي . حال بلادنا سوف لن يتغير اذا لم نتفاعل معه من الداخل ونطلب الجد والتغيير والتطوير .

لذا اناشدك باسم الوطن الا تقبع في الحضيض وتهوي الى القعر راضيا قانعا بفتات العيش وموت الطموح . كن طموحا ، وليكن الوطن هدفك تسدد اليه نشاطك ، وتذكر على الدوام ان ما من انسان بلغ رتبة عالية كان طموحه دونها ، وان من يقتنع بالقليل يناله ، أو ينال أقل منه ، ويقف عنده .

بعيد ازمة الخليج وعد الملك فهد ـ مرة اخرى ـ بتطويرات سياسية : نظام اساسي ، مجلس شورى ، نظام مقاطعات . اي قدر من المصداقية لتلك الوعود ؟ .

اثبتت لنا الايام ان الملك فهد صادق في اعطاء الوعود فقط ، وخاصة الوعود المتعلقه بالدستور وتكوين مجلس الشورى .

بين ايدينا وعد يقطعه صاحبه ـ الملك فهد ـ على نفسه ليعود الى الطريق الصدق ويبتعد عن الكذب والمماطلة . نحن لا نعلم الغيب ، ولا يسعنا هنا الا ان نذكر الملك فهد ان الوعد امانة ، وان المواطن هو مادة الحكومة الاولى والرئيسية وهو الساحه التي يكشف فيها الحاكم عن حقيقة ذاته ، ومصداقية قوله ، وعمق انسانيته ، والتي بدونها يصبح الحاكم شكلا وهميا يمكن تصنيفه تحت اي مسمى الا ان يكون حاكما .

يعتقد البعض بان النظام الحاكم في المملكة نظام دموي لن يتردد في استخدام اعلى درجات العنف ضد اي فئة تهدد سيطرته المطلقه على البلاد ، وبالتالي فان العنف هو الطريق الوحيد للتغيير . مارايكم في ذلك ؟ .

ارى ان نظام الحكم في السعوديه يقوم على الجهل ويتكيء على الترف . فالامير الحاكم الذي حرم من نور العلم من امثال فهد ، وسلطان ، ونايف ، وسلمان ، وغيرهم .. لا يستطيع ان يقتبس شيئا من نور العصر المتطور الذي نعيشه اليوم ، ولهذا يظهر اسلوب حكمه لوحة معبرة عن كل ما تشتمل عليه حياته الساذجه ، وتفكيره البدائي ، وبيئته الفطرية . والامير الحاكم الذي نشأ في بيئة مترفه لا يستطيع ان يعبر عن بيئات الفقراء والمحرومين وتصوير حياتهم وهمومهم ، لانه لم يحس بالفقر والحرمان طيلة حياته .

هذه النماذج من الامراء الجهله والاغنياء ، يمكنها ان تقدم كشخصيات هيكلية ساذجه اكثر مما تقدم على أنها شخصيات انسانيه تدرك مسئولية الحكم وابعاد القرارت الاداريه .. رغم ان تصرفات الامير الحاكم مزريه و فيها الكثير

من الاهانه والاستهزاء بالمواطن ، وتشكل وبالا على اقتصاد البلاد ، الا اننا يجب ان نرفض العنف كاسلوب للتغيير ، وليكن اسلوب الجدل والنقاش والحوار طريقنا للتغيير ، ومبعثاً للحماسة التي تشحن انفسنا بطاقات روحيه ووجدانيه .

العنف ــ كما نعرف ــ هو كراهية وحقد ، والسلم عمل ابداعي ، وهو أيضاً إيمان ، وحب ، وفداء . ويجب ان نتذكر دائما انه رغم ادعاء الامير بالاستقامه وحسن النيه ، الا انه مطعون في مقدرته وامانته .

لا بد ان اطلعتم على المذكره التي رفعها التيار السلفي في المملكه من قبل أكثر من ٤٠٠ من شخصياتهم للملك فهد مطالبين بتغييرات واسعه . ترى هل حدث شرخ في علاقة النظام الحاكم بالتيار السلفي ، ام انها سحابة صيف ؟ .

اود اولا ان اتحدث عن التيار السلفي في المملكة . اسألك ــ برب الكعبة ــ مع من منهم تستطيع ان تتحدث عن السياسه ، او الاقتصاد ، او الجيش وشؤون الحرب ؟ .

أمع القضاة ؟ وبعضهم لازال يعتقد ان الارض مسطحة ؟ ام مع أئمة المساجد وهم يجهلون ابسط نظريات علم السياسة ، ومبادىء الاقتصاد ــ ويشككون في نظريات علم الفلك الحديث ؟ .

رجال الدين في المملكه يعيشون في عصرهم هذا دون ان يكونوا من اهله ودون ان يشعروا بحاجاته وضروراته ، ويشجعهم على ذلك ان الدولة ــ يمثلها الامير السعودي ــ تقدم لهم المال الكثير بما يمكنهم من الحياة الهادئة المطمئنة .

يحسن على علماء الدين في المملكه ــ قبل كل شيء ــ ان يبذلوا ما يستطيعون من جهد وقوة ليكونوا كغيرهم من رجال الدين . ليكن منهم المؤرخ وعالم الفضاء وعالم الكيمياء وعالم السياسه .

يحسن على علماء الدين ان يشعروا بالبون الذي يفصل بينهم وبين المواطن ، لانهم يحسنون الى انفسهم وامتهم ان أزالوا هذا البعد .

ثانيا : لا اعتقد ان شرخا قد حدث في علاقة النظام الحاكم بالتيار السلفي . اعتقد ان البلاد تعرضت ولازالت تتعرض لازمات مختلفه ، ونزلت بها المحنه بعد المحنه والبلاء بعد البلاء كنتيجه مباشره لتحالف الامير المستبد مع رجل الدين المتخلّف .

اهتم رجال الدين ــ بدرجة كبيرة ــ باكتساب الوقار لانفسهم والمهابة لمقامهم ، اكثر من اهتمامهم بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر . وتصور العلماء لواجبهم الوطني ضيق واعتقد انهم اذا القوا دروسهم وادوا صلواتهم والقى بعضهم من حين الى حين وللوطن .

لم يتصور العلماء انهم مكلفون بمراقبة سلوك واخلاقيات الحاكم ، فالامير الحاكم ــ وطيلة الستين سنة المنصرمة ــ فسق وبذر وظلم ولم يحرك رجال الدين ساكنا ، ولهذا انتهت بلادنا الى ما انتهت اليه من التخلف والفقر والجهل .

ولا أُخفي عليكم اني لا أقيم وزنا لتلك المذكرة ولا ارجو منها خيرا .

ما هو تقييمكم لعمل المعارضة السعوديه في الخارج ؟ وكيف ترون السبل الكفيله لزيادة الضغط الاعلامي والسياسي على النظام ؟ .

دعني في البداية اقول ان المعارضة وسيلة وليست غاية . فيجب ان يكون لكل معارض غاية فيها غير الشهرة وجمع المال . واشرف الغايات ان يرقى الانسان المعارض بنفسه ويعمل لرقي ابناء وطنه . واذا وجد المعارض أن غايته هي المعارضه ، فإن بلده حافلة بالمتع العظيمة ، ومن الأفضل له أن يبحث عن المال والشهرة بغير وسيلة المعارضة .

ثانيا : انني من انصار المعارضة السياسية السلمية . المعارضة التي استخدم فيها حبر القلم ، ورقة اللسان ، وقوة المنطق ، وارفض العنف بجميع انواعه .

ثالثا : المعارضة السعودية ضعيفة ومبعثرة ، وينصب الشطر الاول والاكبر من نشاطها على الدفاع عن حقوق المواطن وخاصة من هم في السجون ، والشطر الثاني يركز على الدفاع عن حقوق طائفة تتعرض للإضطهاد .

اؤيد الشطر الاول من نشاط المعارضة ، ولكن اود ان تتوسع رقعته لتشمل مطالب سياسية واضحة مكتوبة في وثيقة سياسية يؤيدها ويطالب بها مواطنون معروفون باسمائهم واجسامهم .

في ضوء التغيرات التي اعقبت حرب الخليج ، ما هو رأيكم في الاسلوب الامثل لاحداث التغيير الذي تصبون اليه ؟ .

لم يحصل اي تغيير يذكر نتيجة حرب الخليج ، فصدام حسين لازال يعبث في ارض العراق ويطلق رصاص مسدسه الخاص في سمائها . ال الصباح أصبحوا اكثر دكتاتورية مما كانوا عليه من قبل ، بل تحولوا الى قتله ، وجلادين ، وامناء سجون . وال سعود يهتزون طربا على تحطيم العراق وقتل ما يقرب من ٢٠٠ ألف عراقي .

لا يوجد اسلوب امثل للتغيير قبل ان نحرر فكر الموطن من قيد التقليد . لا يوجد اسلوب امثل للتغيير الى ان تغلب كفة السياسة الشرعية على السياسية السلطانية .

لا يوجد اسلوب للتغيير الى ان ينتصر رجال الدين على جبروت الثقافة السلطوية التي تكبل المواطن بحيث يكونوا معه لا عليه ، وتبعث فيهم روح التجديد في المفاهيم الدينية المواكبة للعصر .

لا يوجد اسلوب امثل للتغيير قبل ان نصرف الامراء ، خمائر الضعف والشلل ، ونعنى بتنمية العلماء ، بذور القوة والنشاط .

كثيرون كانوا يقولون ان مما يجعل النظام الحاكم في المملكة قادرا على التنصل من وعوده المتكرره لاحداث تطوير للنظام السياسي هو غياب او ضعف الوعي السياسي لدى الاغلبية العظمى من الشعب . ما رأيكم في ذلك ؟ .

لا اوافق هذا الرأي ، واعتقد ان الوعي السياسي موجود في بلادنا . يوجد لدى المواطن وعي سياسي كاف بما يدور داخل البلاد ، وما يدور في المنطقة العربية وعلى الساحة العالمية ايضا . ولكن المعدوم او الغائب هو حب الوطن والغيرة على الاسلام .

المشكلة الكبرى هي ان المواطن المسلم تخلّى او نسي مسؤليته والتزامه بالعهد الذي قطعه على نفسه امام الله . التزامه بالامانة والصدق ، التزامه بحدود الله وما شرع له لكي يرقى ويحقق بلاءه في هذه الارض . ترك المواطن المسلم هذه الالتزامات الروحية جانبا ، وانشغل باطماعه وبهمومه البشرية الخالصة .

نحن اليوم لا نغير على الوطن ، بل نتصارع عليه وندمره . نحن اليوم نعطي حق الله مجاملة ، ونعلنها حربا شعواء على كل من يخالفنا في الرأي ، مما يتنافى مع المنهج الدعوي في الاسلام . ونحن اليوم لا نتيح فرصة الحوار والجدل بالتي احسن ، بل نفرض الاستبداد الشامل ، ونوظف اشخاصا ومنابر لطرح قضايا تتنافى مع التصور الاسلامي ، مستخدمين الدس والتدليس .. والشواهد على ما اقول كثيرة .. في القضية الفلسطينية ، في حرب العراق وايران ، واخيرا في حرب الخليج .

الوعي السياسي لا يحقق لنا شيئا اذا لم نتحرر من الخوف الذي يؤرقنا ليل نهار ، ويمزق عزائمنا . نحن كمن توهم العظمة ولم يمارس بعض الاعمال العظيمة فلم ينل من العظمة الا الظل . نحن نملك الوعي السياسي ، ولكن في الوقت نفسه سمحنا للامير الحاكم ان يملك الارض وكل ما عليها وما تحتها .

إن فسق ، وتبذير ، وظلم ، وسوء ادارة الامير الحاكم ترك في نفوس المواطنين اثارا وذكريات سيئة . وان اجتماع هذه التصرفات اوجد في اكثر مناطق المملكة استياءاً شديدا من سلوك الامير ، وتخوفا بالغا على مستقبل البلاد و ورغبة حادة في التغيير ، ولذا فالفرصة مناسبة لكي تتقدم المعارضة الى الامام الان وتعرف نفسها الى المجتمع : من هي ؟ وماذا تريد ؟ . وعليها أن تطالب بالحقوق الوطنية بشكل مباشر

الحكومة السعودية وتشريعات حقوق الإنسان في الإسلام

في الوقت الذي تتعدى فيه العائلة المالكة على تراث البلاد الديني ، تبرر به رفضها للمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان

علماء المسلمين يؤكدون : إن اعلان الامم المتحدة عن حقوق الانسان هو ترديد لوصايا الرسول الاكرم ﷺ

تدّعي العائلة المالكة أنها تتبع نهج الإسلام في حكمها ، وأن دستورها هو القرآن الكريم ، ولكن هذه العائلة خرقت حقوق الإنسان المسلم على أرضه ووطنه ، الذي هو مهد الإسلام ومهبط الوحي والرسالة ، فأخذت ما تشاء من الحقوق وألزمت رعيتها بالقوة والقسر بالكثير من الواجبات ، دون أن تعترف بما اعترف الإسلام لهم من حقوق كثيرة وفي شتى الميادين .. لقد إقتطفنا من ميثاق حقوق الإنسان المسلم الذي وضعه مجموعة كبيرة من علماء المسلمين وقادة الحركات الإسلامية والمفكرين الإسلاميين في مطلع القرن الرابع عشر الهجري ، الموافق للتاسع عشر من سبتمبر ١٩٨١ ، إقتطفنا بعضاً من حقوق الإنسان في الإسلام مدعماً بالآيات والأحاديث ، ليتوضح بعض ما للمسلم من حقوق وكيف أن العائلة المالكة لا تلتزم بها ولا تضمنها من الأساس ، ولا تعتبر نفسها مسؤولة عن تنفيذها ، وإنما تكتفي بترديد عبارة : دستورنا القرآن . ولا تلتزم بشيء مما يدعو إليه .

إن الحكومة السعودية لا تعترف بالقوانين والمواثيق الدولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان ، بحجة مخالفتها للشريعة الإسلامية التي لا تطبقها أو تلتزم بها ، وقد كتب الكثيرون وأوضحوا بأن ما جاء في المواثيق الدولية من حقوق للإنسان ، مدونة في القرآن الكريم والسنة النبوية ، الى حدّ أن الشيخ محمد الغزالي اعتبر في كتابه « حقوق الإنسان في الإسلام ، بين تعاليم الإسلام وإعلان الامم المتحدة » ، إعتبر المواثيق الدولية من أبجديات الإسلام « وأن إعلان الأمم المتحدة عن حقوق الإنسان ترديد عادي للوصايا النبيلة التي تلقاها المسلمون عن الإنسان الكبير والرسول الخاتم محمد بن عبد الله » .

يقصد بمواثيق حقوق الإنسان ، تلك المواثيق التي صدرت بالتحديد عن مصدر دولي وهي الأمم المتحدة ولجانها ، والتي تحوي مواثيق عامة وقعت عليها أغلب دول العالم ، والتي تضع تشريعات تحفظ حقوق الإنسان في كل مكان من العالم ، من بين هذه التشريعات : الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والعهد الدولي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦ ، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ . وهناك مواثيق دولية خاصة تحفظ حقوق إنسان معين مثل المرأة والطفل والشيخ والمعوق واللاجيء السياسي والإنساني ، أو تختص بحق محدد مثل اتفاقيات العمل ومنع الرق والسخرة والتعذيب ، الخ .

والسؤال : لماذا لم توقع حكومة المملكة العربية السعودية على معظم هذه الإتفاقيات ؟ وهل صحيح أن السبب هو مجرد مخالفة بعض نصوص هذه المواثيق لنصوص دينية صريحة ؟ .

لم تكن قضية العائلة المالكة ، تتعلق بمخالفة المواثيق الدولية ـ وفي حالات جد قليلة لنصوص دينية ـ وإنما مشكلتها الأساسية هي أن المواثيق الدولية ـ كما النصوص الدينية ـ لا تتماشى مع مصالحها ورغبتها في الإستفراد بالحكم ، والعمل بالهوى دون ضابط قانوني .. والعائلة المالكة التي تحاول أن تجد لها في المحافل الدولية مخرجاً لا يلزمها بالخضوع الى تلك المواثيق ، وتحاول التذرع بتراث البلاد الديني ، هذه العائلة نفسها تقوم بتجاوز تراث البلاد وتلغي أحد أهم بنود التشريع الإسلامي ، وترفض الخضوع لسلطان الشريعة الذي تحكم الشعب بإسمها .

إننا ندعو الحكومة السعودية كي تصادق على هذه التشريعات والإتفاقيات التي وقعتها أغلب دول العالم ، وذلك للأسباب التالية :

أولاً : إن هذه التشريعات ، أقرب الى روح الإسلام مما تمارسه العائلة المالكة في الوقت الحالي .. بل أن ما جاء في التشريعات الدولية يتوافق مع معظم ما دعا إليه الدين الإسلامي الحنيف .

ثانياً : إن توقيع الحكومة على هذه المواثيق والإعتراف بها ، يفسح المجال لمحاسبتها على الصعيد المحلي والدولي .. لأنها خرقت مواثيق صادقت عليها ، وبالتالي يمكن أن تتقدم البلاد بعض الخطوات في مجالات الإصلاح التي تأخر القيام بها ، إنتظاراً لوعود ملكية لن يتم الإلتزام بها .

ثالثاً : إن وجود تشريعات تضبط تصرفات الحكم ، أفضل من عدمها ، رغم ما في بعض مواثيق حقوق الإنسان من مخالفة للشريعة الإسلامية . ولكن يجب ملاحظة أن الحكومة السعودية التي رفضت التوقيع على تلك المواثيق بحجج مخالفتها للشريعة الإسلامية ، هي نفسها تخرق قوانين الشريعة الإسلامية ولا تتقيّد بها في شتى المواضيع التي تطرقها المواثيق الدولية . وبإمكان الحكومة السعودية ــ إذا كانت صادقة في غيرتها على الدين ــ أن تلتزم بما يتوافق مع الشريعة فقط ، وتضمنه في قانون وطني محلي يجري التعامل به فيكون أساساً لدستور وطني .

رابعاً : نحن ندعو الحكومة السعودية الى التقيّد بأيّ ميثاق إقليمي أو دولي لحقوق الإنسان : مثل البيان العالمي لحقوق الإنسان المسلم . أو ميثاق حقوق الإنسان والشعب في الوطن العربي ، أو تضع هي بنفسها ميثاقاً لحقوق المواطن يشرف عليه خبراء قانونيون وخبراء في الشريعة الإسلامية .

نحن لا نريد أكثر من أن تلتزم الحكومة السعودية بميثاق معترف به ، يحفظ حقوق مواطنيها السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، ونتمنى أن يكون متماشياً مع روح الشريعة الإسلامية ، خاصة وأن الحكومة السعودية تعتبر الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي دستورياً وتشريعياً .

والآن الى أهم حقوق الإنسان المسلم ، كما وردت في البيان العالمي لحقوق الإنسان المسلم ، ولا نريد أن نأتي بالصورة المعاكسة التي تمارسها العائلة المالكة السعودية ، باعتبار أن خروقات العائلة المالكة كثيرة ومن الصعب متابعتها في هذه المقالة .

أولاً ــ حق الحرية

حرية الإنسان مقدسة ــ كحياته سواء ــ وهي الصفة الطبيعية الأولى التي بها يولد الإنسان ، « وما من مولود إلا ويولد على الفطرة » . وهي مستصحبة ومستمرة ، ليس لأحد أن يعتدي عليها : « متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً » . ويجب توفير الضمانات الكافية لحماية حرية الأفراد ، ولا يجوز تقييدها أو الحدّ منها إلا بسلطان الشريعة ، وبالإجراءات التي تقرّها .

ثانياً ــ حق المساواة

(أ) الناس جميعاً سواسية أمام الشريعة : « لا فضل لعربي على عجمي ، ولا لعجمي على عربي ، ولا لأحمر على أسود ، ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى » . ولا تمايز بين الأفراد في تطبيقها عليهم : « لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها » . ولا في حمايتها إياهم : « ألا إن أضعفكم عندي القويّ حتى آخذ الحق له ، وأقواهكم عندي الضعيف حتى آخذ الحق منه » .

(ب) الناس كلهم في القيمة الإنسانية سواء : « كلكم لادم وادم من تراب » . وإنما يتفاضلون بحسب عملهم : ﴿ ولكلّ درجات مما عملوا ﴾ . ولا يجوز تعريض شخص لخطر أو ضرر بأكثر مما يتعرض له غيره : « المسلمون تتكافأ دماؤهم » . وكل فكر وكل تشريع وكل وضع يسوّغ التفرقة بين الأفراد على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو اللغة أو الدين هو مصادرة مباشرة لهذا المبدأ الإسلامي العام .

(ج) لكل فرد حق في الإنتفاع بالموارد المادية للمجتمع من خلال فرصة عمل مكافئة لفرصة غيره ﴿ فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه ﴾ . ولا يجوز التفرقة بين الأفراد في الأجر مادام الجهد المبذول واحداً والعمل المؤدّى واحداً كمّاً وكيفاً : ﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره ﴾ .

> كل فكر يسوغ التفرقة بين الافراد على اساس الجنس او العرق او اللون او اللغة او الدين هو مصادرة مباشرة لمبدأ المساواة في الإسلام
>
> التفكير الحر ــ بحثا عن الحق ــ ليس مجرد حق فحسب بل هو واجب أيضاً

ثالثاً ــ حق المشاركة في الحياة العامة

(أ) من حق كل فرد في الأمة أن يعلم بما يجري في حياتها ، من شؤون تتصل بالمصلحة العامة للجماعة ، وعليه أن يسهم فيها بقدر ما تتيح له قدراته ومواهبه ، إعمالاً لمبدأ الشورى : ﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾ . وكل فرد في الأمة أهلٌ لتولّي المناصب والوظائف العامّة متى توافرت فيه شرائطها الشرعية ، ولا تسقط هذه الأهليّة أو تُنتقص تحت أي اعتبار عنصر أو طبقي : « المسلمون تتكافأ دماؤهم ، وهم يدٌ على من سواهم ، يسعى بذمّتهم أدناهم » .

(ب) الشورى أساس العلاقة بين الحاكم والأمّة ، ومن حقّ الأمّة أن تختار حكامها ، بإرادتها الحرّة ، تطبيقاً لهذا المبدأ ، ولها الحق في محاسبتهم وفي عزلهم إذا حادوا عن الشريعة : « إنّي وليتُ عليكم ولستُ بخيركم فإن رأيتموني على حقّ فأعينوني ، وإن رأيتموني على باطل فقوّموني ، أطيعوني ما أطعتُ الله ورسوله ، فإن عصيتُ فلا طاعة لي عليكم » .

رابعاً ــ حق حرية التفكير والإعتقاد والتعبير

(أ) لكل شخص أن يفكر ، ويعتقد ، ويعبر عن فكره ومعتقده ، دون تدخل أو مصادرة من أحد مادام يلتزم الحدود العامّة التي أقرّتها الشريعة ، ولا يجوز إذاعة الباطل ، ولا نشر ما فيه ترويجاً للفاحشة أو تخذيلاً للأمّة : ﴿ لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرجفون في المدينة لنغرينّك بهم ثم لا يجاورونك فيها إلاّ قليلاً. ملعونين أينما ثُقفوا أخذوا وقُتّلوا تقتيلا ﴾ .

(ب) التفكير الحرّ ــ بحثاً عن الحق ــ ليس مجرد حق فحسب ، بل هو واجب كذلك : ﴿ قل إنما أعظكم بواحدة أن تقوموا لله مثنى وفرادى ثم تتفكروا ﴾ .

(ج) من حق كل فرد ومن واجبه : أن يعلن رفضه للظلم ، وإنكاره له ، وأن يقاومه ، دون تهيّب من مواجهة سلطة متعسّفة ، أو حاكم جائر ، أو نظام طاغ .. وهذا أفضل الجهاد : « سُئل رسول الله ﷺ : أيّ الجهاد أفضل ؟ قال : كلمة حق عند سلطان جائر » .

(د) لا حظر على نشر المعلومات والحقائق الصحيحة ، إلا ما يكون في نشره خطر على أمن المجتمع والدولة : ﴿ وإذا جاءهم أمرٌ من الأمن أو الخوف أذاعوا به ، ولو ردّوه الى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذي يستنبطونه منهم ﴾ .

(هـ) إحترام مشاعر المخالفين في الدين من خُلُق المسلم ، فلا يجوز لأحد أن يسخر من معتقدات غيره ، ولا أن يستعدي المجتمع عليه : ﴿ ولا تسبُوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدْواً بغير علم ، كذلك زينا لكل أمّة عملهم ثم الى ربّهم مرجعهم ﴾ .

خامساً ــ حق الدعوة والبلاغ

(أ) لكل فرد الحق أن يشارك ــ منفرداً ومع غيره ــ في حياة الجماعة : دينياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً ، الخ ، وأن يُنشىء من المؤسسات ويصطنع من الوسائل ما هو ضروري لممارسة هذا الحق : ﴿ قل هذه سبيلي أدعوا الى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني ﴾ .

(ب) من حق كل فرد ومن واجبه أن يأمر

بالمعروف وينهى عن المنكر ، وأن يطالب المجتمع بإقامة المؤسسات التي تهيء للأفراد الوفاء بهذه المسؤولية ، تعاوناً على البرّ والتقوى : ﴿ ولتكن منكم أمّة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ﴾ ، ﴿ وتعاونوا على البرّ والتقوى ﴾ ، « إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمّهم الله بعقاب » .

سادساً ــ حق العدالة

(أ) من حق كل فرد أن يتحاكم الى الشريعة ، وأن يحاكم إليها دون سواها ﴿ فإن تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول ﴾ ، ﴿ وأن احكم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم ﴾ .

(ب) من حق الفرد أن يدفع عن نفسه ما يلحقه من ظلم : ﴿ لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظُلم ﴾ . ومن واجبه أن يدفع الظلم عن غيره بما يملك : « لينصر الرجل أخاه ظالماً أو مظلوماً : إن كان ظالماً فلينهه وإن كان مظلوماً فلينصره » . ومن حق الفرد أن يلجأ الى سلطة شرعية تحميه وتُنصفه ، وتدفع عنه ما لحقه من ضرر أو ظلم . وعلى الحاكم المسلم أن يقيم هذه السلطة ، ويوفر لها الضمانات الكفيلة بحيدتها واستقلالها : « إنما الإمام جُنّة يقاتل من ورائه ، ويُحتمى به » .

(ج) من حق الفرد ــ ومن واجبه ــ أن يدافع عن حق أي فرد اخر ، وعن حق الجماعة « حسبة » : « ألا أخبركم بخير الشهداء ؟ الذي يأتي بشهادته قبل أن يُسألها » ، « يتطوع بها حسبة دون طلب من أحد » .

(د) لا تجوز مصادرة حق الفرد في الدفاع عن نفسه تحت أي مسوغ : « إن لصاحب الحق مقالاً » ، « إذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقضينّ حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول ، فإنه أحرى أن يتبيّن لك القضاء » .

(هـ) ليس لأحد أن يُلزم مسلماً بأن يطيع أمراً يخالف الشريعة ، وعلى الفرد المسلم أن يقول « لا » في وجه من يأمره بمعصية ، أياً كان الأمر : « إذا أمر بمعصية فلا سمعٌ ولا طاعة » . ومن حقه على الجماعة أن تحمي رفضه تضامناً مع الحق : « المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه » .

سابعاً ــ حق الفرد في محاكمة عادلة

(أ) البراءة هي الأصل : « كل أمتي معافى إلا المجاهرين » . وهو مستصحب ومستمر حتى مع إتهام الشخص ما لم تثبت إدانته أمام محكمة عادلة إدانة نهائية .

(ب) لا تجريم إلاّ بنص شرعي : ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾ . ولا يُعذر مسلم بالجهل بما هو معلوم من الدين بالضرورة ، ولكن يُنظر الى جهله ــ متى ثبت ــ على أنه شبهة تُدرأ بها الحدود فحسب : ﴿ وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمّدت قلوبكم ﴾ .

(ج) لا يُحكم بتجريم شخص ولا يُعاقب على جرم إلاّ بعد ثبوت إرتكابه له بأدلّة لا تقبل المراجعة ، أمام محكمة ذات طبيعة قضائية كاملة : ﴿ إن جاءكم فاسقٌ بنبأ فتبيّنوا ﴾ ، ﴿ وإن الظنّ لا يُغني من الحق شيئا ﴾ .

(د) لا يجوز بحال تجاوز العقوبة التي قدرتها الشريعة للجريمة : ﴿ تلك حدود الله فلا تعتدوها ﴾ . ومن مبادىء الشريعة مراعاة الظروف والملابسات التي ارتكبت فيها الجريمة درءاً للحدود : « إدرأوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فإن كان له مخرج فخلّوا سبيله » .

> “ كلّ مواطن أهلٌ لتولي المناصب والوظائف ، ومن حقّه أن يعلم بما يجري في بلاده ”
>
> • •
>
> “ من حق الأمة أن تختار حكامها بإرادتها الحرّة لأن الشورى أساس العلاقة بين الحاكم والأمة ”

(هـ) لا يؤخذ إنسان بجريرة غيره : ﴿ ولا تزر وازرةٌ وزر أخرى ﴾ . وكل إنسان مستقل بمسؤوليته عن أفعاله ﴿ كل امرىء بما كسب رهين ﴾ . ولا يجوز بحال أن تمتد المُساءلة الى ذويه من أهل وأقارب ، أو أتباع وأصدقاء : ﴿ معاذ الله أن نأخذ إلاّ من وجدنا متاعنا عنده إنّا إذاً لظالمون ﴾ .

ثامناً ــ حق الحماية من تعسّف السلطة

لكل فرد الحق في الحماية من تعسف السلطات معه ، ولا يجوز مطالبته بتقديم تفسير لعمل من أعماله أو وضع من أوضاعه ، ولا توجيه إتهام له ، إلا بناء على قرائن قوية ، تدل على تورطه فيما يوجه إليه : ﴿ والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبينا ﴾ .

تاسعاً ــ حق الحماية من التعذيب

(أ) لا يجوز تعذيب المجرم فضلاً عن المتهم : « إن الله يعذب الذي يعذبون الناس في الدنيا » . كما لا يجوز حمل الشخص على الإعتراف بجريمة لم يرتكبها ، وكل ما ينتزع بوسائل الإكراه باطل : « إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » .

(ب) مهما كانت جريمة الفرد ، وكيفما كانت عقوبتها المقدّرة شرعاً ، فإن انسانيته وكرامته الادمية تظل مصونة .

عاشراً ــ حق الفرد في حماية عرضه وسمعته

عرض الفرد وسمعته حرمة لا يجوز إنتهاكها : « إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام كحرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا » . ويحرم تتبع عوراته ، ومحاولة النيل من شخصيته وكيانه الادبي : ﴿ ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضاً ﴾ ، ﴿ ولا تلمزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالإلقاب ﴾ .

أحد عشر ــ حق الفرد في حماية خصوصياته

سرائر البشر الى خالقهم وحده : « أفلا شققت عن قلبه » . وخصوصياتهم حمى ، لا يحل التسوّر عليهم : ﴿ ولا تجسسوا ﴾ . « يا معشر من أسلم بلسانه ، ولم يفض الإيمان الى قلبه : لا تؤذوا المسلمين ولا تعيّروهم ولا تتبعوا عوراتهم ، فإن من تتبع عورة أخيه المسلم تتبع الله عورته ، ومن تتبع الله عورته يفضحه ولو في جوف رحله » .

إثنا عشر ــ حق حرية الإرتحال والإقامة

(أ) من حق كل فرد أن تكون له حرية الحركة ، والتنقل من مكان إقامته وإليه ، وله حق الرحلة والهجرة من موطنه والعودة إليه دون ما تضييق عليه أو تعويق له : ﴿ هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه ﴾ ، ﴿ قل سيروا في الأرض ثم انظروا كيف كان عاقبة المكذبين ﴾ ، ﴿ ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها ﴾ .

(ب) لا يجوز إجبار شخص على ترك موطنه ولا إبعاده عنه تعسفاً أو دون سبب شرعي : ﴿ يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ، قل قتال فيه كثير ، وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام ، وإخراج أهله منه أكبرُ عند الله ﴾ .

«٢»

مملكة الصمت :
حريّة التعبير في العربية السعودية

غارات تفتيشية دائمة على محلات بيع أشرطة الكاسيت لمصادرة « الممنوعات » ، ووزارة الداخلية تمنع إلقاء الخُطب الدينية إلاّ بإذن رسمي

٧ ــ التسجيلات المرئيّة والمسموعة

غالباً ما تستخدم السلطات السعودية إمتلاك المواطنين للكتب والأشرطة الممنوعة ، كدليل ضد الأفراد المتهمين بالتعاطف مع مواقف معادية للحكومة . وقد وُجّهت الى معظم الموقوفين السياسيين في البلاد تهمة معاداة الحكومة وتعريض إستقرارها للخطر ، وأدينوا نتيجة هذا الإتهام الذي كان الدليل الوحيد عليه ، هو حيازة كتب ممنوعة ومنشورات أو أشرطة تسجيل ، عثرت عليها الشرطة في منازلهم .

ويبيّن تقرير أعده مفتشو مديريّة المطبوعات في مايو ١٩٩٠ ، أن السلطات قد إعتبرت أشخاصاً معيّنين ممنوعين من الحديث في المجامع العامّة ، وبالتالي فإن توزيع الأشرطة التي تتضمّن أحاديثهم يدخل في دائرة الممنوع . ولم يكن نظام المطبوعات قد تضمّن إمكانيّة قيام الجهات الحكومية بمنع أشخاص من التحدّث علناً ، بغض النظر عن القضايا التي يبحثونها . لكن يبدو أن ذلك جاء إستثناءاً من المواد التي يقررها النظام .

منذ بداية أزمة الخليج في أغسطس ١٩٩٠ ، بدأت أشرطة الكاسيت تلعب دوراً هاماً في نشر الآراء السياسيّة ، خصوصاً آراء خصوم الحكومة . ومع أن قانون الصحافة والمطبوعات يشمل أشرطة الكاسيت ومحلات بيعها ، إلاّ أن مفتشي المديرية لم يكونوا يخضعونها للرقابة الصارمة في الماضي . ولكن في الفترة الأخيرة ، وبعد أن بدأت تسجيلات الخطب ذات المنحى السياسي بالإنتشار .. قامت مديرية الرقابة بجولات تفتيشيّة مفاجئة على محلات التسجيلات الصوتية . ويجري في العادة تفتيش الأستوديو ، ويؤمر صاحبه بإتلاف التسجيلات التي تخالف قانون المطبوعات .

في عام ١٩٩٠ أصدرت مديرية المطبوعات إستمارة موحّدة لإستخدامها في مثل هذه الغارات التفتيشيّة . ونقرأ الجزء الأخير من إحدى هذه الإستمارات ما يلي :

« وبتفتيش المحل ، وُجدت المخالفات التالية : ... وتمّ إشعاره بالتخلّص من أشرطة المشايخ الآتية : محمد أحمد الفراج ، سعد البريك ، عبد الله المطرود ، عبد العزيز الجربوع ، عادل الكباسي ، محمد علي المنح ، عبد الإله المؤيد ، محمد ناصر الجعوان ، طلال الضويحي ، أحمد القطان ، عبد الرحيم الطعان ، عبد الحميد كشك .. وذلك خلال مدّة لا تزيد عن ... كذا » .

وفي يناير من عام ١٩٩٠ ، إستدعى الأمير سلمان بن عبد العزيز ، أمير الرياض ، ممثلي وزارات الداخلية والإعلام والحج والأوقاف ، الى اجتماع حضره : محمد بن سلمة ، وكيل وزارة الحج والأوقاف المساعد لشؤون الحج ، والعميد خالد العيدان ، مساعد مدير المباحث العامة في منطقة الرياض ، ومحمد علي الخضير ، مدير عام المطبوعات بوزارة الإعلام ، وعبد الله السعيد ، مدير عام المكتب الخاص المساعد بإمارة الرياض .

عُقد الإجتماع في يناير ١٩٩٠ ، وحدّد محضر الإجتماع الغرض منه كالتالي :

« لقد عقدنا إجتماعنا اليوم ... لدراسة وضع ضوابط وحلول تضمن عدم إستخدام مادّة الأشرطة الإسلاميّة في الخروج عن طابع الوعظ والإرشاد والمادّة الدينيّة .. الى مواضيع حسّاسة ومثيرة من التطرّق الى أمور سياسيّة أو شخصيّة » .

وقد إتّفق المجتمعون على ضرورة إتخاذ الإجراءات التالية :

« ١ ــ يرى المجتمعون منع تداول أو بيع الأشرطة المسجّلة لبعض الخطباء والوعّاظ ، والمعروفين بالخروج والتجاوز في خطبهم لحدود الوعظ والإرشاد ، مهما كانت المادّة المسجّلة ، عدا القرآن الكريم ، وحتى لو لم يكن في بعض أشرطتهم ما يلاحظ عليه ، وهذا سوف يحدّ من تجاوز أولئك وغيرهم ، وإن على الجهات المختصة في امارات المناطق ، تزويد وزارة الإعلام بأسماء المعروفين بالتجاوز من سعوديين وغيرهم ، لسحب أشرطتهم من المحلات .

٢ ــ ضرورة مطالبة أصحاب المحلات بعرض أيّ مادّة دينيّة مسجّلة على الجهة المسؤولة في وزارة الإعلام لإجازتها قبل التوزيع ، وعدم بيع أي مادّة مهما كانت بدون إذن من وزارة الإعلام ، ومطالبة أصحاب المحلاّت بتصحيح أوضاعهم خلال ثلاثة شهور .

٣ ــ أخذ تعهدات محدداً على أصحاب المحلاّت بإدارة محلاّتهم بأنفسهم ،

((مراقبة صناديق بريد العمال والطلبة والموظفين في القطاعين العام والخاص ، هي احدى ابرز انواع الرقابة في المملكة))

وإشرافهم عليها إشرافاً تاماً ، ومن ثبت مخالفته ، تطبّق بحقه أشد العقوبات التي نصّت عليها الأنظمة والتعليمات .

٤ ــ التأكيد على الجهات الأمنيّة والبلديات بمصادرة الأشرطة التي تباع أو توزّع في البقالات وأمام أبواب المساجد ، وعلى الأرصفة ، وفي محلاّت الأفراح ، بحيث يقتصر توزيع هذه الأشرطة على الأماكن المرخص لها فقط .

٥ ــ بناء على ما أوضحه مدير عام المطبوعات للجنة ، فإنها توصي بدعم جهاز الرقابة بوزارة الإعلام ، وخاصّة الرقابة الميدانية ، اللازمة لمتابعة وتفتيش محلات التسجيلات الإسلامية وغيرها من المحلاّت الإعلامية ، للتأكّد من تقيّدها بالأنظمة والتعليمات .

٦ ــ عند ملاحظة أيّ مخالفة من قبل الجهات الأمنيّة على أصحاب المحلات ، تقوم تلك الجهات بإبلاغ إدارة المطبوعات بوزارة الإعلام بهذه المخالفة ، لتتولّى تطبيق النظام بحقّ المخالف ، بحكم الإختصاص .

٧ ــ يوصي المجتمعون برفع هذه التوصيات لمقام وزارة الداخلية ، لتعميمها حتى تكتسب طابع الشموليّة » .

وقد أرسل الأمير سلمان الى أخيه وزير الداخلية نسخة مما قررته اللجنة ، وطلب إليه وضع هذه القرارات موضع التنفيذ على مستوى القطر .

٨ ــ الرقابة على وسائل الإتصال

الرقابة البريدية في السعودية شديدة وفعّالة ، حيث تراقب أجهزة الأمن صناديق العمال والطلبة والموظفين في القطاعين العام والخاص ، لتصادر الصور والكتب وأشرطة الفيديو ، حيث يتمّ حرقها . وقد يعتقل الشخص المرسل إليه في كثير من الأحيان . وهناك وثائق حكوميّة عديدة تنبىء عن هذا النوع من الرقابة .

مثال ذلك أن إدارة الإستخبارات في القوات الجويّة السعودية عمّمت على القواعد العسكرية للمملكة في فبراير ١٩٨٥ توجيهاً يقول :

« لقد دأبت الجهات المغرضة في الخارج بإرسال نشرات وكتيبات .. يقصد منها البلبة والتشويه ، وتعنون الى صناديق البريد أو ترسل مباشرة الى الطلاب في خارج المملكة وداخلها . عليه نأمل التنبيه على منسوبيكم أنه في حالة وقوع أي شيء من هذه الكتيبات أو النشرات المشبوهة في أيديهم ، أن يسلّموها فوراً لركن إستخبارات القاعدة لديكم ، وترسل من قبلهم لفروع الأمن العسكري في المناطق » .

وكان الجنود الأميركيون والغربيون الذين توافدوا على المملكة بعد الغزو العراقي ، قد أبدوا إنزعاجهم الشديد بسبب الرقابة الصارمة على الرسائل والطرود الواردة إليهم من ذويهم ، حيث أن الرقابة على البريد استمرت في ممارسة دورها على الجميع ، الى أن جاء قرار من الملك بتخفيف الرقابة على الرسائل والطرود الواردة للجنود الأجانب ، وتحويل ما يرد إليهم الى جهة مختصة ، عملاً بإقتراح سفير المملكة في واشنطن .

٩ ــ كبت الحريات الدينيّة

أصبحت العربية السعودية ، لوجود المدينتين المقدستين ــ مكة المكرمة والمدينة المنورة ــ فيها ، مركزاً للتوجيه الروحي للمسلمين في العالم . ومعظم المواطنين من السنّة ، وبينهم أقليّة وهابيّة تشمل المؤسسة الدينية الرسمية وتتبع المذهب الفقهي الحنبلي في الإسلام (الوهابيّة ظهرت في القرن الثامن عشر) . ولا يُسمح في السعودية بإنتقاد التفسير الوهابي للإسلام .

أمّا الأقليّة الشيعية ، والتي يسكن معظم أفرادها المنطقة الشرقية ، فتخضع الى أشكال من التمييز الإجتماعي والإقتصادي معتمدة رسمياً .. فالشعائر الشيعيّة التي تختلف عن التفسير الوهابي محرمة بصورة عامة ، بما في ذلك المواكب العامّة خلال شهر محرم ، كما تفرض قيوداً على الإحتفالات العامّة ضمن مناطق محدّدة داخل المدن الشيعيّة الرئيسّة . إلاّ أن السلطات السعودية سمحت خلال عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ بالمواكب الشيعيّة .

ولا يسمح بإقامة الشعائر الدينيّة غير الإسلامية ، لا في السرّ ولا في العلن . وأماكن العبادة لغير المسلمين غير موجودة في العربية السعودية . وقد سجّلت منظمة العفو الدولية حالة ٣٨ أثيوبياً إعتقلوا عام ١٩٧٨ حين اكتشفت الشرطة أنهم كانوا يمارسون شعائر مسيحيّة . وبعد توقيف استمرّ تسعة أشهر ، طُرد هؤلاء من البلاد في شهر ديسمبر من ذلك العام .

كما أن حيازة مواد دينيّة غير إسلاميّة هو أمر ممنوع . والأشخاص الذين يرتدون رموزاً دينيّة غير إسلاميّة علناً يمكن أن يتعرّضوا للإعتقال أو المضايقات من قبل المطاوعة (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) .

في السابع من ديسمبر ١٩٩٠ ، أوردت صحيفة « إنديانا بوليس نيوز » الأميركية ، خبراً مفاده أن الجنود الأميركيين في الخليج لم يسمح لهم بتلقّي الأناجيل والسبحات والأشياء الدينية الأخرى من عائلاتهم وأصدقائهم ، وذلك رغبة في تحاشي الإساءة الى الحساسيات والمشاعر السعودية .

٩ ــ ١ رقابة المؤسسة الدينية

تمارس السلطات الدينيّة في العربية السعودية رقابة صارمة مباشرة عن طريق الرئاسة العامة لإدارات البحوث والدعوة والإفتاء والإرشاد . ولا يسمح بنشر أيّ تفسير للمسائل الدينيّة سوى التفسير الرسمي (الوهابي) .

كما تحرم المؤسسة الدينيّة نشر وتوزيع الكتب الدينية الشيعية مطلقاً ، والكثير من الكتب السنيّة .. وقد تدخّلت عام ١٩٨٨ لمنع نشر كتاب حمل عنوان : « السنّة النبويّة بين أهل الفقه وأهل الحديث » لمؤلّفه العالم المصري البارز الشيخ محمد الغزالي . ويهاجم الكتاب السلفيين السعوديين وأسلوب تفكيرهم ، كما يدعو الى إعادة النظر في الفقه الإسلامي وتنقيحه وتطويره .

وفي عام ١٩٨٩ مارس الزعماء الدينيون ضغوطاً لإلغاء دعوة كانت قد وجّهت الى العالم الديني السوري الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي ، لإلقاء محاضرات والمشاركة في لقاءات علميّة ، إثر نشر كتابه : « السلفيّة مرحلة زمنيّة مباركة لا مذهب إسلامي » . ينتقد البوطي في كتابه هذا التفسير السلفي للإسلام . كما حظر في السعودي كتاب آخر لنفس المؤلف حمل عنوان « اللا مذهبيّة أخطر بدعة تهدّد الشريعة الإسلاميّة » . وقد كان الدكتور البوطي عضواً نشطاً في مجمع الفقه الإسلامي في مكّة ، وهو الهيئة التي دعته الى العربية السعودية ، وقد ألغى وزير الداخلية الدعوة .

ومن بين الحالات التي تدخلت فيها المؤسسة الدينيّة بقوة عام ١٩٧٨ ، كان طلب الشيخ عبد العزيز بن باز ــ الذي يُنظر اليه بإعتباره مفتي البلاد الرسمي ، والذي يحمل مرتبة وزير ــ طلبه من وزير الصناعة السابق الدكتور غازي القصيبي أن يعلن توبته ، بعد أن تحدّث لمجلّتي نيوزويك والتايم الأميركيتين في (٩ / ٧ / ١٩٧٧ ، و ٢٤ / ٤ / ١٩٧٨) على التوالي .. قائلاً : أن البلاد كانت قبل نهضتها الإقتصادية ، تعيش في الظلمات . الأمر الذي فسّره الشيخ الباز بأنه تجاوز للقيم الدينيّة الإسلاميّة ، ولكن الدكتور القصيبي تجاهل هذا الطلب ، ولم تحدث مضاعفات أخرى .

٩ ــ ٢ الرقابة على الأنشطة الدينيّة والثقافيّة

نظراً لإستحالة الإستفادة من الصحافة المحليّة والإذاعة والتلفزيون في التعبير عن الرأي بحريّة ، فقد أصبح الخيار الوحيد الممكن ، هو الإستفادة من أماكن العبادة والجمعيات الخيرية ، والأندية الرياضية ، لممارسة هذا الحق ، والقيام بالنشاطات الثقافية خارج القيود التي يضعها نظام المطبوعات .. ولكن السنوات الأخيرة شهدت ميلاً متزايداً لدى السلطات للحدّ من النشاطات الثقافية في هذه الأماكن .

ومنذ شهر يناير ١٩٨٠ ، منعت وزارة الداخلية دعوة الخطباء ورجال الدين الشيعة من خارج البلاد لزيارتها ، لإلقاء خطب أو القيام بالشعائر الدينيّة الشيعيّة . وجاء هذا المنع في أعقاب إحتجاجات علنيّة قام بها الشيعة في المنطقة الشرقيّة من المملكة ضدّ الإضطهاد والتمييز الذي يمارس ضدّهم . وتطلب قيادة الشرطة من زعماء الشيعة أن يقدّموا قبيل بداية كل سنة هجريّة ، تعهداً خطيّاً بعدم دعوة أي رجال دين من خارج البلاد ، وعدم السماح بالحديث في القضايا السياسيّة ، أو إنتقاد السياسات الحكوميّة المتعلّقة بالنشاط الديني ، خلال المراسيم التقليديّة التي يقيمونها في الأيام العشرة الأولى من كل سنة هجرية . ويعتبر هذا التعهد الخطوة الأولى المطلوبة قبل السماح لهم بإقامة تلك المراسم .

وفي شهر يونيو من عام ١٩٨٢ ، أمرت وزارة الداخلية بمنع الأشخاص الذين يلقون الخطب أمام الناس في المساجد من العودة الى هذا العمل ، إلاّ بعد الحصول على ترخيص رسمي ، وطلب الأمر الذي وقعه وزير الداخلية من أئمة المساجد ومؤذنيها والمشرفين عليها ، إبلاغ السلطات المختصة عن كل من يقوم بإلقاء حديث أو خطبة أو يعقد إجتماعاً في المسجد .

وفي فبراير ١٩٨٧ ، أصدر وكيل وزارة الحج والأوقاف ، تعليماته الى جميع المشرفين على المساجد طالباً منهم التأكّد من هويّة الخطباء ، ومن كونهم يحملون إجازة رسميّة خطيّة بالسماح لهم بالتحدث أمام المصلين . وقد تمّ تعزيز هذه التعليمات بتعميم أصدره وزير الحج والأوقاف أحمد عبد الوهاب عبد الواسع يوم ١١ أغسطس ١٩٨٨ ، منع بموجبه توزيع النصائح والإرشادات المكتوبة ، حتى ولو كانت دينيّة ، أو لصقها على جدران اي قسم من المسجد .

وفي عام ١٩٨٦ ، أصدرت وزارة العمل والشؤون الإجتماعيّة تعميماً الى الجمعيات الخيرية والأندية الرياضية ، يتضمن تأكيداً على منع إقامة المحاضرات والندوات والأمسيات الثقافيّة ، إلاّ بعد الحصول على ترخيص من ثلاث جهات رسميّة هي : إمارة المنطقة (وهي جهاز الحكم المحلّي التابع لوزارة الداخليّة) ، والرئاسة العامّة لإدارت البحوث العلميّة والدعوة الإرشاد والإفتاء ، ووزارة العمل والشؤون الإجتماعيّة . وجاء في القرار الذي وقعه محمد الحامد المالك ، وكيل الوزارة بالنيابة ، بأن الحصول على ترخيص الإمارة يعتبر ضرورياً لطلب الترخيصين الآخرين . ويطلب القرار من الجمعيات المعنيّة إرسال ترخيصي الإمارة والإفتاء مرفقاً ببيانات تفصيليّة عن الموضوع المراد بحثه ، والمشاركين فيه ، وحدود النقاش ، وذلك قبل ثلاثين يوماً على الأقل من الموعد المقترح لإقامة البرنامج . وتسري هذه التعليمات فيما إذا كان الذين سيتحدثون في البرنامج مقيمين في داخل المملكة ، أمّا إذا كان بعضهم سيُدعى من الخارج ، فيجب الحصول على إذن خاص من وزير الداخليّة .

وغالباً ما تصدر وزارة الداخلية أوامر بمنع نقاش مواضيع معينة . ويقصد بهذه الأوامر أئمة المساجد على وجه التحديد .

ومن التضييقات الجديرة بالإشارة ، منع الشيخ سلمان بن فهد العودة ، والشيخ عبد الله الجلالي ، من إلقاء الخطب في صلاة الجمعة ، ومن إلقاء دروسهما الإسبوعيّة ، بسبب إنتقادات وجهاها لسياسة الحكومة خلال أزمة الخليج ، ولاسيما موافقتها على مرابطة القوات الغربية ، وإنطلاق عملياتها العسكريّة من أراضي المملكة . وصدر قرار المنع الذي يحمل رقم ٤ / ١١٧٢ من قبل شقيق الملك ، أمير منطقة القصيم ، الأمير عبد الإله بن عبد العزيز آل سعود ، بتاريخ ١ / ٤ / ١٩٩١ . وجاء في أمر المنع الذي تمّ تعميمه على إمارات المدن الرئيسيّة والشرطة والمباحث في منطقة القصيم :

« اشارة لما ترد لدينا من معلومات بشأن قيام الواعظ سلمان بن فهد العودة بالخروج عن مجال الوعظ والإرشاد في كثير من خطبه ومحاضراته ، وتطرّقه الى أمور لا تعنيه . لذا يعتمد منع المذكور من إلقاء أيّة خطبة أو محاضرة ، وعدم السماح له بذلك » .

وفي سبتمبر ١٩٩٠ ، إحتجزت السلطات السعودية أحد أئمّة المساجد في الرياض ، وهو الشيخ عائض القرني ، الشخصيّة الدينيّة المعروفة ، مدّة يومين . لأنّه خطب في مسجده منددا بالوجود العسكري الأجنبي ، ومنتقداً الحكومة السعودية . وقد خشيت السلطة من الإستمرار في إعتقاله ، فأطلقت سراحه ، ولكنّها ضيّقت الخناق عليه ، ومنعت نشر مقالات كان يكتبها كلّ أسبوع في صحيفة « المسلمون » .

ومن بين الذين إعتقلتهم أجهزة الأمن بتهمة التعرّض لموضوعات غير مقبولة من جانب الحكومة أثناء الخطابة في الأماكن الدينيّة ، مجموعة من رجال الدين الشيعة البارزين ، من بينهم :

* الشيخ يوسف سلمان المهدي ، إعتقل ثلاث مرات في ١٩٨٠ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٥ ، وأطلق سراحه عام ١٩٨٧ .
* الشيخ علي عبد الكريم العوا ، إعتقل مرتين في ١٩٨٦ ، ويونيو ١٩٨٩ ، وقد أطلق سراحه فيما بعد .
* السيد طاهر الشميمي ، إعتقل مرّتين : في عام ١٩٨٦ ، ثم في يونيو ١٩٨٩ وحتى عام ١٩٩٠ . وقد ذكر السيد الشميمي أنه تعرّض للضرب والحرمان من النوم ، وسجن في زنزانة منفردة مدّة ١٣٠ يوماً ، وأنه عولج من إصابات في عموده الفقري حين أطلق سراحه في شهر أبريل ١٩٩٠ .
* الشيخ حسن مكي الخويلدي ، إعتقل ثلاث مرات : في عام ١٩٨١ و ١٩٨٥ و ١٩٨٨ . وقد اعتقل آخر مرّة لأنّه ردّ على إنتقادات وجهت الى المذهب الشيعي من قبل رجال الدين المرتبطين بالسلطة .
* الشيخ جعفر مبارك ، وقد اعتقل وسجن من عام ١٩٨٥ وحتى عام ١٩٨٧ ، ثم أعيد اعتقاله في ابريل ١٩٨٨ ، ومايزال رهن الإعتقال حتى الان .
* الشيخ جواد جظر ، اعتقل عام ١٩٨٧ ثم أطلق سراحه .
* الشيخ عبد اللطيف الناصر ، إعتقل منذ عام ١٩٨٨ ، ولا يزال رهن الإعتقال .
* الشيخ عبد الكريم الحبيل ، إعتقل عام ١٩٨٨ ، ومايزال رهن الإعتقال حتى الآن .

ومن بين الذين اعتقلوا أيضاً ، رجال الدين الآتية أسماؤهم :

عبد الحميد عباس ، فؤاد الخيري ، مالك السنان ، صراع شبيب دهيم ، محمد علي العمري (من المدينة المنورة) ، ياسين تريكي ، عبد الرسول البيابي ، محمد علي البيابي ، حسين عبد الهادي بو خمسين ، إبراهيم البطاط ، حسن حبيب الضامن ، مصطفى علي خاتم ، عبد الله محمد النمر ، صادق الجبران ، توفيق بو علي ، كاظم محمد علي العمري (من المدينة المنورة) ، غالب حسن الحماد .

١٠ ــ القيود المفروضة على الحريّات الأكاديميّة

لاحظت المنظمة العربية لحقوق الإنسان أن :

« الحقوق الثقافية والحريات الأكاديميّة في المملكة تعاني من قيود صارمة تمتد لتطال محتوى المواد التعليميّة ، فتستبعد من التعليم بعض جوانب من التراث الفكري والإنساني في مجال الفلسفة والفنون » .

كما أن تقريراً لوزارة الخارجية الأميركية لاحظ أن :

« الحريات الأكاديميّة مقيّدة في المملكة العربية السعودية ، حيث تحرم مثلاً مؤلفات ماركس وفرويد ، والفنون التعبيريّة والفلسفة . ويعتقد المدرسون أن ملاحظات الطلبة التي يمكن أن تفسّر بأنها معادية للسلطة ، يتمّ نقلها الى سلطات الأمن » .

ثمة قيود عديدة تفرض من جانب سلطات رسميّة متعددة على النشاط الأكاديمي ، وتمتد من قبول أوراق الطلبة للتسجيل ، وحتى الأبحاث الخاصة بالتخرّج . وكان أحدث القيود التي وُضعت على التسجيل عام ١٩٨٨ و ١٩٨٩ تتعلّق بتحديد نسبة لا يسمح بتجاوزها لعدد الطلبة الشيعة في بعض الكليّات

« تمنع القوانين الحكومية جميع موظفي الدولة من التحدث للصحافة او ممارسة الكتابة النقدية للدوائر الرسمية »

والأقسام العلميّة في الجامعات ، ومن بينها كليات الطبّ ، وقسم الإعلام ، وقسم العلوم السياسيّة بجامعة الملك سعود في الرياض ، ومعظم كليّات وأقسام جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة ، والمعهد الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية ، إضافة الى الكليات العسكرية الثلاث ــ الأمن الداخلي ، والجويّة ، والعسكرية ــ .. وفي العام الدراسي ١٩٨٨ ــ ١٩٨٩ ، وافقت كليّة الطبّ بجامعة الملك فيصل بالدمام على تسجيل ثلاثة طلاب شيعة من أصل ٩٤ مرشحاً ، إستطاعوا اجتياز الإختبارات التمهيديّة ، ولكن تمّ رفض هؤلاء في المقابلة الشخصيّة التي يسأل فيها الطالب عن مذهبه ، والمساجد التي يصلّي فيها ، ومدى إلتزامه بالشعائر الخاصّة بالمذهب .

وتتعرّض الأبحاث والرسائل الجامعيّة التي يقدّمها الأساتذة والطلبة للرقابة الأمنيّة ، حيث يشترط لقبولها أن لا تتضمّن أيّ نقد لسياسات المملكة . وفي ٢٨ نوفمبر ١٩٨٤ أصدرت وزارة التعليم العالي ، تعليمات تلزم الباحثين الجامعيين بتقديم نسخة من أيّ بحث يعدّونه ، فور الإنتهاء منه ، وقبل عرضه للمناقشة .

ويُعرض كل بحث يقدّم على لجنة خاصّة تابعة للمجلس الأعلى للجامعات للتحقق من محتوياته . وتفرض القوانين السائدة على أعضاء الهيئات التعليميّة في الجامعات ، تجنّب الخوض في المناقشات السياسيّة ، كما يُطلب من الأساتذة الأجانب المتعاقدين مع الجامعات ، عدم مخالفة العادات المرعيّة في المملكة ، أو التدخّل في السياسة بأي صورة ، وخاصة إنتقاد الآراء الدينيّة والسياسيّة التي تتبنّاها الحكومة (المادة ــ ٤٨ من لائحة توظيف غير السعوديين بجامعة أم القرى) .

أثناء أزمة الخليج ، أصدر مدير جامعة الملك سعود تعميماً حذّر فيه الأساتذة والطلاب من مغبّة التورّط في أيّ نقاش حول مظاهرة النساء المطالبات بحقّ قيادة السيارات ، أثناء تواجدهم في الحرم الجامعي . وأضاف أن المشاركة في أيّ تجمّع للحوار العلني سيكون سبباً كافياً لإحالة المخالفين على لجان التأديب لإنزال العقاب بهم (انظر صفحة ٨) .

وقد إعتقل خمسة طلاب في جامعة الملك سعود في شهر يوليو ١٩٨٩ ، وبقوا رهن الإعتقال ودون محاكمة حتى نهاية عام ١٩٩٠ .

كما أن الدكتور سفر الحوالي ، وهو أستاذ جامعي ، ومنتقد معروف للحكومة ، ومعارض لوجود القوات الأجنبيّة على أرض السعودية .. تعرّض لمضايقات الحكومة عدّة مرات ، وقد إستدعي الى وزارة الداخلية للتحقيق معه في عدّة مناسبات ، وأمر بأن يقتصر في أحاديثه على القضايا غير السياسيّة .

وكذلك جرى توقيف الدكتور محمد المسعري ، أستاذ الفيزياء في جامعة الملك سعود في الرياض ، ثم فُصل من منصبه ، لأنّه إنتقد سياسات العائلة المالكة عدّة مرات .

أمّا الدكتور منصور التركي ، مدير جامعة الملك سعود ، أكبر جامعة سعودية ، فقد عوقب على تقصيره في التحكّم بمواضيع المحاضرات والحوار في مهرجان ثقافي ، ساعد هو في تنظيمه . وطرد من منصبه فور إنتهاء مهرجان الجنادرية الوطني للتراث والثقافة يوم ٩ مارس ١٩٩٠ . وقيل أن الدكتور التركي طرد من منصبه ، لأنه رتّب عدداً من الندوات والمحاضرات ، شارك فيها عدد من الأكاديميين والمفكرين من أقطار أخرى . كان أحد هؤلاء راشد الغنوشي ، زعيم حركة النهضة الإسلامية التونسيّة المحظورة ، والذي ردّ على سؤال وجّه إليه بعد إلقاء محاضرته بالقول : « لا توجد دولة عربيّة إلاّ وبها إستبداد » .

وأصدرت وزارات الداخلية والإعلام والحج والأوقاف ، أوامر الى جميع المؤسسات الإعلامية والعلميّة والدينيّة ، تحذّرها من مغبّة السماح بأيّ حوار حول المظاهرة النسائية التي جرت في نوفمبر ١٩٩٠ دعماً لحقّ النساء في قيادة السيارات . وحذّر تعميم وقّعه محمد إسحق آل الشيخ ، وكيل وزارة الحج والأوقاف ، يوم ٨ نوفمبر ١٩٩٠ ، وصدر عن الوزارة يوم ١٦ نوفمبر ، حذّر أئمة المساجد بأن الملك قد أحال الموضوع الى الرئاسة العامة للإفتاء والدعوة والإرشاد ، وهي السلطة الرسميّة العليا للإفتاء ، التي أفتت بأنه لا يجوز للنساء أن يقدن السيارات . وأضاف التعميم :

« وبناءاً عليه يعتبر الموضوع منتهياً بما إتخذ حياله من إجراءات حاسمة وقاطعة .. ولذلك نوجّه نظركم الى عدم التعرّض مطلقاً لهذا الموضوع من قريب أو بعيد مادام قد تمّ معالجته .. تجنّباً للتشويش والإثارة . ومن يخالف ذلك ، سيكون موضعاً للمساءلة » .

« ونؤكّد على تجنّب مناقشة هذا الموضوع في خطبة الجمعة أو غيرها من قبلكم ، أو السماح لأحد بالتعرّض له في الجامع ، وتقدير حساسيّة الظروف الحاضرة التي تتطلّب وحدة الصف وإتحاد الكلمة » .

وقد تجاهلت الإذاعة والتلفزيون والصحافة المحليّة مظاهرة النساء تجاهلاً كليّاً ، مع أن النقاش على المستوى الشعبي للموضوع مايزال مستمراً .

١١ ــ تقييد حريّة موظفي الحكومة في التعبير عن الرأي

يحرم على جميع موظفي الحكومة ، التعبير عن أيّ رأي حول القضايا السياسية . وتحرم نفس القوانين عليهم توجيه أيّ إنتقاد للإجراءات الإدارية أو الخطوات العمليّة التي تتخذها السلطات الحكومية . وعلى كلّ موظف يرغب في التحدّث الى الصحافة ، أن يحصل على إذن مسبق . وقد أنذر أمر صادر عن وزارة البلديات في أغسطس ١٩٨٤ ، بأن العقوبات الصارمة ستنزل بأيّ موظف يزوّد الصحافة بمعلومات مكتومة ، أو يكتب مقالات تنتقد دوائر الحكومة أو عملياتها أو مهامها .

١٢ ــ القيود المفروضة على المقيمين الأجانب والمسافرين في مجال حريّة التعبير عن الرأي

يفرض قانون الإقامة على المواطنين من الجنسيات الاجنبية المقيمين في المملكة ، قيوداً صارمة فيما يتعلق بحرية التعبير عن الرأي والمعتقد ، وتنص (المادة ١٨) من القانون ، على أنه « في جميع الحالات التي يصرح فيها بدخول الاجنبي الى البلاد ، أو مروره فيها ، أو تنقله داخلها ، أو إقامته فيها .. يشترط أن لا يكون من غير المرغوب فيهم دينيا أو أخلاقيا أو سياسيا » .. وفي حالة قيامه بأي عمل ينافي المرغوبية للاسباب الواردة أعلاه ، فإن لوزارة الداخلية الحق في إلغاء إجازة الإقامة الممنوحة له ، وطرده من البلاد دون إبداء الأسباب ، بموجب (المادة ٣٣) من نظام الاقامة . وقد إستخدمت هذه القيود لطرد أجانب لممارستهم حرية التعبير عن الرأي في المجال السياسي أو الديني أو غير ذلك .

وتوجب القوانين على الاجانب الذين يفدون الى البلاد ، تسليم ما يصطحبونه معهم من كتب أو مطبوعات الى موظفي الرقابة قبل السماح لهم بادخالها ، أما في موسم الحج الذي يستمر شهرين من السنة الهجرية ، فيمنع الاجانب الوافدون على البلاد منعاً قاطعاً من إصطحاب أيّة كتب أو نشرات أو غيرها من المطبوعات ، ويقوم مفتشو الجمارك بمصادرة ما يوجد بصحبة المسافر دون تمييز ، وتقوم وزارة الداخلية ووزارة الحج والاوقاف بإصدار بيان سنوي قبيل موسم الحج لتذكير القادمين بهذا القانون . وجاء في التعليمات التي أصدرها وزير الحج أحمد عبد الوهاب عبد الواسع لهذا العام في أبريل ١٩٩١ .. ان على الحاج :

« عدم حمل أية صور أو كتب أو منشورات أيا كان نوعها ، أو أية أشياء يحظر دخولها الى المملكة » (البند ٧ من الباب الاول من التعليمات الخاصة بالحج » .

كما أوجب القرار على بعثات الحج الرسمية من الدول الاخرى :

« منع الحجاج ــ التابعين لبلادهم ــ من حمل أية صور أو كتب أو منشورات سياسية أيا كان نوعها ، ومنعهم من الإشتراك في أية تجمعات أو مسيرات أو هتافات سياسية ، والا تعرض المخالف الى الاجراءات والجزاءات النظامية السارية بالمملكة .. ومن جملتها إعادته الى بلده . وأن توجّه حجاجها الى الالتزام والتقيد بالاجراءات والتنظيمات التي تصدر عن الجهات السعودية المختصة » (المادة ٤ من الباب الثامن) .

كما توجب الأعراف السارية على الاجانب المقيمين في المملكة ، الالتزام بنظام المطبوعات حتى حينما يكونون خارج البلاد . وتعتبر المخالفات التي يقومون بها من موجبات الفصل من العمل ، وإلغاء الترخيص الممنوح لهم بالاقامة في المملكة .. ويكفي للدلالة على ذلك ، إيراد الحادثتين التاليتين :

* وداد القمري ، مدرسة فلسطينية ، في العقد الخامس من عمرها ، وعضو اللجنة التنفيذية لاتحاد المرأة الفلسطينية ، إعتقلت في الرياض في فبراير ١٩٨٢ ، لأنها نشرت مقالات خارج المملكة تتعارض مع مواقف الحكومة السعودية وسياساتها . وقد أطلق سراحها فيما بعد .

* في الرابع من اكتوبر ١٩٨٧ ، إعتقلت السلطات السعودية الأديب والروائي المصري السيد ابراهيم عبد السلام ، عضو اتحاد الكتاب ونادي القصة المصري .. وكان إعتقاله في المملكة ، حسب تقرير للمنظمة العربية لحقوق الانسان ، بسبب نشره ثلاثيته الروائية التي أصدرها تحت عنوان : «الكفيل ، والأعماق الدامية ، ومصري في القرية» ، والتي تناول فيها حياة العمال المصريين في الخارج ، بما يوحي بأنها تنطوي على نقد موجّه لأوضاع العمالة في المملكة العربية السعودية .. وبعد أن تمّ إعتقال الأديب المصري الذي عمل في السعودية مدة ست سنوات ، وضعت أسرته المكونة من زوجته وثلاث بنات ، قيد الإقامة الجبرية بالمنزل ، ولم يسمح للبنات بالذهاب الى مدارسهن .. وبعد ضغوط من قبل منظمات حقوقية أطلق سراح ابراهيم عبد السلام ، ولكنه أجبر وعائلته على مغادرة السعودية ، وأنهي عقد عمله .

١٣ ــ الرقابة السعودية في الخارج

تمارس حكومة العربية السعودية الرقابة على وسائل الاعلام خارج حدودها الإقليمية . وبموجب معاهدة إقليمية وقعت عام ١٩٨٥ ، أطلق عليها إسم « ميثاق الشرف الإعلامي » ووقعتها جميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي .. تمنع جميع الصحف والمجلات الصادرة في أيّ من الدول الأعضاء من نشر أيّ إنتقاد لسياسات الدول الأخرى أو لقادتها . ولا يجوز نشر أيّ مادة من شأنها الإساءة الى كرامتهم أو التشكيك في سلامة موقفهم . كما تحرم المعاهدة إستيراد أي صحف أو مجلات أجنبيّة تصنّف على أنّها معادية ، أو تحتوي على إنتقادات للدول الأعضاء .

ويزعم أن السعودية تمارس ، عبر سفاراتها في الخارج ، الضغوط على حلفائها لمنع نشر المطبوعات والأعمال الفنيّة المنتقدة للعربيّة السعودية .

وتسعى الحكومة السعودية بإستمرار الى التأثير على المطبوعات العربية الصادرة في بيروت والقاهرة وغيرها من العواصم ، سواء عن طريق الإغراءات المالية ، أو من خلال نفوذها في سوق الإعلان التجاري . فالعربيّة السعودية ودول الخليج الأخرى هي أفضل أسواق الإعلان في العالم العربي ، بسبب القدرة الشرائيّة العالية فيها . ولهذا فإن المصدرين والمعلنين يشجّعون على نشر الإعلانات في وسائل الإعلام المقبولة لدى الحكومة السعودية ، والتي توزّع في جميع مناطقها .

تستغل وزارة الإعلام السعودية هذا الوضع للتأثير على الصحافة الأجنبيّة كي تتفق مع السياسات السعودية . وإن الصحف والمجلات التي تحظى بالدعم السعودي تكافأ بكميات كبيرة من الإعلانات . أما المطبوعات التي لا تتمتع برضى السعودية فإنها تحرم من الإعلانات .

والوقائع التالية أمثلة على أساليب التدخّل السعودي :

* أثار عرض قناة التلفزيونيّة المستقلّة للفيلم البريطاني « موت أميرة » يوم ٩ أبريل ١٩٨٠ ، عاصفة من الإحتجاج من قبل العائلة المالكة السعودية ، أدّت الى قطع العلاقات الدبلوماسيّة بين البلدين يوم ٢٣ أبريل ، حين طردت السلطات السعودية السفير البريطاني . وقد وجّهت للفيلم ، الذي صوّر عمليّة إعدام أميرة سعودية وعشيقها من العوام لإرتكابهما الزنا ، تهمة « مهاجمة الشريعة الإسلاميّة ، وقيم وتقاليد الشعب السعودي » ، وقد إستؤنفت العلاقات الدبلوماسيّة عام ١٩٨١ .

* في ٨ مارس ١٩٨٦ نشرت صحيفة « أبرار » الايرانية أن مسؤولي السفارة السعودية في طهران اتصلوا بمسؤول الصحيفة المالي ، وعرضوا عليه رشوة بمليون تومان ، مقابل إغلاق الزاوية النقدية لمسلكيات شيوخ السعودية والتي تحمل عنوان « كُل مولا » . وأضافت الصحيفة في مقال كتبه رئيس التحرير ، أن السفارة السعودية في طهران ، إتصلت مرتين يوم ٥ مارس ١٩٨٦ لذات الغرض ، وعرضت تقديم مبالغ مالية لنشر تحقيق دعائي لصالح الحكومة السعودية . وقالت الصحيفة انها تحتفظ بشريط مسجّل للمكالمتين .

* في منتصف أكتوبر عام ١٩٨٦ ، سرّبت نسخة من تقرير سرّي أعده السير جيمس كريغ ، السفير البريطاني لدى العربية السعودية ، والذي تقاعد في تلك الفترة ، سرّبت الى صحيفة السبكتيتر . وقد ضمّ التقرير تحليل السفير ووجهات نظره حول الأوضاع في العربية السعودية ، والطريقة التي تدير بها العائلة المالكة ــ التي وصفها بالغباء والخمول والفساد ــ ذلك البلد . وقد التقى السفير السعودي في لندن بالسير جيفري هاو ، وزير الخارجية حينذاك ، وقيل أنّه هدّد بقطع العلاقات ما لم يحظر نشر التقرير . وقد حاولت الحكومة البريطانية ثني الصحافة البريطانية عن عزمها على نشر التقرير ، مذكّرة بالمصالح البريطانية ، حتى أنها حاولت إستصدار قرار من المحكمة في الساعة الرابعة صباحاً ، لمنع عدد الغلاسجو هيرالد المؤرخ في ١٦ أكتوبر ، والذي نشر مقتطفات من التقرير ، من الصدور . ولكن جميع نسخ الصحيفة كانت قد أرسلت للتوزيع حين استلم رئيس تحرير الصحيفة حكم المحكمة في الساعة الخامسة والنصف صباحاً . وعلى الرغم من التهديد بإستصدار أحكام مصادرة ضد بقيّة الصحف البريطانية ، فقد نشرت تفاصيل التقرير في صحف أخرى ، بما فيها صحيفة الإندبندنت .

* في عام ١٩٨٦ رفضت القنصلية السعودية في بمباي إعطاء رئيس تحرير صحيفة « كهكشات الجديد » بشارت شيكو ، تأشيرة دخول للمملكة من أجل العمرة وزيارة الاماكن المقدسة ، وذلك بسبب كتاباته النقدية للسياسة السعودية .. والمعلوم ان عدداً من المثقفين ورجال الدين في العالم الاسلامي ممنوعون من دخول المملكة حتى لأداء فريضة الحج ، لأسباب تتعلّق بمواقفهم المعارضة للعائلة المالكة .. ومن بين هؤلاء : الشيخ محمد العاص ، مدير وامام المركز الاسلامي في واشنطن سابقاً ، والدكتور كليم صديقي ، مدير المعهد الاسلامي في لندن ، الذي يصدر صحيفتين اسبوعيتين « كرسنت انترناشيونال » بالانجليزية و « الهلال الدولي » بالعربية ، وكلاهما ممنوعتان من التوزيع في المملكة . وكذلك إمام مسجد الاقصى السابق الشيخ أسعد التميمي ، وإبنه الشيخ نادر الذي طُرد من المملكة في صيف ١٩٨٢ ، وأنهي عقد عمله في إحدى الجامعات السعودية ، لأنه انتقد موقف المملكة من قضية الغزو الاسرائيلي للبنان .

* وفي يناير ١٩٨٨ ، صدر في القاهرة كتاب « رسائل جهيمان العتيبي ــ قائد المقتحمين للمسجد الحرام بمكة » لمؤلفه رفعت سيد أحمد ، الباحث في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .. وقد تدخّلت السفارة السعودية بالقاهرة ، وبالتعاون مع أجهزة الأمن المصرية ، تمّت مصادرة جميع نسخ الكتاب ، وقرر منع عرضه في معرض الكتاب الدولي الذي أقيم في القاهرة في فبراير ١٩٨٨ .. وعلّق المؤلف في رسالة وجهها الى اللجنة الدولية للدفاع عن حقوق الانسان في الخليج والجزيرة العربية على الحادث بقوله : « لقد تمّت مصادرة كتاب مصري بأوامر من آل سعود » .. ونشرت صحيفتان مصريتان خبر المصادرة وهما : صحيفة « الأهالي » الصادرة في ١٦ مارس ١٩٨٨ ، وصحيفة « صوت العرب » الصادرة في ١٣ مارس ١٩٨٨ ، اللتان إتهمتا

« الحكومة السعودية تمد اخطبوط الرقابة الى الصحافة في الخارج للحيلولة دون نشر اي مادة انتقادية لسياستها »

السفارة السعودية في القاهرة بأنها وراء الأمر كله .

• أغلقت الحكومة المصريّة بضغط من الحكومة السعودية ، صحيفة « صوت العرب » الأسبوعيّة الصادرة في القاهرة ، وذلك بع أن نشرت في ١٤ أغسطس ١٩٨٨ مقالاً حول إنتهاك الطائرات الإسرائيليّة للأجواء السعودية ثلاث مرّات في نهاية شهر يوليو من العام نفسه ، نقلاً عن مجلة « جينز » العسكرية البريطانية . ولكن وكالة الأنباء السعودية ، سارعت الى تكذيب ما نشرته الصحيفة المصريّة ، التي نشرت في العدد التالي الصادر في الحادي والعشرين من أغسطس ١٩٨٨ ، في إفتتاحيّة كتبها رئيس التحرير ، الأستاذ عبد العظيم مناف ، خبر النفي السعودي ، وتمنّت لو أن وكالة الأنباء العودية سارعت بتكذيب « مجلّة » جينز . وما تزال صحيفة « صوت العرب » مغلقة حتى الآن .

• أغلقت الحكومة الكويتيّة بضغط من الحكومة السعودية ، مجلّة « الطليعة » التي تمثل المعارضة الكويتيّة ، قبيل الغزو العراقي للكويت ، لأنّها إنتقدت الحكومة السعوديّة . وقد أشارت المجلّة الأسبوعية ، قبل توقفها الى أن « الشقيقة الكبرى » ــ أي العربية السعودية ــ كانت وراء قرار الإغلاق .

• كما تعرّضت صحف كويتيّة يوميّة أخرى للإغلاق مدداً تتراوح بين يومين وأسبوعين للأسباب ذاتها . وحظر دخول بعض الصحف الكويتيّة ــ ومنها صحيفة الوطن ــ الى السعوديّة في عدّة مناسبات ، على الرغم من النص الوارد في الإتفاقيّة الإعلاميّة بين دول مجلس التعاون الخليجي التي وقعها البلدان ، والتي تسمح بتداول هذه الصحف وتوزيعها داخل السعودية .

• مجلّة « الأزمنة العربيّة » التي كانت تصدر في دولة الإمارات العربية المتحدة ، عطّلت أكثر من مرّة ثم أغلقت بسبب ضغوط سعوديّة متكررة ، فانتقلت في بداية الثمانينات الى لندن ، ثم انتقلت الى قبرص لتعود مرة ثانية الى لندن بعد الاجتياح العراقي للكويت ، ولتصدر كل اسبوعين مرة . ولا يخفي القائمون على هذه المجلة ، وهم مجموعة من المثقفين المعروفين ، لا يخفون قناعاتهم الصريحة والمنشورة بأن الحكومة السعودية كانت وراء خنق صوت مجلتهم ، ويتهمونها بأنها تقف بالمرصاد لأي نفس تغييري إصلاحي في الخليج .

١٤ ــ الرقابة على وسائل الإعلام أثناء أزمة الخليج

لقد خُجبت عن المواطنين السعوديين المعلومات حول الأحداث التي قادت الى أزمة الخليج . في السابع عشر من يوليو ١٩٩٠ هدد الرئيس العراقي صدام حسين دولتين خليجيتين هما : الكويت والإمارات العربية المتحدة ، واتهمهما بشن حرب إقتصادية على العراق . وقد نشرت الصحف الكويتيّة تغطية كاملة للموضوع ، بما في ذلك أقوال المسؤولين العراقيين وردود الحكومة الكويتية عليها .. إلاّ ان الصحافة السعودية إمتنعت حتى عن الإشارة الى التوتر الذي كان يستعر بين البلدان الثلاثة .

وقبيل إندلاع الحرب ، صرّح الأمير سلطان وزير الدفاع ، بأن العربية السعودية على إستعداد ، تفادياً للحرب ، أن تُناقش قضايا الحدود مع العراق . ولكن الملك سارع الى إصدار نفي للتصريح ، وأصدر تعليماته الى جميع المسؤولين بألاّ يتحدثوا الى الصحافة قبل عرض مضمون مقابلاتهم الصحفيّة المزمعة وأقوالهم على الديوان الملكي ، لأخذ موافقة الملك الشخصيّة عليها .

كما أصدرت وزارة الإعلام تعليماتها الى الصحافة المحليّة ، بأن تمتنع عن نشر أيّ شيء عن الأزمة . واستمر هذا الأمر نافذ المفعول حتى الرابع من أغسطس ، أي بعد يومين من غزو الكويت ، حين قرأ مذيع التلفزيون السعودي بياناً صادراً عن الحكومة ، شجب فيه الغزو العراقي . وفي اليوم التالي ، كانت عناوين الصفحات الأولى في كل الصحف المحليّة عن الغزو . وكانت تلك هي المرّة الأولى التي يسمع فيها الكثير من السعوديين بالأزمة .

وبالإضافة الى ذلك ، أصدر وزير الإعلام أوامره الى موظفي وزارته وجميع الصحافيين السعوديين ، منعهم بموجبها من التحدث الى المراسلين الأجانب حول أيّ موضوع ، أو حتى الرد على المكالمات الهاتفيّة الخارجية ، إذا كان المتكلم يرغب في مناقشة موقف الحكومة من الأزمة أو مضاعفاتها ، وأثرها على السياسة السعودية الداخليّة .

النتيجة الإيجابيّة الوحيدة لأزمة الخليج على الصعيد الإعلامي ، كانت قرار الحكومة إصدار عدد كبير نسبياً من تأشيرات الدخول للمراسلين الأجانب الذين توافدوا لتغطية تطورات الأزمة . فقد مُنح قرابة الـ ١٥٠٠ مراسل ومصوّر تأشيرات دخول الى السعودية ، وهو رقم هائل إذا ما قورن بالعدد القليل من هؤلاء الذين سُمح لهم بدخول البلاد في السابق .

غير أن قيوداً جديدة فُرضت على الصحافة المحليّة على الرغم من أن مجلس الوزراء السعودي لم يعلن حالة الطوارىء ، وهو التبرير الوحيد لفرض الرقابة على الصحف قبل طبعها ، طبقاً لقانون الصحافة والمطبوعات (المادة ٢٤) .

وفي شهر يناير ١٩٩١ ، أمرت وزارة الإعلام الصحف المحليّة بالإمتناع عن نشر أيّ خبر عن ضرب العراق لتل أبيب بالصواريخ حتى بعد ٢٤ ساعة من وقوع الحادثة . كما إضطرت شبكة الإذاعة والتلفزيون للإنتظار أكثر من ١٢ ساعة قبل أن تذيع الخبر .

١٥ ــ المطالبة بالإصلاحات السياسيّة

تعرّضت الحكومة السعودية خلال أزمة الخليج الى ضغوط هائلة ، داخلية وخارجية ، من أجل إدخال إصلاحات سياسيّة .

في شهر أكتوبر ١٩٩٠ ، جذد الملك فهد وعد العائلة المالكة (الذي وعد به أصلاً الأمير فيصل بن عبد العزيز في نوفمبر عام ١٩٦٢) ، بتحقيق إصلاحات سياسيّة كبرى ، تتضمّن وضع دستور ، وإقامة مجلس للشورى ، وتحقيق اللا مركزيّة في إدارة البلاد . وقد أوضحت البيانات الرسميّة التي صدرت بعد ذلك أن مجلس الشورى المزمع إنشاؤه ، سيتشكّل من أعضاء معيّنين لا منتخبين ، وأن قراراته ستكون إستشارية (وليست مُلزمة) . ومع أن الملك فهد صرّح بأن الإصلاحات الموعودة ستوضع موضع التنفيذ ، فإن شيئاً من هذا لم يتحقّق حتى أكتوبر ١٩٩١ .

وفي نوفمبر ١٩٩٠ ، وقّع نحو ٥٠ رجلاً من الشخصيّات المهمّة في المملكة ، بينهم ثلاثة من الوزراء السابقين (أحدهم وزير الإعلام السابق محمد عبده يماني) ، وعدد كبير من رجال الأعمال والأكاديميين البارزين ، وقّعوا على عريضة طالبت الملك بتحقيق إصلاح شامل لنظام الحكم ، ووضع نظام لتحديد موقع الأسرة الحاكمة في النظام السياسي ، وإصدار دستور يحدد واجبات وحقوق المواطنين السعوديين ، وإنشاء مجلس للشورى ذي صلاحيات واسعة ، وتخفيف المركزيّة الإداريّة بوضع نظام للإدارة المحليّة .

كما طالب الموقّعون بإصلاح النظام القضائي ، وعدم إحتكار الإفتاء ، وتكريس المساواة بين المواطنين دون تمييز عرقي أو طائفي ، وإعادة النظر في قوانين الإعلام بما يتماشى مع حريّة التعبير والحوار البنّاء ، وكذلك إصلاح الجهاز التعليمي ، وإشراك المرأة في الحياة العامّة .

وفي نوفمبر أيضاً ، وجّه عدد من شخصيات الشيعة في المنطقة الشرقية رسالة الى الملك فهد ، أعربوا فيها عن ترحيبهم بإعلان الملك بشأن مجلس الشورى ، وتمنّوا أن يرى النور ، ليكون معبّراً عن وحدة البلاد وشعبها دون إستثناء ، بحيث يشمل الشيعة الذين قالوا أنهم : تعرّضوا « خلال السنوات الماضية للمضايقة في ممارسة شعائرنا الدينيّة ، وموروثنا بحقّنا التفرقة الطائفيّة على جميع الصُعد .. وبالخصوص فيما يتعلّق بعدم السماح لنا في بناء المساجد وأماكن ممارسة شعائرنا الدينيّة ، كما أنه غير مسموح لنا بجلب وإقتناء الكتب الدينيّة والمرجعيّة الخاصّة بنا .. الخ » .

وفي ديسمبر ١٩٩٠ ، وقّع عدد من الشخصيات ، من بينهم وزراء سابقون ورجال أعمال وصحفيون وكتّاب ، على مذكّرة أخرى أُرسلت الى الملك تطالبه بأمور عديدة من بينها :

« ضرورة الإسراع بوضع نظام الحكم ودستور البلاد الدائم .. ونشره على الناس لينقّحوه ويوافقوا عليه في إستفتاء عام » ، و « ضرورة إستكمال مشروع مجلس تأسيسي منتخب من جميع مناطق المملكة ، لكي يكون هيئة تشريعيّة ورقابيّة لتنفيذ مواد الدستور ، وإقرار الخطط ، ومعالجة المشاكل المطروحة ، ولكي يكون ضميراً حيّاً يعبّر عن ضمير الشعب والأمّة ، وعيناً قانونيّة تحمي مصالح بلادنا ومواطنينا من زلل إستغلال أيّ مسؤول لمركزه » .

وطالب الموقّعون على الوثيقة بـ :

« فتح المجال أمام الصحافة لتعبّر بحريّة مسؤولة وكاملة عن واقع بلادنا بإيجابياته وسلبيّاته ، وان يكون لها إستقلالها ومسؤوليتها في التعبير عن آراء كتّابها والمواطنين ، وأن يوضع لها نظام عصري جديد .. وأن تكون مرآة للمواطن الصالح المتطلّع الى مستقبل أفضل ووطن أفضل وحياة أفضل .. فتُستقبل آراؤه وانتقاداته » .

كما طالب الموقّعون بـ :

« ضمان حريّة التعبير عن الرأي والفكر والنقد على كافّة المستويات ، وفتح المجال أمام الصحافة بحيث تصبح مسؤولة شريفة تؤمن بتبادل الاراء واختلافها ، واحترام الرأي والرأي الآخر ، وتقوم بتعميق مضمون الإنتماء للكيان وللوطن ، وتعمل على إستقرار تقاليد إحترام حريّة المواطن الشخصيّة والثقافيّة والإجتماعيّة ، وأن الرأي الواحد والمفروض بالقوّة لا يتجذّر في النفوس » .

وفي ١٨ مايو ١٩٩١ ، وقّع حوالي خمسمائة شخصيّة من كبار رجال الدين وأساتذة الجامعات من ذوي التوجّه الديني ، على عريضة باركها الشيخ عبد العزيز بن باز ــ المفتي الأكبر ، وأعلى سلطة دينية في العربية السعودية ــ . وقد تضمّنت العريضة التي رُفعت الى الملك المطالب التالية :

« .. إنشاء مجلس للشورى ، مع الإستقلال التام ، دون أيّ ضغط يؤثّر على مسؤوليّة المجلس الفعليّة .. وتحقيق العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع في أخذ الحقوق وأداء الواجبات .. وتطهير أجهزة الدولة من كلّ من تثبت إدانته بفساد أو تقصير ، بصرف النظر عن أيّ إعتبار .. وإقامة العدل في توزيع المال العام بين جميع طبقات المجتمع وفئاته .. ونشر الوعي من خلال الخبر الصادق ، والنقد البنّاء بالضوابط الشرعيّة .. وكفالة حقوق الفرد والمجتمع .. » .

سبّب نشر هذه العريضة ، داخل العربيّة السعودية وعالمياً ، حرجاً كبيراً للحكومة السعودية .. فأصدر زعماء المؤسسة الدينيّة الممثلون في مجلس هيئة كبار العلماء ، بياناً يوم ٢ يونيو ١٩٩١ ، حظي بتغطية واسعة الإنتشار في جميع وسائل الإعلام السعودية . واعترض رجال هيئة كبار العلماء فيه على « الطريقة » التي نُشرت العريضة بواسطتها وتوزيعها ، وحذّر من مغبّة تكرار مثل هذا العمل .

كما أن الدعاية الواسعة التي حظيت بها الوثيقة ، وردّة الفعل الغاضبة من قبل العائلة المالكة السعودية ، أجبرت موقّعيها على إصدار بيان أطلقوا عليه وصف « المذكّرة التوضيحيّة » . قالت المذكّرة رغم لهجتها الإعتذاريّة ، أن « العريضة لم تكن في الواقع سوى نصيحة » ، وأضاف الموقّعون إنه ، ومنذ التوقيع على العريضة ، تمّ التحقيق من قبل سلطات الأمن مع ما يزيد على أربعمائة مواطن ، بمن فيهم العلماء والقضاة والأكاديميين ، ومنعوا من إلقاء المحاضرات ، كما مُنعوا من السفر الى خارج القطر .

١٦ ــ خلاصات وتوصيات

يُظهر هذا التقرير أن حريّة التعبير في العربية السعودية تُنتهك بشكل صارخ . فحريّة الكلام خاضعة لقيود لا تحصى ، والرقابة على الصحف والكتب والتسجيلات المرئيّة والمسموعة ، والقيود المفروضة على منتقدي الحكومة والصحافيين والكتّاب والأكاديميين وعلماء الدين .. ظواهر مألوفة غالبة في تلك المملكة . ويتميّز النظام السعودي بالغياب الكامل والمطلق للإنتخابات ، وبالحظر الكامل لكلّ أنواع التنظيمات والنشاطات السياسيّة .

لا يوجد دستور في العربيّة السعوديّة ، ولم تصادق هذه على أيّ من الإتفاقيات والمعاهدات التي تلزمها بحماية حقوق مواطنيها في حريّة التعبير . والمواطنون المتّهمون بالقيام بأعمال تتعارض مع مصالح الدولة لا يتمتعون بسوى حقوق قليلة ، وغالباً ما يجري توقيفهم دون توجيه تُهم إليهم ، وإذا ما قدّموا للمحاكمة ، فإنّهم لا يتمتعون بالحقوق المُعترف بها دولياً والتي تنصّ على توفير محاكمة عادلة .

ونادراً ما تستجيب الحكومة السعودية للإستفسارات الدوليّة المتعلّقة بإنتهاكاتها لحقوق الإنسان ، وهي تبرّر تصرّفاتها وإجراءاتها بالإدّعاء بأنّها تتفق مع تقاليد البلاد الدينيّة والوطنيّة .

إنّ « المادّة ١٩ » تدعو الحكومة السعوديّة الى الإعتراف بحقّ التعبير وتبادل المعلومات ، وهو حقّ أساسي لجميع الناس . وتطالب « المادة ١٩ » السلطات السعوديّة بأن تتخذ الإجراءات التالية على وجه الخصوص :

أن تحترم حريّة التعبير السياسي

فتُلغي قانون الأمن الوطني لعام ١٩٦٥ ، الذي يفرض عقوبات قاسية على كلّ من يعارض السياسات الرسميّة ، بما في ذلك إنتقاد الحكومة في الصحف أو الكتابات الأخرى ، وتنظيم مظاهر الإحتجاج العلني والعام ، والإتصال بالتنظيمات السياسيّة في الخارج ، وكتابة الشعارات المعادية للحكومة على الجدران ، والتشجيع على نشر الأفكار المعادية للحكومة ،

وكذلك تلغي مختلف القوانين والمراسيم التي تحظر إنشاء التنظيمات السياسيّة وممارسة نشاطاتها . وتُلغي ، كأمر بالغ الإلحاح ، عقوبة الموت كعقاب على الجرائم السياسيّة ، وهي العقوبة المنصوص عليها في القانون رقم ١٤٨ لعام ١٩٨٩ ،

وتُطلق سراح الأشخاص الذين سُجنوا لمجرّد إنتمائهم الى تنظيمات سياسيّة محظورة ، أو لممارستهم بطرق أخرى حقّهم في حريّة التعبير .

أن تحترم حريّة التعبير الديني

فتسمح بحريّة المعتقد الديني ، وتتخلّى عن تحريم ممارسة الشعائر الدينيّة الأخرى المغايرة للتفسير الوهابي للإسلام على وجه الخصوص ،

وتسمح للمسلمين الشيعة ولأتباع المذاهب الإسلاميّة الأخرى بممارسة شعائرهم الدينيّة كاملة ،

وتسمح لغير المسلمين بممارسة شعائرهم ، واقتناء رموزهم الدينيّة ،

وتلغي الحظر على الكتب التي تناقش وجهات نظر دينيّة غير تلك السائدة ، والمتعلّقة بالتفسير الوهابي للمبادىء الإسلامية ،

وتسمح لجميع رجال الدين والعلماء المسلمين الأجانب بزيارة المملكة ،

وتوقف إعتقال رجال الدين المسلمين بتهمة إثارة قضايا غير مقبولة في مواعظهم ،

وتطلق على الفور سراح الشيخ جعفر المبارك (المعتقل منذ شهر ابريل ١٩٨٨) ، والشيخ عبد اللطيف الناصر (المعتقل منذ عام ١٩٨٩) ، والشيخ عبد الكريم الحبيل (المعتقل منذ عام ١٩٨٩) ، وجميعهم رهن الإعتقال حتى أكتوبر ١٩٩١ ،

وتسمح للشيخ سلمان بن فهد العودة والشيخ عبد الله الحمد الحلالي ،

اللذين منعا من الوعظ بسبب إنتقادهما لوجود القوات الأجنبيّة على الأرض السعوديّة ، بإستئناف الوعظ .

أن تحترم الحريّة الأكاديميّة

فترفع القيود المفروضة على الحريّة الأكاديميّة ، وخاصّة :
أن تتوقّف عن فصل الأكاديميين فصلاً مؤقتاً أم دائماً من جامعاتهم لأسباب تتعلّق بممارستهم حقّ الحريّة الأكاديميّة ،
وتعيد الى مناصبهم ، جميع الأكاديميين الذي فُصلوا لهذه الأسباب ، بمن فيهم الدكتور محمد المسعري ، الذي طُرد من منصبه كأستاذ للفيزياء في جامعة الملك سعود ، والدكتور منصور التركي ، الذي عُزل من منصبه كمدير لجامعة الملك سعود في مارس ١٩٩٠ ،
وتسمح بالنقاش السياسي ، وتدريس ودراسة مواضيع ممنوعة حالياً ، مثل الفلسفة ، ومعظم العلوم السياسيّة وعلم النفس ،
وتلغي الحظر المفروض على قبول الطلبة الشيعة في الجامعات بما في ذلك ، وبصورة خاصة ، كليّات الطبّ والعلوم والتكنولوجيا والإعلام والصحافة والعلوم السياسية في جامعة الملك سعود ، ومعظم كليّات وأقسام جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، وكذلك المعهد الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية والكليات العسكرية الثلاث .

أن تحترم حريّة الصحافة

فترفع كلّ أشكال الرقابة والقيود المفروضة على الصحافة ، وتتوقف عن مضايقة وتخويف الصحفيين والكتاب ،
وتعدّل قانون الصحافة والمطبوعات لعام ١٩٨٢ ، بحيث ينسجم مع المقاييس الدوليّة التي تحمي حريّة الصحافة ، وأن تلغي ، بصورة خاصة ، المواد التالية من هذا القانون :
المادة ــ ٦ ، التي تعتبر نشر أيّ شيء يمكن أن يقلق النظام العام جريمة .
المادة ــ ٧ ، التي تستخدم من قبل السلطات لملاحقة من يمارسون حريّة التعبير .
المادة ــ ١٦ ، التي تخوّل وزارة الإعلام صلاحية المصادرة بدون تعويض لأيّ عدد من أيّ صحيفة تصدر في المملكة ، إذا تضمّن أيّ شيء يمكن أن يسيء الى المشاعر الدينيّة ، أو يمسّ بالآداب العامّة ،
وتُلغي جميع أشكال الرقابة التنفيذيّة والإداريّة غير الخاضعة لمرجع قضائي (حكم القضاء) ، وخاصة :
أن تلغي سلطة الملك في تعيين وفصل رؤساء تحرير الصحف وأعضاء مجالس إدارتها ،
وتلغي صلاحيّة التدخّل بالقرارات التحريريّة والرقابة على المطبوعات والأفلام وأشرطة الكاسيت ، وهي الصلاحية الممنوحة حالياً للمجلس الأعلى للإعلام ، والمديريّة العامّة للمطبوعات ، ودائرة الرقابة على الصحف المحليّة ،
وتوقف التعليمات الصادرة عن الدوائر الحكوميّة التي تحرّم نقاش مواضيع معيّنة ، مثل الحظر الذي فُرض في سبتمبر ١٩٨٨ على مناقشة موضوع التراث والحداثة في الأدب العربي ،
وتتوقّف عن إستخدام نفوذها المالي والدبلوماسي الكبير في جميع أقطار الشرق الأوسط ، لغرض فرض الرقابة على المطبوعات التي تعتبرها مسيئة لها ،
وتُلغي أوامر الحظر المفروضة على المطبوعات الأجنبيّة ، بما فيها العديد من مطبوعات مصر ولبنان والكويت وفرنسا واليونان وبريطانيا ، وجميع الصحف الليبيّة . وتتوقّف عن حظر نسخ وطبعات معيّنة من مطبوعات عديدة ، بما فيها مجلّة الإيكونوميست (التي مُنعت من دخول المملكة مدّة خمسة أشهر عام ١٩٨٧ ، وثلاثة أشهر عام ١٩٩٠) ، وصحيفة الإندبندنت البريطانية (الممنوعة منذ عام ١٩٩٠ وماتزال كذلك حتى اكتوبر ١٩٩١) .

أن تحترم حريّة النشر

فتتوقف عن حظر دخول الكتب إلاّ إذا وجدت سلطة مستقلّة عن الحكومة ، أنها تهدّد فعلاً المصالح الحيويّة للدولة .

أن تحقّق إستقلال الإذاعة والتلفزيون

فتنشيء مجلس إدارة مستقلاً لإدارة شبكات الإذاعة والتلفزيون التي تملكها حالياً ، وتسيطر عليها وزارة الإعلام (بإستثناء إمتياز مُنح لشركة الزيت العربية ــ الأميركية) ، والتي لا تذيع أيّة أخبار أو آراء لا تتفق مع سياسات الحكومة .

أن تتوقف عن تعذيب وإساءة معاملة السجناء

فتوقف على الفور كلّ أشكال التعذيب وسوء المعاملة التي يتعرّض لها السجناء ، بمن فيهم أولئك الذين أوقفوا وسجنوا لممارسة حقّهم في حريّة التعبير ، وأن تجري تحقيقاً مع الفاعلين وتلاحقهم قضائياً ، وتقدّم التعويضات للضحايا أو لعائلاتهم ، وخاصّة الحالات التالية :
زهراء الناصر ، الزوجة البالغة من العمر أربعين عاماً ، والتي إحتجزت في يوليو ١٩٨٩ لحيازتها كتاب دعاء شيعي وصورة الراحل آية الله الخميني ، والتي توفيت بعد ثلاثة أيام من التعذيب الوحشي ،
السيد طاهر الشميمي ، رجل الدين الشيعي الذي احتاج بعد إطلاق سراحه في ابريل ١٩٩٠ بعد سجنه تسعة أشهر (منها ١٣٠ يوماً سجناً منفرداً) ، احتاج الى معالجة طبيّة بسبب إصابات في عموده الفقري ، سبّبها الضرب المبرح ،
فاطمة كامل أحمد يوسف (المعروفة بإسم ندى اليوسف) ، والتي غدّبت حتى أصابها الشلل حين اعتقلت عام ١٩٨٥ ، بسبب تأييدها ــ حسبما قيل ــ لجماعة سياسيّة معارضة .

أن تحترم حريّة التجمّع

فتضمن وتحمي حقّ تشكيل النقابات العماليّة والإنضمام إليها ، وتلغي المرسوم الملكي رقم ١٢ / ٢ / ٢٣ / ٢٦٣٩ وتاريخ ٢١ يونيو ١٩٥٦ ، الذي يفرض عقوبات تصل الى السجن مدّة عامين على كلّ من ينظّم أو يحاول تنظيم مظاهرة أو إضراب عمّالي .

أن تحترم حريّة التظاهر والإحتجاج السلمي

فتتخلى فعلاً وبحزم عن الإستخدام المفرط للقوّة ضدّ المتظاهرين العزّل ، وتسمح بقيام المظاهرات السلميّة ،
وتعيد الى وظائفهنّ أولئك النسوة اللواتي فُصلن من وظائفهنّ العامّة ، لإشتراكهنّ في مسيرة السادس من نوفمبر ١٩٩٠ ، إحتجاجاً على حظر غير مكتوب على قيادة النساء للسيارات .

أن تصادق على مواثيق ومعاهدات حقوق الإنسان

فتصادق وتدمج في القوانين المحليّة معاهدات حقوق الإنسان ، وخصوصاً الميثاق العالمي للحقوق المدنيّة والسياسيّة (المادّة ١٩ منه تحمي حقّ حريّة التعبير) ، والبروتوكول الأوّل الإختياري الملحق به (الذي يسمح بتقديم العرائض الفردية أو الشخصيّة) .

التهريج الملكي

ازدهرت في الآونة الاخيرة سوق المذكرات .. سواء للزعماء السياسيين او العسكريين .. او قادة المخابرات ، بل وحتى الصحافيين .. لكن مذكرات الحروب تعتبر أكثرها اثارة على الاطلاق لأنها ليست مجرد سيرة ذاتية وانما تاريخ ملاحم في اوقات عصيبة .

الملك فهد ، لا يملك ميولا خاصة نحو القلم والكتابة والتأليف ، بالرغم من انه كان وزيرا للمعارف في يوم من الايام .. كما انه لا يحب مذكرات مكتوبة لأن السيرة التي يحكيها تختلف من يوم لآخر ومن موقع لآخر .. وعلى أية حال فالامراء يحبون ان تتغلف حياتهم بالغموض ، وان تكسو السرية نشاطاتهم وحياتهم الخاصة .

لكن الملك فهد .. وبعد حرب الخليج ، خرق هذه القواعد ، وابتكر اسلوبا متميزا في صياغة المذكرات السياسية للزعماء .. وهي المذكرات الناطقة .

في مناسبات عديدة تحدث الملك عن دوره في حرب الخليج .. لكن حديثه لوفد المجلس الوطني الكويتي كان حديثا مميزا .. فالملك حرص على سرد مذكرات الحرب « !! » التي خلت من أية اثارة سوى اعتراف الملك بأن جلالته كان الحاضر الغائب خلال الازمة برمتها .

الملك قال في « مذكرات الحرب الناطقة » تلك ، انه سمع بخبر الغزو العراقي للكويت صباح الخميس .. وهو الوقت الذي كان فيه امير الكويت في الخفجي ، وكانت القوات العراقية على مقربة من حدود البلاد .. وبالرغم من طائرات الاواكس والمخبرين والرادارات فان الملك لم يبلغ الا في الصباح ، أي بعد أن إستفاق من نومه العميق ، ليبلغه قائد المنطقة الشرقية الخبر .. وبعد ان ابلغه ، اتصل بالامير سلطان وزير الدفاع ، حيث يقول الملك : « اتصلت بالامير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع ، وقلت له : هل وصلك الخبر الذي وصلني ، قال : نعم .. ولكني لم اصدق « !! » الا بعد ان اتصلت بسفارة المملكة في بلدنا الكويت ، وكان الجواب : نعم .. القوات العراقية تنزل الآن في كل مكان » .

الملك يعترف انه لم يعرف بالغزو الا بعد تسع ساعات من وقوعه .. وهو وقت كاف لقيام أيّ عدو بأخطر عملية هجوم ضد البلاد وأهلها .. ثم يصرح انه لم يصدق الخبر ، بالرغم من ان التوترات بين الكويت والعراق كانت على اشدها ، وبالرغم من ان صدام حسين كان يحشد قواته على الحدود بين البلدين .. « فهل هذه طيبة مطلقة في خادم الحرمين الشريفين .. أم أنها تعني شيئاً آخر ؟ ! » .

وفي هذه المذكرات الفريدة يعترف الملك ــ للأسف ــ بأنه شخصية « سهلة » يمكن استغلالها والضحك عليها .. وهو الشيء غير المقبول من ملك المملكة العربية السعودية ، وخادم الحرمين الشريفين ، وحليف الولايات المتحدة الرئيسي في الشرق الاوسط . ففي اكثر من موقع قال الملك هذه الفقرة « ذكرت ان معرفتي بصدام حسين كانت معرفة قوية جدا « !! » وكانت علاقة متينة بالنسبة لي .. ثم اتضح اخيرا انها بالنسبة لي فقط « !! » اما بالنسبة لـه هو فكانت خدعة .. ولكن مفروض الا اعتبرها خدعة .. فيما سبق !! » .

يعني ان الملك يعترف ان صدام ضحك عليه .. واستغفله .. وخدعه .. والملك يتندر على شعوره المرهف تجاه طاغية بغداد .. ويقول ان المفروض ان لا يعتبر ما حدث خدعة .. في الوقت الذي لم يبق احد لا يعرف صدام وخداعه وغدره وتركيبته الشيطانية .. ولا بد ان جلالة الملك قد تجاهل تقارير المخابرات الدولية والمحلية التي تحلل شخصية صدام .. والا لما خدع من جانبه .

وفي موقع آخر يعترف الملك ان صدام دفعه للتوقيع على اتفاقية عدم اعتداء قبل أن يقرأها أو يدرسها .. فهل الى هذه الدرجة يمكن استغفال خادم الحرمين ؟ .

هناك جانب آخر في هذه المذكرات الفريدة التي تعتبر بحق « مذكرات حرب ! » شأنها شأن المذكرات العالمية التي تتحدث عن دور السياسيين في الحروب .. لكن الملك في هذا الجانب حاول ان يضفي جانبا من الدعابة .. وهو جانب مفتعل .. لأن امراء المملكة يتقنون فن « التبكيت » لا « التنكيت » فوجوههم مشدودة دائما .. واشكالهم لا تبعث على الألفة .. لكن الملك خرق هذه القاعدة ايضا وقام بمجموعة مداعبات سيما وصفه للوزراء العراقيين .

تعرض خادم الحرمين ، لوزيرين عراقيين بالاستهانة والاستهزاء .. ولكنه لم يوفق كثيرا ، فالاول وهو عزة ابراهيم ابليس آخر كصدام ، والثاني وهو سعدون حمادي ، رجل الرهان الغربي ، الذي تحدى صدام فكان ان عزله وحدّد إقامته .

قال الملك عن عزة ابراهيم نائب صدام بعد ان نقل اليه رسالة شفوية من رئيسه « قلت هل هناك شيء آخر غيره .. قال .. اقول ان هذا ما يقوله صدام .. اعتبرت الرجل كمسجل .. جاء كالة » .

وفي حين وصف عزة بانه مسجل ، فقد وصف حمادي بقوله « لكن مع الاسف ان سعدون حمادي في الحقيقة الحديث معه لا يجدي بشيء ، ولا يستطيع ان يستوعب شيئا .. ولا يستطيع ان يستوعب منك ولا تستوعب منه » .. ولكن الملك لم يخبرنا أين يكمن العيب والغلط حتى لا يقدر حمادي ان يَفهم او يُفهم .. اذ ربما كان مليكنا يتحمل هذه المسؤولية .

الحقيقة ان الخطاب الذي يعتبر اهم مذكرات الحروب على الاطلاق ، اكتسب اهميته من اعتراف خادم الحرمين الشريفين ، انه لم يكن حاضرا في اخطر حرب شهدتها المنطقة ، واخطر ازمة شهدها العالم العربي .. وحديثه عن الاحداث بعفوية وضحالة فهم وتحليل تجعلنا ننظر للامر برمته بارتياب ، سيما اذا عرفنا الدهاء ! الذي يتميز به الملك فهد ، وسطوته التي لا تقل كثيرا عن صدام حسين .. وتجعلنا في النهاية نصنف هذه المذكرات في باب التهريجات .

الأخيرة